

تطور واتجاهات المراجعة البيئية ورقة ارشادي

مجموعة عمل الانتوساي
لمراجعة البيئة



INTOSAI
Working Group on
Environmental Auditing

تطور واتجاهات المراجعة البيئية ورقة ارشادية

مجموعة عمل الانتوساى
لمراجعة البيئة

نوفمبر 2007

هذه النشرة أعدتها مجموعة عمل الانتوساى لمراجعة البيئة (WGEA) . وتستهدف WGEA تشجيع استخدام الأجهزة العليا للرقابة لتقويضات المراجعة وأساليب المراجعة في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة . ويتمثل تفويض WGEA فيما يلي :

- * مساعدة الأجهزة العليا للرقابة على اكتساب فهم أفضل للقضايا المحددة للمراجعة البيئية .
- * تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة العليا للرقابة .
- * نشر الإرشادات والمواد الإعلامية الأخرى .

ويمكن تحميل هذه النشرة مجاناً من الموقع الإلكتروني ويب لمجموعة عمل الانتوساى لمراجعة البيئة :

<http://www.environmental-auditing.org>

ومسموح بنسخ وتوزيع هذه النشرة، ونقلها بطريقة ملائمة، بشرط أن تكون هذه النسخ للأغراض الأكاديمية أو للاستخدام الشخصي أو الاستخدام المهني، ولا يجوز بيعها أو استخدامها

لتحقيق مكسب تجارى
كتالوج رقم : FA3-4712-2007E

الرقم الدولي : ISBN 978-0-662-46861-5

شكر وتقدير

أصبحت المعلومات الموجودة بهذا البحث ممكنة فقط بمشاركة العديد من الأجهزة العليا للرقابة SAIs . قدم مراجعون من SAIs دراسات حالة وأجابوا على استقصاءات وعقدوا مقابلات شخصية مطولة . كما نتوجه بفائق الشكر والتقدير لجميع الأجهزة العليا للرقابة الذين ساهموا ببحوث وعروض تقديميه فيما يخص خبرة المراجعة واجتماعات مجموعة عمل مراجعة البيئة . ولقد كانت سجلات خبرتهم الرقابية مصدراً رئيسياً للأمثلة والخبرات التي استند إليها هذا البحث . كما أود التوجه بالشكر للخبراء في المراجعة وفي مجال البيئة من خارج مجتمع الأجهزة العليا للرقابة الذين ساهموا بوقتهم في تقديم تعقيبات على المسودات المكتملة . وهذا الأمر هام بصفة خاصة لأن هذا البحث يستهدف أيضاً الوصول إلى جمهور خارجي . ونتقدم بشكر خاص إلى أعضاء اللجنة التوجيهية واللجان الفرعية الذين قدموا تعقيبات حصرية وتفصيلية على هذا البحث . وغالباً ما كانت تعقيباتهم هي الفرصة الوحيدة لمراجعة الزملاء لهذا البحث وتقديم الكثير من الملاحظات المحفزة للتفكير .

وأخيراً، نشكر مكتب المراجع العام الكندي حيث ساهم العديد من أعضائه في دعم صياغة هذا البحث، ومن بينهم طالبة ماجستير ومحررين ومصممي رسومات وعلى وجه التحديد، أود التوجه بالشكر إلى "روز هوم" بوحدة تصميم الرسومات والنشرات للعمل الوثيق معي بشأن تفاصيل الرسومات لهذا الموضوع الذي يتسم بارتفاع التجريد والتعقيد . وفكرة الموضوع قد وضعها أصلاً "جون ريبيد" وبدون إرشاده وقيادته ما كان سيوجد هذا البحث .

فيفين لو، مكتب المراجع العام الكندي
نوفمبر (تشرين ثان) 2007

قائمة المحتويات

5	الإجازات والاختصارات
6	تقديم
8	ملخص تنفيذي
11	مقدمة
15	الفصل الأول : أساسيات مراجعة البيئة في الأجهزة العليا للرقابة :
15	1-1 الفوائد بالنسبة للبيئة وللحكومة .
20	2-1 أدوات مراجعة البيئة .
25	3-1 نتائج المراجعة .
27	الفصل الثاني : تطور البيئة في الحوكمة وفي المراجعة :
28	1-2 نظرة شاملة تاريخية .
41	2-2 الجهود الجماعية لمراجعة البيئة : مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة .
43	3-2 السياق الإقليمي والوطني للأجهزة العليا للرقابة المنفردة .
45	الفصل الثالث : حالة مراجعة البيئة في الأجهزة العليا للرقابة :
45	1-3 بناء الأساليب والقدرات والمعلومات في الأجهزة العليا للرقابة .
53	2-3 مجالات منبثقة للمراجعة المرتبطة بالبيئة .
56	3-3 الدور الخاص للأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية .
64	4-3 التعاون وبناء العلاقات .
72	الفصل الرابع : التوجهات المستقبلية :
72	1-4 الظروف البيئية وضغوط التنمية الحالية .
75	2-4 اتجاهات الأجهزة العليا للرقابة لمراقبة حوكمة البيئة العالمية .
79	3-4 انعكاسات ممارسة المراجعة البيئية على الأجهزة العليا للرقابة .
83	4-4 تقوية العلاقات الخارجية .
85	الفصل الخامس : الخاتمة .
87	الملحق 1 - أسئلة مطروحة كثيراً - إرشاد سريع للممارسين .
	ملحوظة : اختصار سؤال مطروح كثيراً هو : س.م.ك .
89	س.م.ك 1 : كيف تستطيع الأجهزة العليا للرقابة بناء القدرات والمهارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ مراجعة

	ناحية للبيئة ؟
93	س.م.ك 2 : ما المعلومات التي يحتاجها الجهاز الأعلى للرقابة لإجراء أول مراجعة للبيئة ؟
95	س.م.ك 3 : متى تكون المراجعة البيئية التعاونية ملائمة ؟ ولماذا ؟
98	س.م.ك 4 : كيف تستطيع الأجهزة العليا للرقابة الاستعانة بخبراء من الخارج ؟
100	س.م.ك 5 : أذكر بعض العوائق النمطية التي يواجهها العمل الرقابي للأجهزة العليا للرقابة وكيف يمكن التعامل مع هذه العوائق ؟
102	س.م.ك 6 : ما هي الأعمال الحكومية التي يمكن مراجعتها ؟ وما المنهج الذي يجب أن يستعين به الجهاز الأعلى للرقابة ؟
106	س.م.ك 7 : كيف تشارك الأجهزة العليا للرقابة في التدقيق والتعلم بشأن أوجه التنمية المستدامة؟
109	س.م.ك 8 : كيف تدمج الأجهزة العليا للرقابة مراجعة البيئة في عملها ؟
112	س.م.ك 9 : كيف تستطيع الأجهزة العليا للرقابة زيادة تأثير المراجعة البيئية ؟
116	س.م.ك 10 : كيف يمكن أن تتعاون معاً كل من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات البيئية غير الحكومية ؟
118	الملحق 2 - مصادر مجموعة عمل مراجعة البيئة للأجهزة العليا للرقابة .
122	الملحق 3 - الدول المساهمة .
123	الملحق 4 - أعمال المراجعة .
128	تفسير مصطلحات .
134	قائمة المراجع .

الإجازات والاختصارات :

اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة .	CITIES
اتفاقية الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية .	CMS
الاتحاد الأوروبي .	EU
مرفق (تسهيل) بيئي عالمي .	GEF
مبادرة تنمية انتوساي .	IDI
اتفاقية بيئية دولية .	IEA
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة .	INTOSAI
مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة .	INTOSAI WGEA
اتفاقية بشأن تلوث الهواء عبر الحدود على نطاق طويل .	LRAP
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .	OECD
الاتفاقية الدولية للحماية من التلوث من السفن .	MARPOL
أهداف تنمية الألفية .	MDG
اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية الخاصة كموطن لطيور الماء .	RAMSAR
مجموعات العمل الإقليمية لمراجعة البيئة .	RWGEA
الجهاز الأعلى للرقابة .	SAI
لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .	UNCSD
برنامج الأمم المتحدة للبيئة .	UNEP
اتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغير المناخ .	UNFCCC
القمة العالمية للتنمية المستدامة .	WSSD

* تتاح تعريفات لهذه البنود في "شرح المصطلحات" .

تقديم :

تعتبر مراجعة البيئة الآن نشاطاً رئيسياً في العديد من الأجهزة العليا للرقابة . وعلى مدار سنة 2000، أجريت أعمال رقابية بيئية - تقترب من 400 عملاً رقابياً في آخر 3 سنوات وحدها - بشأن موضوعات تتراوح من إدارة أحواض الأنهار إلى تنظيم المبيدات الحشرية وتقارير التنمية المستدامة والأمن البيولوجي وتغير المناخ وحرق القمامة واتفاقيات البيئة الدولية . وكان لهذه الأعمال الرقابية تأثيراً جوهرياً على إدارة العديد من الحكومات لقضايا البيئة والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم ويمكن ربطها ارتباطاً مباشراً بنتائج بيئية إيجابية .

أنشئت مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة منذ 15 سنة تقريباً، ومنذ ذلك الوقت عاشت نمواً وتغييراً كبيراً . وحدث نفس الأمر أيضاً لممارسة المراجعة البيئية . وعلى مدار السنوات، اكتسب الممارسون مقداراً كبيراً من الخبرة في التعهد بمراجعة البيئة والتصدي للتحديات المتأصلة في أي مجال ممارسة جديدة . وهذا البحث يتناول ما تقوم به الأجهزة العليا للرقابة لبناء قدرتها على مراجعة البيئة وتكوين ممارسات في هذا الشأن وبالتالي حماية بيئتنا وكفالة التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل . ويستهدف البحث بعنوان "التطور والاتجاهات في المراجعة البيئية" جمهوراً متنوعاً . فبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وممارسي مراجعة البيئة، يقدم البحث ثروة من المعلومات والأمثلة وخبرات الحياة الحقيقية التي تصف ما يأتي :

- التغييرات في ممارسة المراجعة البيئية بمرور الوقت، وأسباب التغييرات والأعمال التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة لتنفيذ مراجعة بيئية ناجحة .
- الاتجاهات داخل وخارج مجتمع الأجهزة العليا للرقابة التي يمكن أن تؤثر في المراجعة البيئية في المستقبل .
- الإجابات على "الأسئلة المطروحة كثيراً" بشأن مجال من الموضوعات .

وبالنسبة للآخرين، يقدم البحث منظوراً بشأن الدور الذي تؤديه الأجهزة العليا للرقابة في مجال حوكمة البيئة والتأثير الهام الذي يمكن أن يؤديه هذا التجمع .

تم هذا البحث بريادة مكتب المراجع العام الكندي . وأتوجه بالشكر إلى "فيغين لو" بالنسبة لتأليف البحث، كريس فالكيث بالنسبة لإعداد "الأسئلة المطروحة كثيراً"، وجون ريبب باعتباراه

رئيس الشعبة المختص . وأتوجه بالشكر إلى العديد من المنظمات الأخرى والأفراد الذين ساهموا في البحث (أنظر : الشكر والتقدير) .

ويعتبر "التطور والاتجاهات في المراجعة البيئية" بحث من أربعة أدلة إرشادية أعدتها مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة في خطة العمل عن الفترة 2005 – 2007 والأدلة الثلاثة الأخرى هي :

- * مراجعة التنوع البيولوجي : إرشاد للأجهزة العليا للرقابة .
- * القمة العالمية للتنمية المستدامة : إرشاد لمراجعة للأجهزة العليا للرقابة .
- * التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة : تلميحات وأمثلة للمراجعة التعاونية .

ونشجع القراء على مطالعة هذه الأدلة وكذلك الملحق 2 من هذا الدليل للحصول على معلومات عن الخدمات والإصدارات الأخرى لمجموعة عمل مراجعة البيئة .

مع خالص تقديري ،،

شيليا فرازير
رئيسة مجموعة عمل الانتوساي لمراجعة البيئة

ملخص تنفيذي :

يصف بحث "التطور والاتجاهات في المراجعة البيئية" مجموعة أعمال المراجعة البيئية التي قامت بها أجهزة عليا للرقابة ويوضح التقرير جهود الأجهزة العليا للرقابة في المراجعة البيئية، وما حققته من نجاح، وما تصدت له من تحديات . وتوجد ثلاثة أهداف لهذا التقرير :

* تحسين وزيادة ممارسة المراجعة البيئية في تجمع الأجهزة العليا للرقابة بإثبات بصائر الأجهزة العليا للرقابة وعائد المراجعة البيئية التي أكملت أجهزة عليا للرقابة .

* تعزيز الوعي بعمل الأجهزة العليا للرقابة خارج تجمع الأجهزة العليا للرقابة، وبالتالي وضع أساس لعلاقات خارجية بين الأجهزة العليا للرقابة المنفردة ومجموعة عمل مراجعة البيئة .

* وصف العمل المستقبلي الممكن للأجهزة العليا للرقابة في مراجعة البيئة الذي يستند بدرجة كبيرة على التطور والاتجاهات في الحوكمة .

الأجهزة العليا للرقابة عبارة عن منظمات مستقلة، ذاتية الإدارة، غير سياسية، تراجع الحكومات للتأكد من المساءلة . وتشكل الأجهزة العليا للرقابة مجموعات عمل مكرسة لموضوعات وقضايا محددة، من بينها مجموعة عمل مراجعة البيئة، التي تعزز وتدعم المراجعة البيئية لمراجعي القطاع العام . بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، تستخدم المراجعة البيئية في سياق مراجعة القطاع العام، المستقلة الخارجية . ويجوز تكريس المراجعة البيئية للإفصاح عن الأصول والخصوم البيئية، وللمطابقة للتشريع، والاتفاقيات الوطنية والدولية . وعلاوة على ذلك، يجوز تكريس أعمال المراجعة للقياس ولتعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية .

وتستند الكثير من المعلومات التي تم جمعها من أجل هذا التقرير على مقابلات شخصية أجريت مع مراجعين في الأجهزة العليا للرقابة قاموا بأعمال المراجعة البيئية . وبصفة عامة، يعتمد البحث على ما أوضحه المراجعون بشأن خبراتهم من خلال مقابلات شخصية، واستقصاءات، وبحوث، وعروض تقديمية، بالأحرى من الاستناد إلى أدلة إثبات تجريبية .

لا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة تفويضاً بيئياً للقيام بمراجعة القضايا البيئية، تمتلك الأجهزة العليا للرقابة تفويضات متنوعة، وتختلف هيكلها، ولكل جهاز أعلى للرقابة سياقه الوطني والإقليمي . وكجزء من الحوكمة الجيدة والمساءلة، تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة الأنشطة البيئية لحكوماتها . وقد أكملت الأجهزة العليا للرقابة بصفة إجمالية أكثر من 2000 عملاً رقابياً بشأن البيئة مما أدى إلى تحسينات في إدارة الحكومات للبيئة بل وإلى تحسينات في البيئة نفسها .

ويتضح أنه على مدار آخر 30 سنة، زاد اهتمام الحكومات بإدارة البيئة وصرفت المزيد من الأموال على البيئة . وتتضمن بعض الملاحظات البارزة للعيان ما يأتي : وجود الكثير من الاتفاقيات البيئية الدولية، إنشاء أقسام حكومية للبيئة، إصدار لوائح تنظيمية للبيئة تنص على عقوبات قانونية عند حدوث مخالفات، توسيع نطاق "البيئة" ليشمل عدد أكبر من القضايا التي تمس المزيد من الأقسام، وزيادة رقي أدوات السياسة العامة التي يتم من خلالها إدارة البيئة . وقد انطلقت الأجهزة العليا للرقابة على المسار . فقد استجاب المراجعون وعملوا باستمرار لمسايرة الكميات المتزايدة من المبالغ والتعهدات المتزايدة في حوكمة البيئة . وتم، ليس فقط، إجراء المزيد من الأعمال الرقابية، وإنشاء فرق عمل لمراجعة البيئة . بل قامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بإعادة هيكلة مكاتبها، بحيث تتضمن أعمال مراجعة البيئة مجالاً أوسع من القضايا . وظهرت أدلة إرشادية جديدة وبرامج تدريبية منقحة تدمج قضايا البيئة في أساليب المراجعة .

وعلاوة على ذلك، فقد اتخذت أجهزة عليا للرقابة تدابير لتقليل "وقع" مكاتبها على البيئة

تأخذ الأجهزة العليا للرقابة موضوع المراجعة البيئية بجدية . ويتمثل أحد الأضواء المسلطة على نمو المراجعة البيئية في الأعمال الرقابية بشأن الاتفاقيات البيئية الدولية، خصوصاً حيث يقوم المزيد من الحكومات بإبرام وتنفيذ هذه الاتفاقيات . وقد خضع العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية، خصوصاً الاتفاقيات الإقليمية، لأعمال رقابية تعاونية مع أجهزة عليا للرقابة متجاوزة، الأمر الذي حقق قيمة مضافة لأعمال مراجعة البيئة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة . كما يوجد أعمال مراجعة بيئية أخرى تتناول موضوع الحوكمة وتتضمن مراجعة الاستدامة، والتغير المناخي، واتخاذ القرارات . وتحقق الأجهزة العليا للرقابة التوازن بين الحاجة لمراجعة قضايا معقدة مثل استراتيجيات التنمية المستدامة وتناول المواد المنبعثة مع أعمال المراجعة بشأن النفايات، والمياه، والمناطق المحمية . وتشغل النفايات والمياه موضع أولويات بيئية قصوى بالنسبة للدول النامية . وتتوسع الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بمراجعة البيئة بنفس درجة تنوع الموضوعات التي تغطيها المراجعة البيئية نفسها نظور المراجعة البيئية منذ ^{ولقد نجحت مجموعة عمل مراجعة البيئة في رعاية وتيسير تطور المراجعة البيئية منذ} عام 1993 . وقد تعرضت عضويتها وأنشطتها وشبكتها لنمو جوهري في آخر عشر سنوات . وتقوم الأجهزة العليا للرقابة بتطوير أدوات رقابية ملائمة لمواكبة أدوات السياسة العامة . لكن، حيث أن الأجهزة العليا للرقابة لديها مستويات متنوعة من القدرات للقيام بالمراجعة البيئية،

يعتبر دور مجموعة عمل مراجعة البيئة في تيسير تبادل المعلومات وبناء القدرات أساسياً أكثر من أى وقت مضى نظراً للتوسع المستمر في أعمال مراجعة البيئة .

كما يتضح تعهد الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة البيئة من منطلق جهودها التعاونية المتضافرة ونطاق معلوماتها . فالمراجعون العاملون في الأجهزة العليا للرقابة ليس فقط يتعاونون مع بعضهم البعض بل أيضاً يدركون الاتجاهات في القطاع الخاص، والاتجاهات في الحوكمة الدولية، والاتجاهات في المساعدات الأجنبية، والاتجاهات في المراجعة والمحاسبة التي تحقق التكامل بين البيئة والمساءلة . وعلاوة على ذلك، يدرك المراجعون العاملون في الأجهزة العليا للرقابة الحالة الحرجة لكوكب الأرض والحاجة العاجلة لتدقيق النتائج الحقيقية لأدوات السياسة العامة . وتدرك الأجهزة العليا للرقابة وجود تعقيدات مرتبطة بالسياسة العامة للبيئة وأنهم كثيراً ما يكونون الوحيدين الذين يفحصون بعناية معظم أدوات السياسة . وتدرك الأجهزة العليا للرقابة أولويات وإجراءات الحوكمة البيئية الدولية والمحلية . وبالتالي، باعتبار الأجهزة العليا للرقابة تجمعاً عالمياً لمراجعي القطاع الحكومي، يمكنها توقع أن حدوث تغير في المناخ والطاقة، والتقليل من الفقر، وبما في ذلك أهداف تنمية الألفية التي تركز إلى النتائج، يؤثر كل هذا على عملهم المستقبلي . ويعلم مراجعو القطاع الحكومي أن للمراجعة البيئية صفات مشتركة بالنسبة للمهنيين الآخرين العاملين بشأن قضايا البيئة . ولهذا السبب فإن توضيح المقصود بالأجهزة العليا للرقابة، وأعمالها، والفرق الهام الذي يمكن أن تحدثه الأجهزة العليا للرقابة، من خلال تعاون الأجهزة العليا للرقابة مع بعضها البعض، مما يجعلها مفتاحاً لإحداث فرق على مدار العقود القادمة .

مقدمة :

يصف "التطور والاتجاهات في المراجعة البيئية" مجموعة أعمال المراجعة التي أجرتها أجهزة عليا للرقابة . ويوضح هذا التقرير قدرة الأجهزة العليا للرقابة على المساهمة في تطوير بيئة أكثر استدامة . ويقدم صورة لجهود المراجعة البيئية التي بذلتها أجهزة عليا للرقابة، ونجاحها، وتحدياتها . ويعرض

التقرير أيضاً معالم تشير إلى المجالات المحتملة للتعاون والعمل في المستقبل .

تمتلك الأجهزة العليا للرقابة خبرة متخصصة، ومعرفة، في مراجعة البيئة يمكن أن تساعد مختلف مستويات الحكومة بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها .

وهذا التعاون مهم من أجل سد الفجوات في حماية موارد الأرض الطبيعية .

يمكن أن تسهم نتائج المراجعة في مزيد من دقة اتخاذ القرار لتسهيل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية .

الأجهزة العليا للرقابة منظمات مستقلة، ذاتية الإدارة، غير سياسية يمكنها مراجعة الحكومات للتأكد مما يأتي :

* الاستخدام السليم والفعال للأموال العامة .

* تطوير الإدارة المالية السليمة .

* التنفيذ السليم للأنشطة الإدارية .

* تبليغ المعلومات للسلطات العامة

وعامة الجمهور من خلال نشر تقارير موضوعية .

ما هي مراجعة البيئة ؟

* يستخدم مصطلح "مراجعة البيئة" في سياق المراجعة الخارجية المستقلة . تتفق الأجهزة العليا للرقابة على أن المراجعة البيئية لا تختلف كثيراً، من حيث المبدأ، عن نهج المراجعة على النحو الذي تمارسه الأجهزة العليا للرقابة، وأنها يمكن أن تشمل جميع أنواع المراجعة . وقد أولت الأجهزة العليا للرقابة اهتماماً بمراجعة، على سبيل المثال، الإفصاح عن الأصول والخصوم البيئية، والمطابقة للقوانين والاتفاقيات، على الصعيدين الوطني والدولي، فضلاً عن التدابير

* التي اتخذتها الأجهزة المختصة للرقابة أيضاً لتقييم الامتثال والالتزام والصفحة مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك عمليات مراجعة الإدارة، وشهادات المنتجات، وتدابير الرقابة الحكومية، والعديد من

الأجهزة العليا للرقابة أعضاء في المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية (الانتوساي) . والانتوساي منظمة ذاتية الإدارة، مستقلة، غير سياسية ذات وضع استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة . والانتوساي قائد معترف به

دولياً لمراجعة القطاع العام، والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بها يشكلون فريق مراجعي الحسابات الخارجيين للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويوجد لدى الانتوساى لجان ومجموعات عمل متخصصة في مواضيع وقضايا محددة . وأحدى هذه المجموعات مجموعة عمل مراجعة البيئة، التي تشجع وتدعم مراجعة البيئة داخل مجتمع الانتوساى . وتم إنشاء مجموعة عمل مراجعة البيئة في عام 1992، وهو نفس العام الذي عقدت فيه الأمم المتحدة قمة الأرض في ريو دي جانيرو .

ويستند هذا التقرير على وثيقة سابقة للانتوساى بعنوان توجيهات بشأن إجراء عمليات مراجعة للأنشطة مع وجهة نظر بيئية، 2001 . هذه الوثيقة السابقة تعرض المراجعة البيئية لمراجعي المالية والأداء في مجتمع الانتوساى والتطور والاتجاهات في المراجعة البيئية تعكس تاريخ المراجعة البيئية بين أعضاء الانتوساى على مدار 15 عاماً من تاريخ مجموعة عمل مراجعة البيئة . وتتنظر في الماضي والحاضر والمستقبل للمراجعة البيئية من قبل الأجهزة العليا للرقابة، وتستند الكثير من المعلومات التي تم جمعها لهذا التقرير إلى مقابلات مع مراجعين أجروا عمليات مراجعة بيئية . وبعض المراجعين الذين تمت مقابلتهم قد استكملوا مؤخراً فقط أول مراجعة بيئية، بينما كان آخرون من ذوى الخبرة بما يكفى للتفكير في كيفية إجراء مثل هذه المراجعة التي ساعدت على تحسين الإدارة البيئية في الحكومة وقدرة المراجعة البيئية بالأجهزة العليا للرقابة . كما أنه لتشجيع أكبر عدد ممكن من الردود، أرسل استبيانان إلى الأجهزة العليا للرقابة . تم توجيه أحدهما إلى أكبر عدد ممكن من الأجهزة العليا للرقابة لتشجيع مشاركة واسعة، وتضمن الثاني مزيد من الأسئلة المتعمقة التي أرسلت إلى أجهزة عليا للرقابة منتقاة . وكانت اجتماعات مجموعة عمل مراجعة البيئة أماكن ممتازة لجمع بيانات معبرة . وعموماً، يعتمد البحث على قيام المراجعين بسرد تجاربهم من خلال مقابلات واستبيانات وبحوث وعروض، بدلاً من التركيز على الأدلة التجريبية . كما أجريت مقابلات وبحوث بين المنظمات البيئية الدولية . وقد أرسل بعض هذه المنظمات متحدثين رئيسيين أو مراقبين إلى اجتماعات مجموعة عمل مراجعة البيئة .

خارطة طريق التقرير :

يضم هذا التقرير خمسة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : أسس مراجعة البيئة في الأجهزة العليا للرقابة، يؤكد على الدور الذي يمكن أن تقوم به الأجهزة العليا للرقابة في إحداث أثر على القضايا البيئية والتنمية المستدامة . وتستخدم

ست دراسات حالة لتوضيح كيفية قيام المراجعة بتحسين حالة محددة في مجال البيئة أو الآليات البيئية للحكومة . ويوفر معلومات أساسية عن الأجهزة العليا للرقابة، وأنواع المراجعة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة، وأمثلة من فوائد عمليات المراجعة البيئية . وتتضمن نتائج المراجعة المشتركة لعمليات المراجعة البيئية للأجهزة العليا للرقابة وتشمل الثغرات في عمل الحكومة، والتحديات في ظل تعقيدات الإدارة البيئية، وموثوقية البيانات، وطبيعة النتائج على المدى الطويل .

الفصل الثاني : يبدأ مع تطور الحوكمة البيئية والمراجعة البيئية ابتداء من السبعينات . هذا التطور مهم في تفسير النمو لعمليات المراجعة البيئية بين الأجهزة العليا للرقابة، والنهج الذي يتخذه، وإنشاء مجموعة عمل مراجعة البيئة . وقد أدت مجموعة عمل مراجعة البيئة دوراً هاماً في بناء مجموعة من المعارف، وإزالة الغموض عن المراجعة البيئية، وبناء شبكة بيئية للأجهزة العليا للرقابة .

الفصل الثالث : حالة المراجعة البيئية في الأجهزة العليا للرقابة ويعرض دراية الأجهزة العليا للرقابة في المراجعة البيئية من خلال أربعة محاور : بناء القدرات والأساليب والمعرفة للمراجعة البيئية، مجالات منبثقة متصلة بمراجعة البيئة، دور خاص في المراجعة الدولية للاتفاقيات البيئية، التعاون وبناء العلاقات . الموضوعات الأربعة ودراسات الحالة المستخدمة في هذا الفصل تساعد المراجعين والمهنيين بالبيئة على فهم كيفية تعامل الأجهزة العليا للرقابة مع المراجعة البيئية .

أما الفصل الرابع : الاتجاهات المستقبلية، فيعرض الاتجاهات الحالية في ثلاثة مجالات مثيرة للقلق بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة وهي : الأوضاع البيئية الحالية والضغط التنموية، والاتجاهات في مجال الإدارة الرشيدة أو الحوكمة البيئية، والأجهزة العليا للرقابة واتجاهاتها في ممارسة المراجعة البيئية . وهذه الاتجاهات هي الخلفية من المواضيع التي من شأنها التأثير على الأجهزة العليا للرقابة عند العمل في المستقبل، والأسباب لتعزيز العلاقات الخارجية لها .

الفصل الخامس : يقدم خاتمة التقرير من خلال تسليط الضوء على أن المواضيع المشتركة للمراجعة البيئية في القطاع العام هي أيضاً مشتركة لجميع المهنيين المهتمين بالبيئة . تفهم الأجهزة العليا للرقابة الخطورة التي يتعرض لها كوكب الأرض في حالته الراهنة، وهذا هو السبب في اهتمام الأجهزة العليا للرقابة بالتعاون والاتصالات الخارجية .

في الملاحق، يتم طرح 10 أسئلة مطروحة كثيراً وأجوبة شائعة لمعالجة المواضيع التي أثارها المراجعون عند معالجة المواضيع البيئية . وتحتوى الملاحق أيضاً على قائمة الوثائق ذات

الصلة لمجموعة عمل مراجعة البيئة، وقائمة بالموضوعات البيئية التي تمت مناقشتها في اجتماعات مجموعة عمل مراجعة البيئة وتعتبر مفيدة للقراء .

الفصل الأول : أسس مراجعة البيئة في الأجهزة العليا للرقابة :

- عالمياً وإقليمياً، التزمت الحكومات بمواجهة القضايا البيئية والتنمية المستدامة . قامت القيادة الدولية بالمساهمة بالتوجيه وسهلت التعاون بشأن القضايا البيئية التي لا حصر لها. وتعتبر الاتفاقيات البيئية الدولية مهمة من أجل تسهيل التعاون الدولي . وتشير الاتفاقيات البيئية الدولية إلى الاتفاقيات والإعلانات والإقرارات والمعاهدات المركزة على البيئة والموقعة من قبل أكثر من دولة .

- وفى الوقت الحاضر، تعمل الحكومات على حماية البيئة في الدول التابعة لها . أما القضايا مثل إدارة الفاقد وأماكن التلوث وإدارة الحوادث العامة غالباً ما تتلاشى فيما بين الحدود القومية . ويمكن أن يتدخل الأداء المحلى في تنوع أدوات السياسة العامة متضمنة التشريع والضرائب والتدعيم وحوافز السوق واللوائح والسياسات . تعتبر تلك الأدوات ضرورية للأمم لتنفيذ الحماية المحلية البيئية والاتفاقيات البيئية الدولية في بلادهم .

- تستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تؤدي دوراً رئيسياً فى الإشراف على أدوات السياسة العامة لدى حكوماتهم التي ستحرز نتائجهم المرجوة . وكما أعرب الدكتور/ جينارو ماتيوته ميجيا، المراقب العام لجمهورية بيرو : أن عمليات المراجعة لدينا تساعد على تحسين الإدارة الحكومية للقضايا البيئية وعلى المدى الطويل تحسن من الرخاء الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في كل وأي قضية خاصة ببلادنا .

1/1 - الفوائد بالنسبة للبيئة والحكومة :

تسعى الأجهزة العليا للرقابة إلى تحقيق هدف عام : وهو التأكيد على أن نتائج عمليات المراجعة التي أودها يكون لها تأثير . أن الستة أمثلة التالية لعمليات المراجعة البيئية، التي تم إجراؤها على مجموعة متنوعة من الموضوعات البيئية وأدوات السياسة العامة، تعطى نظرة سريعة حول مزاياهم . وتم تقسيم تلك الأمثلة إلى فئتين : عمليات مراجعة التي حسنت على نحو ملحوظ من موقف بيئي معين، وعمليات المراجعة التي حسنت نتائجها عامة كثير من العمليات الحكومية وأدوات السياسة العامة الحكومية .

إن فحص عمليات المراجعة البيئية من قبل الأجهزة العليا للرقابة يوضح أن نتائج المراجعة التي أودها كانت متصلة بالنتائج البيئية الايجابية التالية :

- * تم تحسين نوعية مياه الأنهار ومستجمعات الأمطار .
- * تم اتخاذ إجراء للحماية من الأنواع الدخيلة .
- * كان هناك حماية متزايدة للنباتات والحيوانات ونظم الكائنات الحية .
- * تم تحسين إدارة الموارد البشرية .
- * تم تقليل التدهور البيئي من الإنشاءات .
- * تم تقليل التلوث البيئي .
- * تم تخفيض تصحر الاراضى .

ويستعرض النص التالي في المربعات ثلاثة أمثلة (عمليات المراجعة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة في اليابان وكوريا وباراجواي) من أجل توضيح الفئة الأولى للمراجعات البيئية : تلك التي نتاجها تحسن بشكل مباشر من الوضع البيئي .

عمليات المراجعة التي حسنت بشكل مباشر من البيئة :

اليابان استخدام أفضل للموارد الطبيعية :

ففي 2001، أوصت مراجعة للأسوار الأمنية المستخدمة بطول حرم الحدود بتغيير نوعية السور من بلاستيك وأسمنت إلى سور أشجار رفيع . وتلك الأسوار يتم جمعها من مناطق مشجرة ذات أوراق كثيرة ورفيعة حيث تتخلل الأشجار أشعة الشمس بنسبة أكبر . فهذه النوعية من الأسوار متوفرة حالياً ومعمره واقتصادية بالمقارنة مع البلاستيك والأسمنت . وهكذا، سنظل المادة المشجرة في بيئتها الطبيعية،

كوريا نوعية المياه المحسنة :

فبين عام 1993 وعام 2000، وعلى الرغم من أن الحكومة الكورية قد أنفقت 15 بليون دولار أمريكي لتحسين نوعية المياه في أربعة أنهار رئيسية، لا يوجد هناك تحسن ملحوظ . وفى عام 2001، تم تنفيذ مراجعة لتحديد لماذا لم يتم تحسن أحوال المياه . وبناء على نتائج وتوصيات عمليات المراجعة، قامت وزارة البيئة بفحص سابق للمشروع ووضعت نظام مراجعة ذات التغذية الاسترجاعية . لقد قاموا بتعديل

براجواى

انخفاض معدل الفقر وتزايدت نوعية المياه والأراضي في مجمع أمطار لثلاث دول :

أن نهر بيلكومايا يتدفق من دولة بوليفيا إلى حدود دولتي براجواى والأرجنتين مغطياً وادي ثلاث دول بحوالي 270.000 كيلو متر مربع ولعدة سنوات، كانت المياه التي تدفق إلى براجواى غير كافية، نتج عنها جفاف تمهيدي وفقدان للمواشي والحياة البرية وتدمير للأراضي الرطبة ونظم أخرى للكائنات الحية . وكان أصحاب المزارع غالباً ما يبنون سدود صغيرة للحفاظ على أي قدر قليل من المياه . وفى 2002، قام المراقب العام لدولة براجواى بأجراء مراجعة لحكومة براجواى حول الإدارة البيئية لمدة 10 سنوات للتنمية الثلاثية لنهر بيلكومايا . ويعتبر ما يلي هو بعض الآثار الناجمة عن نتائج وتوصيات المراجعة :

- * توفر حكومة براجواى الموارد البشرية والاقتصادية المطلوبة والتدعيم التموييني لفتح قناة جديدة ولتنظيف المجرى حيث تتدفق المياه سابقاً من خلاله .
- * وكننتيجة لذلك، فالأراضي الرطبة أستروباتينو السابقة في الحديقة القومية تينفانكيو، موقع RAMSAR الذي تبلغ مساحته حواله 280.000 هكتار، تم تغطيتها مرة أخرى بالمياه .
- * خصصت الحكومة ارض ودمرت جميع السدود المقامة على مصرف المجرى المنحدر، ونقلت أي إنشاء لسد اضافى الذي قد يسبب كثير من التدهور البيئي غير الضروري .

- * لقد نتج عن المراجعات البيئية من قبل الأجهزة العليا للرقابة أيضا التحسينات التالية على أدوات السياسة العامة والعمليات الحكومية ونظمها .
- * تم مراجعة القوانين والتشريع واللوائح أو سن غيرها لحماية البيئة .
- * لقد تم تعزيز عملية تقييم التأثير البيئي .
- * تم عمل تغييرات لتمويل خطط وبرامج ومشروعات بيئية .
- * تم إجراء تحسينات على إدارة الكوارث وحسن الإستعداد لها .
- * تم إجراء تحسينات لأجل تقديم برنامج دقيق يهتم أكثر بالبيئة .
- * تم تعزيز المطابقة مع القوانين واللوائح القومية والاتفاقيات الدولية .
- * تم زيادة نظم المساءلة المحاسبية المتعلقة بالتحكم في البيئة .
- * تم توجيه التأكيد المتزايد على قياس الأداء وإعداد التقارير حول الموضوعات البيئية .
- * تم توفير تدريب متعلق أكثر بالبيئة لموظفي الحكومة .
- * تم إجراء تحسينات على تجميع وضبط البيانات البيئية .

ففي مربع النص التالي يذكر ثلاثة أمثلة (الأجهزة العليا للرقابة في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية وبنما وكوستاريكا) التي توضح المراجعات التي لها أولاً تأثير على الآلية الحكومية .

المراجعات التي حسنت أولاً العملية الحكومية

أستراليا

إدارة بيئية محسنة للمواقع السامة

في عام 1996، أوضحت إحدى عمليات المراجعة حول المواقع الملوثة والحد من التلوث دافع قوى أعطته للحكومة الاسترالية لتطبيق نظم الإدارة البيئية وفحص نظام الـ ايزو 14001 . كما دفعت المراجعة إلى تنظيف المواقع الملوثة ونتج عنها تخصيص للموارد للحد من التلوث . وكننتيجة للمراجعة، تم إنشاء وحدة تقييم جديدة بإطار عمل محسن داخل القسم .

تفويض الأداء : نعم

تفويض بيئي محدد : لا

بنما وكوستاريكا

تعزيز حماية احتياطي المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها)

أن المتنزه الدولي لأميستار البالغ مساحته 400.000 هكتار، وهو احد اكبر الغابات الاستوائية الراسخة في العالم، تم إعلانه احتياطي المحيط الحيوي ومكان تراث عالمي من قبل اليونسكو . ويقع هذا المتنزه بين دولتي بنما وكوستاريكا لذلك أجرت أجهزتهم العليا للرقابة تقييم مشترك لإدارة المتنزه في عام 2003 . ركزت المراجعة على مركز المساحة في احتياطي المحيط الحيوي . وكنتيجة لهذه المراجعة، تم إنشاء لجنة ثنائية قومية مؤلفة من وزراء البيئة والخارجية لوضع مقاييس اجتماعية واقتصادية وبيئية لتدعيم المتنزه . وستقوم الحكومتان بوضع نظام إدارة المؤشرات لضبط تطور التنسيق في الموضوعات المشتركة .

الولايات المتحدة الأمريكية

التسعيرة المحددة للمخاطر البيئية الخاصة بمحاصيل

فول الصويا :

ففي عام 2005، قام مكتب مسائلة الحكومة بمراجعة الجهود للحد من انتشار مرض زراعي مدمر محتمل حدوثه - صداً حبوب فول الصويا الآسيوي - الذي يهدد محصول فول الصويا البالغ قيمته 16 بليون دولار أمريكي سنوياً . وكنتيجة لتوصيات المراجعة، قامت وزارة الزراعة بتطوير خطة فدرالية منسقة للدولة لمكافحة المرض.

- بمساعدة منتجي فول الصويا بالنسبة لملف ادعاءات صداً حبوب فول الصويا الآسيوي .
- بإجازة استخدام 1.2 مليون دولار أمريكي أموال طارئة لضبط وإعداد تقرير وإدارة المرض .
- بالموافقة على مراجعة نظام بيانات التأمين الخاص بها من أجل تجميع البيانات الخاصة بالرقم الادعاءات المقدمة ومبالغ الدولارات التي تم سداه. وتساعد المراجعة مكتب الماحر العاد على وضع

فتلك الأمثلة الستة توضح المراجعات البيئية التي نادراً ما تقتصر على القضايا البيئية، بالإضافة إلى وجود مسؤوليات حكومية أخرى تتضمن السياحة والزراعة والتشييد والفقير . وأنه ليس ضرورياً لأي جهاز أعلى للرقابة أن يكون لديه تفويض بيئي من أجل تنفيذ عمليات مراجعة بشأن البيئة .

2/1- أدوات مراجعة البيئة :

إن المناقشة التالية تستفيض في الاختلاف بين الأجهزة العليا للرقابة وتشرح بعض المصطلحات المهمة داخل مراجعة القطاع الحكومي التي تعد مفيدة لباقي التقرير يوجد هناك اختلافات بين الأجهزة العليا للرقابة تترسخ هيكلهم وتفويضاتهم وأنواع المراجعات التي يقومون بها بالاختلاف في الأصول السياسية .
أنواع الأجهزة العليا للرقابة :

يوجد هناك ثلاثة نماذج عامة من الأجهزة العليا للرقابة أو من مكاتب المراجعة القومية التي تعكس أصولهم السياسية . فأحد تلك النماذج هو نموذج الوستمينستر أو النموذج الانجلو - ساكسون . وهذه المرحلة، غالباً ما تسمى الأجهزة العليا للرقابة "بمكاتب المراجعة" . ويعتبر النموذج الثاني هو القضائي أو النابليوني . وتسمى تلك الأجهزة العليا للرقابة غالباً باسم "محكمة المراجعة" أو "محكمة الحسابات" . أما تلك الأجهزة العليا للرقابة التي تتبع نموذج المجلس أو نموذج المجمع فتسمى "مجلس المراجعة" . وتختلف النماذج في الهيكل عنها في الوظيفة . كما يمكن أيضاً أن تسمى الأجهزة العليا للرقابة بالغرف أو المراقبين أو المحاكم .

- إن "مكاتب المراجعة" تميل إلى ارتباطهم على نحو ملازم بجمعياتهم التشريعية المنتخبة (على سبيل المثال، البرلمانات) . وخصائص أخرى تتضمن حماية قوية للاستقلال، ولجنة فعلية للحسابات العامة في جمعيتهم التشريعية المنتخبة ورئيس قوى الذي غالباً ما يسمى بالمراجع العام . وبالنسبة لمكاتب المراجعة، تعتبر وسائل الاتصال الاستراتيجي مع العامة والجمعيات التشريعية المنتخبة هامة .

- وفي نموذج "المحكمة"، يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة جزء متكامل وله علاقة محدودة مع الجمعية المنتخبة عن مكاتب المراجعة . ويمكن أن يظل موظفو الحكومة مسئولون مسئولية قانونية عن مبالغ من المال، مع اتخاذ إجراء غير ملائم يحتمل أن يؤدي إلى غرامات ترجع على الحكومة، وليس على المحكمة . فتلك "المحاكم" تعتبر غالباً مستقلة وتتعامل فقط مع الأمور المالية . ويكون أعلى الأعضاء هم القضاة، يكون أحدهم هو الرئيس . كما يتوفر غالباً لدى الأعضاء الفنيين بالمحكمة الخلفية القانونية عن المحاسبة . وعادة، تركز المحاكم على تطبيق القوانين المفصلة . تستطيع المحاكم توفير تقارير تتعلق بالأمور العليا ذات الأهمية للجمعيات المنتخبة .

- يمثل نموذج المجمع أو "المجلس" جزء من النظام المحاسبي للجمعية المنتخبة . ويرأس الجهاز الأعلى للرقابة أعضاء المجلس ويكون أحدهم هو الرئيس . تكون المجالس غالباً تم

هيكاتها طبقاً للمحاكم لكن بدون طبيعتهم القضائية . ويكون لكل عضو منهم حقيبة مسئوليات رقابية ذات مناهج مراجعة مختلفة والاستقلال الذي يمثل أهمية .

- إنه من المعتاد بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة أن تتألف من تلك الثلاث أنواع أو يكون لها وظائف وعلاقات قضائية تجاه الجمعيات المنتخبة بدرجات مختلفة . وعلى سبيل المثال، فقد تتدرج الأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية تحت نموذج الاستعماري لكنها قد تأثرت فيما بعد بنماذج أخرى التي فضلتها الجهات المانحة فيما بعد .

- يظهر الاختلاف بين نماذج وأنماط الأجهزة العليا للرقابة في كيفية استخدامهم لإعمال المراجعة وفي كيفية وطريقة إتصال رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بالحكومة، والبرلمان وعمامة الشعب . ولكن هذه الاختلافات لا يجب التركيز عليها حيث أن كافة الأجهزة العليا للرقابة مهما اختلفت أنماطها فإن هدفها دائماً هو الوصول إلى الإدارة الرشيدة وذلك يحث الحكومات أن تأخذ في اعتبارها ضرورة إجراء مراجعة بيئية وأن يكون لديها القدرة على القيام بها .

أنواع التفويضات وعمليات المراجعة :

- إن الأنواع الثلاثة الرئيسية من عمليات المراجعة عامة ما يتم استخدامها في المراجعة على القطاع العام . فالثلاث أنواع كلها من عمليات المراجعة - المالية والمطابقة والأداء - يمكن أن توجه إلى الموارد البيئية والطبيعية وقضايا التنمية الداعمة .

- تستطيع عمليات المراجعة المالية تقييم إذا ما كانت القوائم المالية للحكومة تعكس تكلفتها البيئي ومسئوليتها القانونية . كما تستطيع عمليات المراجعة المطبقة تقييم المطابقة مع سلطات الصرف والقوانين والمعاهدات والسياسات البيئية . فعمليات المراجعة المالية والمطابقة تعرف كلها كعمليات المراجعة النظامية . أما النوع الثالث من المراجعة، مراجعة الأداء، تقييم إذا ما كانت الحكومة تفي بأهدافها البيئية، وتعتبر تلك النوعية فعالة في تقديم نتائج بيئية وتعمل بفعالية واقتصاد . إنه أمر معتاد أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بتنفيذ عمليات المراجعة البيئية التي تضم بعض أو كل جوانب عمليات المراجعة المالية والمطابقة والأداء . إن تركيبة نوعان أو أكثر من الثلاثة أنواع من المراجعة غالباً ما يتم وصفها بالمراجعة الشاملة .

- وعادة ما يحدد تفويض الجهاز الأعلى للرقابة أنواع عمليات المراجعة التي يمكن تنفيذها ويعطى للمراجع الأدوات التي ينفذ بها المراجعة وتزوده بطرق الوصول إلى المعلومات من الأجهزة الحكومية . وبالممارسة، تختلف تفويضات الجهاز الأعلى للرقابة التي تؤثر على

أنواع عمليات المراجعة التي يمكن لهم تنفيذها، والمؤسسات وأنواع الأنشطة الحكومية التي يستطيعون المراجعة عليها .

- ويكون لبعض الأجهزة العليا للرقابة تفويضات تعيين مراجع محددة لمراجعة القضايا البيئية. إن التفويضات البيئية للأجهزة العليا للرقابة يمكن أن تختلف إلى حد بعيد . ويقدم مربع النص التالي ثلاثة أمثلة من التفويضات البيئية للأجهزة العليا للرقابة .

تفويضات الأجهزة العليا للرقابة بمرجع محدد للبيئة :

أيسلندا

القانون القومي للمراجعة (القانون رقم 86)

المادة رقم 9 :

إن مكتب المراجعة القومي قد يقضى بإعداد تقارير تتعلق باستخدام الدعم المالي، وتحويلات مالية حكومية أخرى وتقييم النتائج الفعلية فيما يتعلق بالهدف المنشود، علاوة على ذلك قد يقوم مكتب المراجعة القومي بفحص إلى أي مدى قامت الحكومة بتنفيذ خطط وتعليمات قانونية ووفت بالتزامات داخل نطاق الشؤون البيئية .

الكامبيرون

مقتبس من قرار رقم 47-97 من أجل تنظيم خدمات المراجعة العليا للدولة .

2(1) سيقع على عاتق خدمات المراجعة العليا للدولة مسؤولية :

المراجعة على اعلي مستوى على الخدمات العامة والهيئات الإقليمية والمحلية والمشروعات العامة والشبة عامة بالإضافة إلى الجهات الدينية والعلمانية الخاصة والمنشآت والجمعيات التي تتلقى معونة من الحكومة أو تكفلها الحكومة أو أي جهة عامة متحدة أخرى على المستوى الإداري والمالي والمحاسبي . وفي هذا الموضوع،

- رقابة المطابقة والنظامية .
- ستقوم خدمات المراجعة العليا للدولة بتنفيذ:
- ورقابة مالية .

أكوادور

القانون الاصلى لمكتب المراقب العام

العنوان II : حول نظام الرقابة العامة والتفتيش والمراجعة .

الفصل 3 : حول نظام الرقابة الخارجية .

الجزء 1 : نطاق ونماذج عمليات المراجعة الحكومية .

المادة 21 : عمليات المراجعة الإدارية . يمكن تطبيقها على العملية الإدارية والتدعيم والأنشطة المالية والتنفيذية، وعلى

الفاعلية والكفاءة والاقتصاد في حالة استخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والبيئية والتكنولوجية وعامل

الوقت تماشياً مع تفويضات تأسيسية والموضوعات والأهداف .

المادة رقم 22 : عمادات المراجعة البيئية - بقمم مكتب المراقب العام، في أزمومت، بمراجعة الاحكامات المستخدمة في

الجزء الثالث :

المعيار البيئي :

المادة رقم 27 : معايير الرقابة البيئية . إن دراسة وتقييم الجوانب البيئية تشكل جزءاً من عمليات التفتيش أو الرقابة

الخارجية لأي جهة تنفذ مشروعات وبرامج يكون لها تأثيرات بيئية بحيث يتم تطبيق المعايير الفنية التي تحكم هذا النوع

من المراجعات مضاف إليها المعايير البيئية المحددة .

قانون الإدارة البيئية :

العنوان الثالث : أدوات الإدارة البيئية :

الفصل الثاني : تطور البيئة في الحوكمة وفي المراجعة :

المادة 25 : بقمم مكتب المراقب العام، في أزمومت، بمراجعة الاحكامات المستخدمة في الادارة والمماقفة على الدراسات

- ليس من الضروري تماماً وجود تفويض بيئي صريح لمراجعة القضايا البيئية .

- وفى الحقيقة، كثير من الأجهزة العليا للرقابة بتفويضات مختلفة أظهرت بوضوح كيفية

إدماج المراجعة البيئية في عملهم . فدلليل الإرشاد الخاص بالـ WGEA (مجموعة عمل

المراجعة البيئية)، المراجعة البيئية والمراجعة النظامية، يوفر الإرشاد والاستراتيجيات للمراجعين في الأجهزة العليا للرقابة المفوضين بتنفيذ عمليات الرقابة النظامية . ويوضح ذلك لماذا لا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى تفويض للمراجعة على الأداء أو تفويض بيئي محدد حتى يمكنها تنفيذ أي عمل مراجعة له أساس بيئي .

علاوة على ذلك، اظهر أيضا بحث مجموعة عمل المراجعة البيئية WGEA أن 68 جهاز أعلى للرقابة قاموا بتوسيع دور المراجعة التقليدي لديهم ليشمل مساعدة حكوماتهم في الأمور البيئية . على سبيل المثال، قد يسأل أي جهاز لتقديم استشارة حول إذا ما كان التشريع الحالي ملائماً لمواجهة أي قضية بيئية، أو يطلب منه فحص أي أداء بيئي قامت به حكومته . فمن بين 119 جهاز أعلى للرقابة الذين استجابوا لبحث الـ WGEA في عام 2006، أعرب 22 جهاز أعلى للرقابة أنهم يساعدون حكوماتهم في تشكيل سياساتهم، وإن 20 جهاز آخر ساعدوا حكوماتهم في وضع مؤشرات بيئية ومقاييس أداء أخرى . فبعض الأجهزة العليا للرقابة تم تفويضها تماماً لتنفيذ عمليات المراجعة السابقة - المراجعات التي تم استكمالها قبل مراجعة المصروفات . وتدرك الأجهزة العليا للرقابة أهمية بقائها كأجهزة مستقلة ، يستمرون في ممارسة الموضوعية والنزاهة في تلك الظروف ويتوضح مربع النص التالي عدد الأجهزة العليا للرقابة التي تنفذ عمليات المراجعة البيئية وتساعد حكوماتهم في القضايا البيئية بالإضافة إلى تنفيذ المراجعة وفق أطار التفويضات بالمراجعة .

- عدد 119 جهاز أعلى للرقابة الذين اتموا الاستقصاء الخامس حول المراجعة البيئية الـ WGEA لعام 2006 منهم :
- عدد 5 أجهزة فقط لديها تفويض شامل .
 - عدد 20 جهاز لديه تفويض صريح بالمراجعة البيئية .
 - عدد 68 جهاز يقدم المساعدة إلى الوزارات الحكومية في القضايا البيئية بالإضافة إلى تنفيذ عمليات مراجعة .
 - 106 جهاز لديهم تفويض بالأداء .
 - 88 جهاز يقومون بتنفيذ عمليات مراجعة بيئية .

3/1 نتائج المراجعة :

- إن عمليات المراجعة البيئية ، مثل جميع المراجعات الأخرى، تفحص أساساً الوضع الحالي بالمقارنة بما يجب أن يكون الوضع عليه . وبالنسبة لمراجعي القطاع العام بشأن البيئة، يستمد الوضع الذي يجب أن يكون من اتفاقيات متعددة الاختصاصات، ومن التشريع واللوائح، والسياسات والبرامج ومتطلبات تنفيذية والوزارات والهيئات، يعتمد معيار آخر لتنفيذ عمليات المراجعة في القطاع العام على قوانين الإدارة الجيدة والمساءلة المحاسبية (على سبيل المثال، إدارة مالية قوية وعملية إدارية قوية وعملية واضحة للسداد) . تكمن نتائج المراجعة في قلب كل جهد مبذول من جهود أي جهاز أعلى للرقابة . فهم يمثلون أهمية لبناء الأساس المنطقي من أجل إجراء آخر، فبعد أكثر من 2000 مراجعة بيئية قامت بها الأجهزة العليا للرقابة ، يكون للمراجعين بالأجهزة العليا للرقابة تأثير على نتائج المراجعة البيئية وملاحظاتها . وتعتبر تلك النتائج متكررة بالنسبة لعملية المراجعة البيئية لأن الفجوات ونقاط الضعف في الأداء الحكومي تم إظهاره على نحو متكرر في نتائج المراجعة . على سبيل المثال، غالباً ما يوجد هناك فجوات واضحة في عملية التنفيذ والتشريع وتخصيص الموارد . وفي فجوة التنفيذ ، لاحظ المراجعون انه بينما كثر الكلام حول البيئة، لا يكون واضح دائماً ما تم انجازه فعلاً . لقد وجدت بعض عمليات المراجعة فجوات بين السياسة على الورق والسياسة محل التنفيذ . ففي المراحل الأولى من برامج ومشروعات التخطيط، تضمنت النتائج نقاط ضعف وفجوات في تحديد المخاطرة البيئية، يوجد هناك أيضاً فجوات تشريعية . لقد أشار المراجعون إلى فجوات في تفاصيل اللوائح البيئية بعد عمل تفويض بيئي واسع، في حين توجد نتائج أخرى تتعلق بالحاجة إلى توضيح القوانين واللوائح الحالية . ترتبط الفجوات الموجودة في الموارد إلى الافتقار إلى البيانات المعتمدة عليها والتنفيذ والتفتيش غير الملائم .
- إن التعقيدات والتعاون المطلوب في الحوكمة البيئية يعتبر موضوعات مستمرة في هذا التقرير . وكما هو معتزم توجيه القضايا البيئية إلى أكثر من إدارة أو هيئة، انه ليس من المدهش أن تتضمن النتائج الحاجة إلى توفيق القضايا بين الإدارات من أجل زيادة التنسيق والتعاون فيما بينهم وضمان توفير الاتصال الملائم .

- وفى داخل الوظائف والعمليات الإدارية، يتضمن النتائج التدعيم والتفتيش غير الملائم ونقاط ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض المطابقة للمعايير .

- إن نقاط ضعف الإدارة المالية يتم أيضا تحديدها في نتائج المراجعات البيئية . ويتضمن ذلك تمويل غير جيد للبرامج البيئية ونقص في المتطلبات الإدارية والافتقار إلى شروط جيدة على الأموال وعمليات الاستفادة من الحصول على أموال بدون اتباع عملية سليمة. لقد حددت عمليات المراجعة أموال لم يتم استخدامها بشكل فعال أو اقتصادي لأجل ضمان أفضل النتائج للبيئة والأموال التي تم استخدامها بشكل لا يتوافق مع أولويات البرنامج البيئي .

- إن النتائج والتوصيات المتعلقة بمصداقية البيانات والافتقار إلى المعلومات التفصيلية تعتبر شائعة . فنقاط ضعف البيانات التي تصدر عن مصادر حكومية تعتبر تحدى شائع في عمليات المراجعة البيئية . لقد حددت تقارير المراجعة أوجه قصور البيانات في نتائجها .

- فكل مراجعة تستطيع أن تشير إلى وتحدد نقاط ضعف في أي أداء حكومي معين يستطيع أن يسهم في تحسينات شاملة في نظم الإدارة الحكومية واتخاذ قرارات بناء على معلومات وتحسين المساءلة المحاسبية وإعداد التقارير . وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة القيام بدور التحقق من صحة النتائج والتأكد من دقة تقرير الحكومات "على نحو دقيق" وحتى ذلك الحين يتم بناء الثقة العامة في النتائج .

الفصل الثاني : تطور البيئة في الحوكمة والمراجعة :

- منذ السبعينيات ، اتسعت مسؤولية الحوكمة البيئية وتم إنشاء المزيد من الأدوات والعمليات السياسية لإدارة المشاكل البيئية . كنتيجة لذلك ، فقد قامت الأجهزة العليا للرقابة بزيادة عدد موضوعات المراجعة والأساليب المستخدمة في أعمال المراجعة . كما يشرح الفصل الثاني لماذا وكيف تزيد مسؤوليات المراجعة البيئية على الأجهزة العليا للرقابة بمرور الوقت .

وتتركز المناقشة على مجالين رئيسيين ، هما الأنشطة الدولية لن تؤدي إلى إجراءات بيئية عالمية وتكوين هيئات للحوكمة البيئية (على سبيل المثال، البرنامج البيئي للأمم المتحدة) والأنشطة في مجموعة عمل الانتوساي، متضمناً مجموعة عمل الانتوساي

للمراجعة البيئية . تنقسم الأربعة أقسام التالية إلى جداول زمنية لأربعة عقود تساعد بداية مرحلة النقاش . وتبدأ هذه الجداول الزمنية من السبعينيات حتى سنة 2000 ، ويوضح كل جدول زمني التطورات الواضحة في مجموعة الحوكمة البيئية ومجموعة عمل الانتوساي .

يؤثر التطور العالمي للأنشطة البيئية على كيفية فهم الأمم ذات السيادة وتطبيق الآليات لحماية البيئة . كما لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة قضايا البيئة الدولية إلا إذا ألزمت حكومات الأمم ذات السيادة أنفسهم بمناقشة القضايا في بلادهم .

1/2 - نظرة شاملة تاريخية :

بدأت المشاركة الرسمية للأجهزة العليا للرقابة في المجتمع الدولي في عام 1953 عندما تأسست مجموعة عمل الانتوساي من 34 دولة . ومنذ 1967 ، تم إعطاء مجموعة عمل الانتوساي صفة منظمة غير حكومية تابعة للأمم المتحدة .

الجدول الزمني من 1970 أحداث الحوكمة البيئية الدولية

العام	1970	1971	1972	1975	1977
-------	------	------	------	------	------

أحداث الانتوساى للمراجعة البيئية .	إعطآاء الانتوساى مركزى استشارى خاص من الأمم المتحدة	أول ندوة للأمم المتحدة/ الانتوساى الخاصة بالمشككلات المؤسسة والمبادئ العامة للمراجعة	• إنشاء الانتوساى للجريدة الدولية للمراجعة الحكومية • نصريخ مؤتمري الأمم المتحدة الخاص بالبيئة البشرية • صكك دور برنامج البيئة للأمم المتحدة	• اتفاقية دول الاراضى الرطبة للأهمية الدولية الخاصة بموطن اتفاقية التجارة الدولية الخاصة بالأنواع المهددة من الحياة النباتية والحيوانية .	95 دولة مثلت الانتوساى التاسع فى بيرو بحيث تعد مراجعة الصحة العامة ووكالات حماية البيئة واحدة من أربعة موضوعات فنية .
------------------------------------	-----------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

جميع التواريخ لأعمال المراجعة الدولية للبيئة تعكس الوضع موضع التنفيذ .

فى عام 1973، يعتبر انعقاد مؤتمري الأمم المتحدة عن البيئة الخاصة بالإنسان فى استكهولم، السويد وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من الأعمال المتطورة عن الزعامة البيئية العالمية . كما تعد أنشطة المستوى الدولى هامة لتطوير الحوكمة البيئية فى الدول ذات السيادة .

* فقد اقتربت البيئة من الجدول الاقليمى والوطنى . قبل مؤتمري استكهولم، نجد عشر وزارات فى البيئة، ومنذ عام 1983 نجد 110 دولة لهم وزارات وادارات تتضمن هذا الاختصاص .

* بين 1971 و1975 ، نجد 31 قانون بيئى وطنى رئيسى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، بالمقارنة إلى أربع بين 1956 و1960 ، و 10 بين 1960 و1965، و 18 بين 1966 و1970 .

* وحوالى 50 حكومة اتبعت الأدوات أو الدستور الوطنى الذى يعرف البيئة على أنها حق اساسى من حقوق الإنسان .

نمو مراجعة الأداء فى مجموعة عمل الانتوساى . فقد كانت فترة السبعينيات فترة تغيير واضحة فى المراجعة . فأكثر الأجهزة العليا للرقابة تكون مسئولة عن مراجعة الأداء بالإضافة إلى ذلك تقييم السجلات المالية وإبداء الآراء عن القوائم المالية ، فقد تم انتداب الأجهزة العليا للرقابة لمراجعة الاقتصاد، الكفاءة والفاعلية (عائد الإنفاق) بحيث تتولى الحكومات مسئوليتها فضلا عن برامج الحكومة التى تم مراجعتها التابعة للأجهزة العليا للرقابة لتحديد ما إذا كانت الأجهزة العليا للرقابة أظهرت نتائجها المرجوة أم لا . وبما أن

الحكومات تزيد أنشطتها البيئية، فالأجهزة العليا للرقابة تزيد تغطيتها للمراجعة . كما أن الأجهزة العليا للرقابة التي تقوم بمراجعة الأداء تكون مسئولة عن الحصول على المعرفة، والخبرة والطرق المناسبة لفهم الكفاءة والفاعلية للأنشطة البيئية الحكومية .

الجدول الزمني من 1980 أحداث الحوكمة البيئية الدولية

1989	1988	1987	1986	1985	1983	العام
بروتوكول مونتريال على المواد التي تستنزف طبقة الأوزون	اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون	لجنة برينتلاند التي تحدد مستقبلنا المشترك	- انفجار مفاعل شيرنوبل في أوكرانيا . - إنشاء مبادرة تنمية الأنتوساي	القياس الأولي لثقب الأوزون	<ul style="list-style-type: none"> • الاتفاقية الدولية لحماية السفن من التلوث . • اتفاقية الحفاظ على أنواع الحيوانات البرية المهاجرة. • اتفاقية تلوث الهواء على نطاق واسع عبر الحدود . 	

جميع التواريخ لأعمال المراجعة الدولية للبيئة تعكس الوضع موضع التنفيذ .

في الثمانينات، تم وضع قضايا البيئة والتنمية تحت مصطلح واحد : "التنمية المستدامة". وفي عام 1987، فقد حررت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (لجنة برينتلاند) "مستقبلنا المشترك"، الذي وضع اتجاه للحلول العالمية الشاملة وإعطاء الأسبقية للتنمية المستدامة . بعد مضي عشرين عام، يعد "مستقبلنا المشترك" وثيقة تعريفية ومرجع للتعاون البيئي . فالحكومات، والمهين والأكاديميات وافقت على المسؤولية بأن التنمية لها نتائج على الأجيال المستقبلية ولها تأثير على البيئة، والمجتمعات والاقتصاديات . كما تعكس الأعمال العالمية طبيعة المشكلات البيئية على نطاق واسع عبر الحدود . تم مناقشة أول أكبر اتفاقية بيئية دولية في الثمانينات، متضمناً اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وبروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون، واتفاقية بازل للرقابة على تحرك المخلفات الخطرة والتخلص منها . فقد تطلب انفجار المفاعل شيرنوبل التعاون الدولي الذي يؤثر على عمل الأجهزة العليا للرقابة .

في نهاية الثمانينات، أضاف العديد من الحكومات أنشطتها البيئية بإلزام أنفسهم باتفاقيات البيئة الدولية وبتحسين وتوسيع الإدارات، الوكالات، القوانين واللوائح البيئية .

توسيع أعمال مراجعة البيئة في مجموعة عمل الأنتوساي :

أدى توسيع السياسة البيئية والدولية إلى زيادة حجم الأموال والعمليات الحكومية التي تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعتها في البيئة . بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة، تركزت أعمال المراجعة البيئية في الثمانينات على المسئوليات الداخلية للإدارات والوزارات فيما يخص البيئة .

الجدول الزمني من 1990 أحداث الحوكمة البيئية الدولية

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1999
أحداث مجموعة عمل الانتوساى للمراجعة البيئية .	هيئة المحلفين بين الحكومات بشأن أول تقييم لتغير المناخ .	تأسس تسهيلات البيئة العالمية	* قمة الأرض التابعة للأمم المتحدة جدول 31 وتصريح ريو الأمم المتحدة للتنمية المستدامة . * اتفاقية بازل بشأن المخلفات الخطرة .	* اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجى . * تأسست مجموعة عمل الانتوساى للمراجعة البيئية من 12 من دول الأعضاء .	* اتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغير المناخ .	تعد المراجعة البيئية إحدى النظريتين في مؤتمر الانكوساى الخامس عشر في القاهرة .	* اتفاقية مقاومة التصحر . * تأسيس مجلس القطب الشمالي .	* تأسست مجموعة عمل جنوب أمريكا الأقليمى للمراجعة البيئية . * تأسست مجموعة عمل الإقليمى للمراجعة

تعكس جميع تواريخ اتفاقيات البيئة الدولية الوضع موضع التنفيذ .

فقد تم وصف التسعينات بالبحث عن فهم زائد لمفاهيم التنمية المستدامة . كما أن هذا صاحبه سرعة الاتجاهات نحو العالمية، خاصة في مجال التجارة والتكنولوجيا . فقد زاد الاقتناع بزيادة عدد مشاكل البيئة العالمية التي تتطلب حلول دولية .

نظرة البيئة العالمية 3 ، الفصل 1 :

تعد فترة التسعينات فترة زيادة العولمة. فهناك تغيير في إجراءات حماية البيئة إلى إجراءات محاولة تطبيق التنمية المستدامة . في عام 1992 ، وجهت قمة الأرض في ريو دو جانيرو إلى التنمية المستقبلية بخلق أجندة 21، " تصميم أصيل " Blue Print لإجراءات قيام تنمية اقتصادية، اجتماعية، وبيئية مستدامة للقرن 21 . كما اتبعت أكثر من 178 دولة أجندة 21 فقد تأسست مفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعنوانها الإلكتروني :

(UNCSD- [http:// www.un.org/esa/sustdev/](http://www.un.org/esa/sustdev/))

في عام 1992 للنظر في مراجعة وتطبيق أجندة 21، تصريح ريو الخاص بالبيئة والتنمية.

كما أن هناك مثلاً عن كيفية تطبيق التنمية المستدامة، في الفصل 8 من أجندة 21، يدعو الدول لإتباع استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية . فمنذ 1992، قامت أكثر من 20 حكومة وطنية بتطوير بعض أشكال إستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية ، وأكثر من 40 دولة أخرى تقوم أيضاً بعملية تطوير هذه الاستراتيجيات . وتعد هذه الاستراتيجيات أسلوب هام للتأكد من أن البيئة والتنمية المستدامة توجه إلى الوزارات والإدارات التي ليس لديها تركيز رئيسي على هذا الموضوع . كما أن هذه الاستراتيجيات تزيد الوعي لأهمية التنمية المستدامة داخل الحكومة، تخبر الأطراف المعنيين، توجه التنمية المستدامة إلى أعلى مستويات اتخاذ القرار، وتستخدم في تعريف المجالات التي تحتاج جهد أكبر من الحكومة على جميع مستويات الوعي للتهديدات الموجهة للبيئة العالمية، تزيد مسئولية الحكومة على جميع مستوياتها للاهتمام بالقضايا البيئية . كما بدأت أيضاً المنظمات غير الحكومية، والمستويات الفرعية الحكومية والمعاهد البحثية في ترجمة التنمية المستدامة واتفاقيات البيئة الدولية إلى سياسات، وابتكار أساليب تطبيق أجندة 21 التي تبحث مواقفها المحددة . فقد دفعت التسعينات إجراءات التنمية المستدامة والبيئية إلى ما وراء الحكومة وإلى الصناعات الخاصة والمنظمات البحثية . وتتضمن الأمثلة في المربع النصي التالي قياس وإعداد المعايير، والشهادات المطابقة للصناعة ومعايير الصناعة لتتفق مع التنمية البيئية والمستدامة .

أمثلة عن زيادة قياس وإعداد تقرير عن البيئة في القطاع الخاص :

- في عام 1989 : طورت مبادئ "سيرز" عشرة مبادئ للسلوك البيئي للشركات مما أدى إلى أتباع هذه المبادئ في الشركات العالمية ، مثل ماك دونالد، ديل، جنرال موتورز وأكثر من 65 شركة أخرى .
- في عام 1990 : تأسس مجلس رعاية الغابات . كما صدق هذا المجلس على 73 مليون هكتار للعمليات المستدامة للغابات في أكثر من 72 دولة .
- في عام 1990 : قامت المبادرة العالمية لإدارة البيئة لتنمية معايير واستراتيجيات الأداء البيئي للشركات . وابتكرت أسلوب الجودة التامة لإدارة البيئية في عام 1993.
- في عام 1995 : تأسس مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بإدماج مجلس الأعمال للتنمية المستدامة بمجلس الصناعة العالمي للبيئة الآن ينضم إلى مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة أكثر من 180 عضو من الشركات في أكثر من 30 دولة ممثلين عن 20 صناعة كبرى
- في عام 1997 : تأسست المبادرة العالمية لإعداد التقرير حالياً ، طبقت أكثر من 700 شركة هذه المبادرة، وأصبحت المعايير الدولية "الفعيلة" لإعداد تقارير عن الأداء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للشركات .

في النظم الأكثر ارتباطاً بالمراجعة والمحاسبة حدث أيضاً زيادة في النشاط البيئي والتنمية المستدامة. ويلقى المربع النصي التالي الضوء على بعض الأنشطة من التسهيلات إلى السنوات المبكرة من سنة 2000 فصاعداً .

المحاسبة والمراجعة البيئية حول العالم :

- **المراجعة الداخلية :** قام معهد المراجعين الداخليين بإنشاء مجلس شهادات مراجع البيئة، وهذا المجلس يصدر شهادات مهنية متعلقة بمراجعة البيئة، الصحة والسلامة .
- **مراجعة نظام الإدارة البيئية :** فقط طورت المنظمة الدولية للمعايير سلسلة الايزو 14000 لتنظيم الإدارة البيئية في عام 1996، وسلسلة الايزو 19011 لمبادئ مراجعة نظم الإدارة البيئية . وشهادة الايزو 14001 المنتشرة في جميع أنحاء العالم .
- **المساءلة الاجتماعية :** طورت المساءلة الاجتماعية الدولية (مبدئياً مجلس وكالة اعتماد الأولويات الاقتصادية) 8000 معيار في عام 2000، فقد طور المعيار الأول من معايير الأداء المحدد للمسئولية الاجتماعية لممارسات التوظيف .
- **مراجعة الزميل في الدولة :** تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمراجعة الأداء البيئي للزميل في الدول الأعضاء في عام 1992، وأدت إلى تطوير "المؤشرات البيئية الأساسية" مقابل قياس التقدم .
- **خطة المراجعة والإدارة البيئية بالاتحاد الأوروبي :** فقد طورت خطة المراجعة والإدارة البيئية في عام 1993 كأداة لإدارة الشركات والهيئات الأخرى للتقييم، إعداد التقرير وتحسين

بدأت الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة الموضوعات البيئية بشكل متعاون والقيام بأعمال مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية : شهد النصف الثاني من التسعينات زيادة تعاون الأجهزة العليا للرقابة مع بعضها للقيام بأعمال المراجعة عبر الحدود . كما هو مدون في مربع النص، تعد الأجهزة العليا للرقابة ببولندا وبيلاروس أول الدول المتعاونة في المراجعة البيئية .

بولندا وبيلاروس :

أول مراجعة بيئية مشتركة بين الأجهزة العليا للرقابة :

تقع غابة Biaowieza، كأحد مواقع التراث الطبيعي لليونسكو، في بولندا وبيلاروسيا. في عام 1995، تولت الأجهزة العليا للرقابة للدولتين أعمال المراجعة المتطابقة لتأثير الأنشطة الاقتصادية على الغابات . كما تتركز المراجعة على :
* مطابقة مبادئ الحماية .

* تقطيع الأشجار للحصول على الخشب، إزالة الغابات من بقعة ما وإعادة استزراع الغابات.

* إدارة مجموعات الحيوانات والألعاب المتعلقة بالحيوانات .

* تأثير الاستثمارات، خاصة على صرف الأراضي .

* التهديدات للغابات من النقل والاستيطان البشري .

تتضمن نتائج المراجعة العامة الآتي :

- تختلف أساليب تقدير "المجموعات المستخدمة في الألعاب" في الدولتين، ولا يمكن المقارنة بينهما على سبيل المثال، يعد الذئب نوع محمي في بولندا، بينما هو يعد من حيوانات الألعاب في بيلاروسيا .
- ليس، هناك برامج بحث علمي، طويلة الأجل أو خطط للحماية . فبعد من الضروري التعاون بين

علاوة على ذلك، تتولى بعض الأجهزة العليا للرقابة أعمال المراجعة للاتفاقية البيئية الدولية . وقام مكتب المراجع العام الكندي بمراجعة الالتزامات الكندية لاتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي في عام 1998 . كما قامت محكمة المراجعة بهولندا بالقيام بمراجعة الأراضي الرطبة المعتمدة على اتفاقية RAMSAR والتوجيهين

الصادرين من قبل الاتحاد الاوروبى - التوجيه المتعلق بالطيور والتوجيه المتعلق بالموطن في 1990 .

الجدول الزمني 2000 :

الأحداث الدولية للإدارة البيئية

أهداف تنمية الألفية
للأمم المتحدة

قمة العالم عن التنمية
المستدامة والتي

معاهدة ستوكهولم عن
بيئة كوهل، كوته

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007
أحداث المراجعة البيئية للانتوساى .	* تأسيس مجموعة عمل مراجعة البيئة العربية الإقليمية . * تأسيس مجموعة عمل مراجعة البيئة الأسبوية الإقليمية .	تأسيس مجموعة عمل مراجعة البيئة الأفريقية الإقليمية .	تأسيس مجموعة عمل مراجعة البيئة لمنطقة جنوب الهادي الإقليمية .	مجموعة عمل مراجعة البيئة التابعة والدورة الرائعة في مجال المراجعة البيئية في تركيا والتابعة لمبادرة تنمية الانتوساى .			لدى مجموعة عمل الانتوساى لمراجعة البيئة 58 عضواً .

يعد إعلان الألفية للأمم المتحدة، والقمة العالمية للتنمية المستدامة وبروتوكول كيوتو أهم الأحداث للحوكمة البيئية العالمية التي ظهرت في أواخر القرن الحادي والعشرين . كما تم مناقشة الأحداث الثلاث وتأثيرهم على عمل الأجهزة العليا للرقابة في ترتيب زمني .

مع الألفية الجديدة، أعيد التأكيد على أهمية تنمية أكثر الفقراء فقراً بإعلان الألفية للأمم المتحدة وبأهداف تنمية الألفية . (MDGs–<http://www.un.org/millenniumgoals>) . تعد أهداف تنمية الألفية إطار عمل مقبول مشترك لقياس تقدم الأهداف الثماني الرئيسية (انظر إلى المربع النص التالي)، 18 هدف و 48 مؤشر . كما تعد أهداف تنمية الألفية جزءاً من الانتقال العالمي إلى أكثر النتائج قياساً . كما يجدد لفحص النتائج النهائية للأنشطة، التي تعتبر هامة لعمل الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الأداء .

أهداف تنمية الألفية للأمم المتحدة :

- في عام 2000، أتبع 191 دولة أهداف التنمية الألفية للأمم المتحدة، مجموعة من الأهداف المحددة "لخفض الفقر"، الصحة، التعليم، النوع، الجنس، التنمية البيئية والمشاركات العالمية التي توصلت إلى عام 2015 :
- 1- القضاء على الفقر والجوع .
 - 2- إنجاز المرحلة الابتدائية للتعليم الأساسي .
 - 3- النهوض بالعدالة للجنس وتمكين المرأة .
 - 4- تقليل وفيات الأطفال .
 - 5- تحسين صحة الأم .

في عام 2002، انعقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، كمتابعة لقمة الأرض بوليو عام 1992 لمدة عشر سنوات . فقد أوضحت القمة العالمية للتنمية المستدامة ترابط البيئة مع التنمية المستدامة . كما أكدت تنفيذ خطة جوهانسبرج للقمة العالمية للتنمية المستدامة المشاركات ، وألقت الضوء على حقيقة عدم إمكانية قيام الحكومات بتنفيذ الخطة بمفردها . (<http://www.un.org/esa/sustdev>) .

تتجه الأجهزة العليا للرقابة إلى مراجعة التنمية المستدامة . فقد نشرت مجموعة عمل المراجعة البيئية إرشادين متعلقين بالتنمية المستدامة والقمة العالمية للتنمية المستدامة. فضلاً عن إدراك الأجهزة العليا للرقابة بأن زيادة المشاركات في التنمية المستدامة لها مضامين لعملها . كما يؤثر التعاون على مدى مراجعة الأجهزة العليا للرقابة لشركائها الجدد في الحكومة فيما يخص التنمية المستدامة أن تتحقق التنمية المستدامة بدون حوكمة جيدة، والحوكمة الجيدة بالتالي تتأسس على أعمال الأجهزة العليا للرقابة

تستخدم الأجهزة العليا للرقابة مجموعة عمل المراجعة البيئية للتنمية المستدامة دور الأجهزة العليا للرقابة في 2004 أو القمة العالمية للتنمية

وبشكل مبسط، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون الإدارة الرشيدة والتي يتم تعزيزها بواسطة الأعمال القيمة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة . ولذا، تلعب الأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً بمجهوداتها الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة .

Klaus Toepfer، المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المجلة الدولية للمراجعة الحكومية، العدد 32 (2) أبريل 2004 .

يمثل وضع بروتوكول كيوتو موضع التنفيذ احدي أهم القضايا العاجلة في العقد الأول ابتداء من عام 2000 بشرط ألا تتطرق الدولة الواحدة أو مجموعة صغيرة من الدول إلى التغيرات

المناخية التي تسبب فيها الإنسان ، وأسست الأمم اتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغيير المناخ قانونياً بروتوكول كيوتو التالي :

[http://www.unfccc.int/kyoto-\(protocol/items/283.php\)](http://www.unfccc.int/kyoto-(protocol/items/283.php))

يلزم الأهداف بحد أو خفض انبعاثات الغاز من البيوت الزجاجية، ويضع الأهداف موضع التنفيذ في عام 2005 . فقد بدأت بعض الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة التزامات الدول لتنفيذ اتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغيير المناخ وبروتوكول كيوتو .

بالإضافة إلى هذه الثلاثة أحداث الدولية ، تتخذ اتجاهات أخرى مكانها في الحوكمة البيئية التي تهم الأجهزة العليا للرقابة . كما تؤثر زيادة الأموال في تدعيم الحوكمة البيئية وتكثيف الاتفاقيات البيئية الدولية على عمل الأجهزة العليا للرقابة .

تم دفع المبالغ الكبيرة متضمناً الأموال المراجعة في تنفيذ اتفاقيات البيئة الدولية . تعد الأموال المراجعة أكبر مصادر المساعدة، بمساهمات من العديد من الدول والمؤسسات المالية الدولية . في مجال البيئة ، يعد أكبر ممول فردي للمبالغ الكبيرة للدول النامية من تسهيلات البيئة العالمية (GEF-<http://www.gefweb.org>) كل أربع سنوات، تقدم 32 دولة مانحة بليون دولار أمريكي لاستكمال عمليات تسهيلات البيئة العالمية . كما تمد تسهيلات البيئة العالمية بالأموال ست مناطق رئيسية متعلقة بالقضايا البيئية العالمية المعقدة - التنوع البيولوجي، تغير المناخ، الميادة الدولية، تجريف الأرض، مواد استنزاف الأوزون، والملوثات العضوية الدائمة . وتعتبر تسهيلات البيئة العالمية الآلية المالية المحددة لثلاث اتفاقيات للبيئة الدولية الخاصة بالتنوع البيولوجي، تغير المناخ والملوثات العضوية الدائمة. أثناء أول 15 سنة من تسهيلات البيئة العالمية ، صدقت على منح بأكثر من 6.3 بليون دولار أمريكي . لكل دولار تم انفاقه، نجد مبالغ إضافية ب 1.70 دولار امريكي من التمويل المشترك، من مجموعة البنك الدولي **بهدف الجهاز الأعلى للرقابة بمراجعة مصادر الأموال المراجعة** . على نحو متزايد من الأموال المراجعة، سنجد زيادة في العائد من خلال المجموعة الدولية للتأكد من أن هذه الأموال تستخدم بفاعلية كما استجابت الأجهزة العليا للرقابة . بعد تسونامي عام 2004، قامت محكمة المراجعة الهولندية بقيادة مجموعة عمل دولية بمراجعة فاعلية وكفاءة المعونات من المنظمات المتعددة الموجهة إلى المنطقة المنكوبة . فقد تأسست مجموعة العمل الإقليمية لمراجعة البيئة بأوروبا ، مجموعة فرعية خاصة في 2006، وهي تفحص مراجعة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان ، متضمناً التخلص من النفايات الإشعاعية . تتمثل المهمة الأولى للمجموعة الفرعية في مراجعة الأموال الأجنبية الموجهة لعلاج آثار كارثة تشيرنوبل في اوكرانيا .

وكنتيجة للاهتمام العالمي الطاغي على البيئة، قام المراجعون بإكمال مراجعات إضافية طلبتها مصادر دولية، وأمواأ أجنبية، أو مشروعاأ التمويل المشترك .

ففي أواخر التسعينات وأوائل الألفينات، كان هناك سياسة وقانون فوق قومي متماي للبيئة . حقيقة كانت بعض الأنشطة عالمية بالفعل بينما كانت الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة الأخرى مصممة لحل مشاكل بيئية إقليمية . فقد مر الوقت الكافي على تنفيذ اتفاقيات البيئة الدولية المتوقع أن ينجم عنها النتائج المرجوة .

تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة العدد المتزايد للاتفاقيات البيئية الدولية : كما تتضمن أعمال مراجعة الأداء البيئي العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية. ويمثل الآتي بعض الاتفاقيات التي تم مراجعتها :

- اتفاقية هلسنكي .

- اتفاقية حماية البيئة البحرية بالشمال الشرقي الاطنطى اتفاقية (OSPAR).

- اتفاقية الاراضى الرطبة ذات الأهمية الدولية كموطن طيور الماء .
- بروتوكول مونتريال الخاص بطبقة الأوزون .
- الاتفاقية الدولية لمكافحة التلوأ الناجم عن السفن (MARPOL) .
- اتفاقية الأمم المتحدة عن المخزون من الثروة السمكية .
- اتفاقية التجارة الدولية للنوعيات المعرضة للخطر من الحياة البرية النباتية (CITES) .
- اتفاقية إطار الأمم المتحدة لتغير المناخ .
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر .

فالنمو المتعدد الأوجه للحوكمة البيئية يجعل مراجعي البيئة على أهبة الاستعداد . وبالتالي استجابأ الأجهزة العليا للرقابة لتعديل نطاق أعمال المراجعة . فالأجهزة العليا للرقابة تتكيف مع القضايا البيئية المعقدة وتفحص أدوات السياسة العامة المعقدة . كما تتعلم الأجهزة

لمساعدة الأجهزة العليا للرقابة في هذه المناطق فقد نشرت مجموعة عمل المراجعة البيئية كيفية تعاون الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات الدولية في عام 1998 ومراجعة الاتفاقيات

العليا للرقابة من بعضها ان تفسح المجال للتنمية البيئية العالمية، يشرح الجزء التالي من هذا الفصل كيفية قيام الأجهزة العليا للرقابة بشبكة عمل لتحسين المراجعة البيئية في القطاع العام .

2/2- الجهود الجماعية للمراجعة البيئية : مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية :

في التسعينات، تعتبر الانتوساي هيئة قوية ومستقلة لديها أكثر من 40 عام من الخبرة في مراجعة القطاع العام . فقد زاد عدد أعمال المراجعة البيئية ومعرفة المراجعة البيئية ضمن أعضائها . ففي عام 1992، كون 12 جهاز أعلى للرقابة مجموعة عمل المراجعة البيئية التي ترأسها محكمة المراجعة الهولندية فقد أصبحت مجموعة عمل المراجعة البيئية من الوسائل الأساسية التي تساندها الأجهزة العليا للرقابة في المراجعة البيئية . كما تهدف مجموعة عمل المراجعة البيئية إلى تحسين استخدام التفويض بالمراجعة وأدوات المراجعة المستخدمة في مراجعة الموضوعات المناسبة للبيئة .

في عام 1995، قام 185 جهاز أعلى للرقابة بزيادة معرفته بالمراجعة البيئية أثناء الاجتماع الثلاثي الخامس عشر لعضوية الانتوساي الكاملة . فالموضوعات الخاصة المطروحة تشمل إطار العمل الشامل للمراجعة البيئية، اتساع التفويض التشريعي ليشمل المراجعة البيئية، خلق الوعي البيئي في الحكومة والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية .

في نهاية التسعينات ، وضعت مجموعة عمل المراجعة البيئية خطة عمل لمدة ثلاث سنوات متضمنة الأهداف والإجراءات المحددة للأجهزة العليا للرقابة المتخصصة . فقد تأسست مجموعات عمل المراجعة البيئية الإقليمية في مناطق أفريقيا، أمريكا الجنوبية، آسيا، أوروبا، الدول العربية وجنوب البسفيك . يمثل المربع النص التالي قائمة بإتمام بعض الأعمال الرئيسية لأعضاء مجموعة عمل المراجعة البيئية .

تتضمن أنشطة مجموعة عمل المراجعة البيئية (WGEA) ما يلي :

- * القيام بخمس عمليات مسح كل ثلاث سنوات للمراجعة البيئية بين أعضاء منظمة الانتوساي .
- * إعطاء دورة تدريبية عن مراجعة البيئة مدتها أسبوعين يتم تنسيقها مع مبادرة تنمية الانتوساي .
- * تحرير تسعة خطوط إرشاد لمساعدة المراجعين القانونيين في فحص مواضيع بيئية محددة (المياه، النفايات، الاتفاقيات الدولية للبيئة وأكثر من ذلك) .
- * ضمان النشر والتوزيع بصفه منتظمة للجرين لاينز وهى الرسالة الإخبارية الإلكترونية لمجموعة عمل المراجعة البيئية WGEA منذ عام 1996 .
- * إرسال كل المراجعات البيئية التي استطاعت الأجهزة العليا للرقابة أن تشارك فيها على شبكة الأنترنت لإطلاع العامة عليها .

قامت محكمة المراجعة في هولندا بقيادة مجموعة عمل المراجعة البيئية لحوالي عقد من الزمن قبل أن تنقل رئاسة المجلس إلى مكتب المراجع العام في كندا في عام 2001 . وحتى وقت الطبع، كانت مجموعة عمل مراجعة البيئة تتكون من 60 دولة أعضاء في عام 2007، تم تحويل رئاسة المجلس إلى مكتب المراجعة الوطنية في أستونيا .

وبالنسبة لمجموعة عمل المراجعة البيئية، تعنى تلبية احتياجات أعضائها تحقيق التوازن بين تناول أعمال المراجعة العالمية وحوكمة البيئة المحلية فعلى الأقل 2.000 موضوع مراجعة متعلق بالبيئة تم نقلهم على موقع الأنترنت WGEA – INTOSAI . فمن أكثر المواضيع المعروفة التي تم تغطيتها هي النفايات والمياه العذبة . ومن المعروف أيضاً، وجود أعمال مراجعة الإدارة البيئية التي تقوم بها السلطات والإدارات العامة، والتي تركز على إدارة الحكومة لمواضيع مختلفة وتتضمن التوافق بين الاتفاقيات الدولية البيئية وتقوية اللوائح المحلية القائمة . وكما هو واضح في النص التالي، تبذل مجموعة عمل المراجعة البيئية مجهود للاتصال بالمنظمات المعنية في الخارج .

أعمال مجموعة عمل المراجعة البيئية لبناء علاقات خارجية :

- * تناولت الأجهزة العليا للرقابة في جنوب أفريقيا وكندا حدثين ثانويين منفصلين أثناء القمة العالمية عن التنمية المستدامة في 2002 .
- * نظمت محكمة المراجعة البرازيلية المؤتمر الدولي عن المراجعة البيئية ويصاحبه عرض تقديمي من الأستاذ / إيجناسى ساشس عن موضوع "من الفكرة إلى العمل - من ستوكهولم إلى جوهانسبرج" في 2004 .
- * تساهم مجموعة عمل المراجعة البيئية في المنظور البيئي العالمي رقم 4 قبل إصداره عام 2007 .

3/2- السياق الاقليمي والوطني للأجهزة العليا للرقابة المنفردة :

تشرح المقدمة والفصل الأول استقلال الأجهزة العليا للرقابة واختلافها في الهيكل والتفويض بغض النظر عن النمو الجماعي للانتوساى في المراجعة البيئية، هناك أسباب لاختيارات المراجعة البيئية للأجهزة العليا للرقابة كأجهزة مستقلة . ويعتبر ذلك تحدى مستمر للأجهزة العليا للرقابة للقيام بتوازن في اختيارهم لموضوع المراجعة بين تغير المناخ وخطط التنمية المستدامة والبنية الأساسية للصرف الصحي أو إنشاء الكباري . ويجب على كل جهاز أعلى للرقابة أن يستجيب للظروف والأولويات الوطنية والإقليمية للبلد . وتختلف أنشطة المراجعة البيئية للأجهزة العليا للرقابة في الحجم والتعقيد، قد ترجع قرارات المراجعة البيئية للظروف الجغرافية الطبيعية للبلد للأجهزة العليا للرقابة كأجهزة مستقلة إلى بعض (أو أي) من العوامل التالية :

- * تأثيرات الدول المجاورة .

- * الاهتمامات الوطنية الأخرى (مثل الأمن والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية) .
- * الحضور القوى لصناعات محددة وتتضمن استخراج الموارد الطبيعية .
- * المشاكل البيئية الطارئة والتي قد تتنوع بين الاحتياجات الأساسية مثل الرعاية الصحية وإمدادات المياه وتخفيف آثار التغير المناخي .
- * احتياج الدول الأقل في مستوى التنمية والأقل في الدخل لإدخال مساعدة خارجية أكثر لتأسيس الحوكمة والمساءلة .
- * المستويات المختلفة لقدرة الحكومة الوطنية وتتضمن دور أي مؤسسة مستقلة للمراجعة .
- * ملاحظة أن الحماية والإدارة البيئية قد تحدث فقط بعد أن تصبح الدولة أكثر ازدهاراً .

* الحالات المختلفة للأمن والاستقرار السياسي .

وليس من الغريب أن نجد أن الأجهزة العليا للرقابة التي تبدأ المراجعة البيئية تكون من الدول النامية ذات اختلاف في التاريخ ومستويات القدرة . فالدول ذات الدخل المنخفض التي استجابت إلي مسح 2006 عن المراجعة البيئية التي قامت بها مجموعة عمل المراجعة البيئية أشارت إلى أن قضاياهم البيئية ذات الأولويات العالية هي الماء والنفايات . وقد يؤثر السياق الجغرافي للدولة أيضاً علي الأجهزة العليا للرقابة . ففي أوروبا الشرقية، تراجع بعض الدول البرامج البيئية لأنهم يجب مراجعتها قبل أن تدخل الدولة دخولاً كاملاً في الإتحاد الأوروبي . والأولوية التي يهتم بها مكتب المراجعة الوطني لبلغاريا هي أداء المراجعات البيئية لإعداد الحكومة لعضوية الإتحاد الأوروبي وتتضمن الأموال المتوفرة للدول المرشحة لتحسين الحوكمة البيئية لتفي بمعايير الإتحاد الأوروبي . يراجع أيضا المكتب الأعلى للمراجعة في جمهورية التشيك الالتزامات البيئية التي تنشأ من عضوية الإتحاد الأوروبي . وتنشأ إحدى أولويات المكتب من برنامج العمل بشأن البيئية التابع للإتحاد الأوروبي، بينما تستخدم بعض أعمال المراجعة الأخرى معايير من خطة الإتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة .

الفصل الثالث : حالة المراجعة البيئية في الأجهزة العليا للرقابة :

إن الغرض من هذا الفصل هو الوصف بطريقة عملية ومفيدة للمقيمين والمراجعين والمهنيين البيئيين وكيفية أداء الأجهزة العليا للرقابة الأنواع المختلفة من أعمال المراجعة في مجال البيئة . وتقدم التفاصيل الخاصة بأربعة مواضيع تتكرر عندما يناقش مراجعو القطاع

الحكومي المراجعة البيئية . وهذه المواضيع كالتالي :

- 1- بناء الأساليب والقدرات والتكنولوجيا في الأجهزة العليا للرقابة .
- 2- المجالات المنبثقة من أعمال المراجعة المتعلقة بالبيئة .
- 3- الدور الخاص الذي تقوم به الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات الدولية البيئية .
- 4- العلاقات التعاونية والتأسيسية .

هناك عدة أسباب لمناقشة الوضع الحالي للمراجعة البيئية فيما يتعلق بهذه المواضيع . أولاً، اكتشاف مدى المعرفة والأساليب والفرص التي ستساعد الأجهزة العليا للرقابة للتعلم من خبرات بعضهم البعض . ثانياً : بالنسبة إلي القراء خارج مجال المراجعة، ستساعد الأمثلة التي توضح كل من هذه المواضيع في توجيه المدى التي تعتبر فيه الأجهزة العليا للرقابة جادة تجاه مراجعة المسؤوليات البيئية للحكومة وتتضمن النجاح والتحديات للمراجعين .

تقدم 1 FAQ
إرشاد اضافى عن تأسيس القدرة والمهارة
والمعرفة المطلوبين لتوجيه أعمال المراجعة
البيئية وانظر ملحق (1)

1/3 - بناء الأساليب والقدرات والمعرفة في الأجهزة العليا للرقابة :

قد تكون القضايا البيئية متسعة جداً ويمكن توحيدها مع قضايا أخرى . قد يتم تحدى المراجعين الخبراء وغمرهم بالمعلومات الجديدة، وأدوات سياسة عامة جديدة والمزيد من الأطراف المعنية . لذا، يعتبر التدريب المستمر عن البيئة والمراجعة هام لكل المراجعين مهما اختلفت مستويات خبراتهم ، وتوضح الموضوعات في الفصل 3 ، 1 مدى الجهود التي تبذل لبناء القدرات والمعرفة، وتتراوح هذه المواد من "التعديلات على أساليب المراجعة التي تتطلب جهداً أقل" ، إلى " الجهود الأكبر جوهرياً مثل تكوين فريق عمل من المراجعين المتخصصين في موضوع البيئة " .

معلومات عن أساليب المراجعة البيئية :

يصرح مراجعو البيئة المحنكين والأجهزة العليا للرقابة ذو الخبرة أن تناولهم وفهمهم للقضايا البيئية قد أكتسب عمقاً أكثر على مر السنين .

وفيما يلي بعض من ملاحظاتهم :

- أصبح المراجعون أكثر ثقة تجاه التعامل مع القضايا البيئية التي تأخذ مساراً حرجاً .
- أصبحت القضايا البيئية أكثر تعقيداً .
- المواضيع التي يتم مراجعتها أصبحت أكثر اختلافاً .
- هناك حاجة لدمج البيئة مع إرشاد المراجعة .
- بمراجعة آليات الحكومة قد يتم تناول مجال محدد جداً من القضية البيئية .

وقد أشار مراجعو البيئة المحنكون أن الزيادة في المعرفة وثقتهم الزائدة والأساليب الأفضل عادة ما تأتي فقط مع التمرين ولأن الأجهزة العليا للرقابة بدأت المراجعة البيئية في أوقات مختلفة ولديها تنوع واسع مع المواضيع البيئية التي يختارون منها، فليس من الممكن

تصنيف الاتجاهات في المنهج تصنيفاً قطعياً . مع ذلك، تم عرض المعلومات التالية عن كيفية التغلب على بعض التحديات المعروفة :

- التأكيد على تخطيط المراجعة .
- تقسيم المراجعة إلى أسئلة محددة للحصول على بؤرة تركيز أفضل .
- الحصول على بيانات ملائمة .
- الاستعانة بالخبرات الخارجية .
- استخدام المقاييس الدولية مثل أهداف ومعايير المراجعة .
- إجراء أعمال فحص مادي للموقع .
- استخدام دليل بالصور .
- استخدام ملاحظات تعتمد على نتائج .

التأكيد على تخطيط المراجعة : يخفف من وطأة التحدي المتعلق بنقطة البدء وفيما يتعلق بالنطاق يمكن أن تركز الجهود المبذولة في مرحلة التخطيط على مجالات تعتبر الأعلى في المخاطرة ومناسبة أكثر للمراجعة . والنصيحة المقدمة من المراجعين ذو الخبرة هي البدء على نطاق يمكن التحكم فيه . فالاحتفاظ بمدى ضيق المراجعة يساعد المراجعين على تجميع المعرفة ويحدد مواضيع مراجعة أكثر تعقيداً لأعمال المراجعة التالية . فمثلاً، قام مكتب المراجع العام في جنوب أفريقيا بتقليل موضوع مراجعة النفايات إلى أعمال مراجعة نفايات المستشفيات فقط . والذي تعلموه من مراجعتهم لنفايات المستشفيات يمكن تطبيقه الآن على أعمال مراجعة النفايات في المستقبل والتي قد تهتم بالصحة والتعليم والصرف الصحي .

تقسيم مواضيع المراجعة إلى أسئلة محددة يرتبط بتطوير أهداف ومعايير المراجعة . على الرغم من أن معايير وأهداف أعمال المراجعة البيئية عادة لا تكون موحدة، هناك أساليب لتطوير المعايير والأهداف التي يمكن التحكم فيها . أن ورقة عمل 2001 لمجموعة عمل المراجعة البيئية بعنوان "إرشاد لأداء أعمال المراجعة للأنشطة بمنظور بيئي" يقدم إرشاد عن وضع معايير أعمال المراجعة المالية والمطابقة والأداء وأيضا عن مناقشة أغراض ومصادر المعايير .

ونظام آخر في تخطيط المراجعة هو اختيار المعايير والأهداف البيئية التي لها توسعات منطقية لعمل المراجعة القائم . وهكذا كان الوضع في مكتب مراجعة حكومة تركيا وجزر

كايكوس . وقد ركز مكتب المراجعة على منطقتين محددتين . وكانت المنطقة الأولى هي المطابقة مع فاعلية النظم القانونية كما هي مطبقة بواسطة التشريع الملائم على "الاعتماد المخصص للحفاظ على البيئة" .

وتتعلق المنطقة الثانية التي تم التركيز عليها باكتمال تنوع البيانات المتوفرة لصانعي القرار والشعب بشأن النتائج المالية للتأثير البيئي الناجم عن قرارات التنمية . وقد شعر مكتب المراجعة أن المنطقتين كانوا امتداداً منطقياً لعمل المراجعة المالي والقانوني الموجود .

إن أعمال المراجعة البيئية عادة ما يكون لديها تحديات تتعلق بالحصول على البيانات الملائمة لمساعدة النتائج التابعة لهم . ومتطلبات البيانات عادة تكون من ملامح أعمال المراجعة التي تعالج قضايا علمية . وقد يكون من التحدي الحصول والاعتماد على البيانات البيئية التي تجمعها الأجهزة الحكومية . يتعرض المراجعون إلى مشاكل في الاطلاع على البيانات والحدود الزمنية والجودة والدقة . إذن ففضية الاعتماد على البيانات الثانوية عادة ما تكون قضية أثناء المراجعة وعادة ما يكون النقص في البيانات الملائمة هو النتيجة الرئيسية للمراجعة . في بعض الحالات، قد يستعين المراجعون بالخبراء الخارجيين أو يجمعون بياناتهم الأولية- وايضاً عينات المياه والتربة . وتستمر قضايا البيانات البيئية في أن تكون تحدى للمراجعين الجدد والمحكنين .

عادة تهتم أعمال المراجعة البيئية بالقضايا التي تعتبر مادية في الطبيعة ومحددة لموقع معين . ويؤكد المراجعون الذين يديرون أعمال المراجعة البيئية أهمية الملاحظات التي تتم في الموقع . وقد وجدوا أن الدليل الفوتوغرافي وأعمال تفتيش الموقع لها أهمية لملاحظاتهم في المراجعة . وعند المراقب العام في بورجواي، ساهم التفتيش الميداني المركز في تحسين نتائج مراجعة فيما يخص أعمال مراجعة الإجراءات الإدارية للأذون والتراخيص المخصصة للاستخدام والتخزين والصيد والتحويل والتحميل والاتجار في الحياة الحيوانية البرية .

وتعتبر القضايا التي تقع تحت مظلة البيئة كثيرة مما يجعل تقريباً من المستحيل أن يمتلك جهاز أعلى للرقابة الخبرة بكل الأمور الداخلية، والمراجعون ، بغض النظر عما إذا كان لديهم الخبرة أو مستجدين في المراجعة البيئية ، قد يستفيدون من استخدام الخبراء الأجانب . فقد يبنى أو يعوض الخبراء الأجانب فجوات المعرفة . وقد أشار بعض المراجعين إلى مخاطر المراجعة المحتمل حدوثها إذا لم يتفق الخبراء . وهناك تحدى آخر هو هل يتم اختيار خبراء متخصصين أم خبراء ذوى كفاءات متعددة . فالخبرة التي تتحلى بالحيادية هي الصفات المثالية لمراجعي القطاع العام .

تقدم 4 FAQ
مناهج متعددة لاستخدام الخبراء
الأجانب .
انظر ملحق رقم (1)

وتعتبر المعلومات المذكورة في هذا الفصل
وفى الأسئلة المطروحة كثيراً FAQs مفيدة
بدون شك في مراجعة المواضيع غير البيئية.
مع ذلك، فالنصيحة مناسبة بشكل خاص
لأعمال المراجعة البيئية . والرسالة الرئيسية
هي أن أعمال المراجعة البيئية لا تحتاج أن
تكون معقدة بشكل زائد .

إنشاء معرفة بيئية صديقة للمراجعة وتعزيز أساليب المراجعة :

لقد أثرت الزيادة في أعمال المراجعة البيئية على توجيه المراجعة بطريقتين . أولاً، يتم
تحويل المعرفة وثيقة الصلة بالبيئة إلى إرشاد مفيد لفهم القضايا البيئية وكيفية مراجعتها . ثانياً،
أن إرشاد منهج المراجعة القائم يتم تحديثه لمساعدة أعمال المراجعة بشأن المواضيع البيئية .
ويمكن أن يكمل الاثنان بعضهم البعض في التدريب وفى إرشاد المراجعة . وقد طورت
مجموعة عمل المراجعة البيئية وثائق إرشادية متعددة للمساعدة في مراجعة مواضيع بيئية
محددة ولتحسين منهج المراجعة (انظر ملحق رقم (2) - مصادر مجموعة عمل المراجعة
البيئية للأجهزة العليا للرقابة) .

ويتنوع الإرشاد المحدد للأجهزة العليا للرقابة لتفي باحتياجات الأجهزة العليا للرقابة كلاً
على حدة وتبعاً لسياقها . قامت مجموعة من الأجهزة العليا للرقابة بتطوير كتيبات عن
المراجعة البيئية الداخلية أو جلسات تدريب داخلية تتم تبعاً لوضعهم المحلى . فمثلاً، نظم
مكتب المراجع العام في النرويج ندوة لمدة يوم كامل بشأن المراجعة البيئية في 1996 . ويتم
أخذ الإرشاد البيئي الداخلي للأجهزة العليا للرقابة من دورة لمدة أسبوعين عن مبادرة التطوير
لمجموعة عمل مراجعة البيئة / الانتوساى للمراجعين الجدد في المراجعة البيئية . يوضح
الجدول التالي كيف اتخذت ثلاثة أجهزة مناهج مختلفة لتأسيس قدرة المراجعة البيئية .

التدريب الداخلي على المراجعة البيئية بالأجهزة العليا للرقابة منغوليا مادة التدريب الخاصة بالمراجعة البيئية :

تعتمد المادة العلمية المقدمة على مادة التدريب التي تم تطويرها بشكل مشترك من جانب مبادرة تنمية الانتوساي ومجموعة عمل مراجعة البيئة التابعة للانتوساي . وقد تم تكييف المادة تبعاً للظروف المحلية وتم ترجمتها إلى اللغة المنغولية . وتستخدم هذه المادة لتدريب كل مراجعي الحكومة وتستخدم كمرجع عند القيام بأعمال المراجعة بشأن الموضوعات المتعلقة بالبيئة وخاصة الموضوعات المتعلقة بالنفايات والمياه والهواء والتنوع البيولوجي.

ايسلاندا

المراجعة البيئية بإيجاز هي : دور مكتب المراجعة الوطني في ايسلاندا في المراجعة البيئية :

يصف هذا التقرير كيف تنفذ البلاد الأخرى المراجعة البيئية والمشاريع المتعلقة بها . ويتم التأكيد على البلاد التي تقيدهم في تطوير النظام البيئي وتقترب جغرافياً من ايسلاندا . ويقدم التقرير أيضاً قائمة من قوانين ولوائح ايسلاندا المتعلقة بالبيئة والمعايير البيئية والاتفاقيات الدولية البيئية والتي تعتبر ايسلاندا طرف فيها والاتفاقيات الدولية الهامة .

التدريب الداخلي على المراجعة البيئية بالأجهزة العليا
للرقابة
الهند

دورة لمدة ثلاثة أيام عن المراجعة البيئية

تعرض الدورة التي تستغرق ثلاثة أيام للمراجعين الهنود توسعاً في الإدارات والمعرفة البيئية . يغطي اليوم الأول الخطوط الإرشادية العامة للمراجعة بالانتوساي ودراسات الحالة التي تتم بواسطة مجموعة عمل المراجعة البيئية في الانتوساي في مجال البيئة والتنمية المستدامة . ويغطي اليوم الثاني عمل المراقب والمراجع العام (CAG) في التفويض والصلاحيات القضائية للهند في مجال البيئة

تكوين فرق مخصصة للمراجعة البيئية في الأجهزة العليا للرقابة :

من الأسئلة التي تطرح كثيراً بين الأجهزة العليا للرقابة ما إذا كان يجب أو لا يجب تكوين فرق عمل للمراجعة البيئية مخصصة لذلك أو إدخال ممارسة المراجعة البيئية في مكتب المراجعة . وفي الواقع، لا يوجد هناك إجابة واضحة . قررت بعض الأجهزة العليا للرقابة

اختيار واحد أو آخر، بينما يحاول عدد قليل من الأجهزة العليا للرقابة تنفيذ الاختيارين . في النص التالي يتضح أن الأجهزة العليا للرقابة الثلاث الذين لديهم فرق المراجعة البيئية لديها مساعدة وتوجيه هام على مستويات عالية وتشمل المساعدة للتغيرات التي أثرت على التخطيط الاستراتيجي والأنشطة طويلة المدى . ولذا كانت قدرة هذه الأجهزة العليا للرقابة لدمج البيئة والتنمية المستدامة في أمور تقليدية غير بيئية شاملة . وبالنسبة إلى محكمة المراجعة النمساوية، جاء التوجيه الأصلي من السياسة الإستراتيجية الواردة من الإدارة العليا . وفي حالة المراجع العام في كندا، جاء التوجيه من القنوات القانونية، بينما كان قرار محكمة المراجعة البرازيلية بالاهتمام بالبيئة يعتمد على المراجعة الداخلية . وتختلف النقطة التي تعتبر عندها البيئة لها أولوية عند كل جهاز أعلى للرقابة مع ذلك استخدمت الثلاثة أجهزة العليا للرقابة الدافع المبدئي لتأسيس خبرة بيئية (انظر المربع النصي التالي)

التغيرات التأسيسية التي زادت من أعمال المراجعة البيئية :
النمسا :

* في 1997 كانت البيئة هي إحدى ثلاثة مواضيع في خطة المحكمة النمساوية للمراجعة . مع ذلك، يفتقد المكتب متخصصين واسع الإطلاع . وقد تم استدعاء متخصص ليركز على إدارة "الصرف الصحي" على مستويات محلية للحكومة .

* في 2001 أعادت المحكمة تنظيم الأمور لإيجاد إدارة للتعامل مع القضايا البيئية . تم تطوير كفاءات في المراجعة البيئية في كل مستويات الحكومة . وسمح ذلك بأداء أعمال مراجعة بيئية ذات مستوى أقل من الحكومة بالإضافة إلى المستوى الفيدرالي . وسمح ذلك أيضاً بوجود قضايا مراجعة أفقية أو

* في 2006 تم اتخاذ خطوة هامة أخرى لدمج التنمية المستدامة في أعمال المراجعة .

وقد تم دمج إدارات مراجعة الشئون الاجتماعية والمستشفيات والرعاية الصحية والطاقة والتخطيط الفضائي في قسم واحد مع إدارة الحماية البيئية الشاملة .

كندا :

* في 1977، تم تعديل قانون المراجع العام وتم إضافة مراجعة الأداء إلى تفويض المراجعة المالية الحالة في المكتب .

* في 1995 تم تعديل قانون المراجع العام لتقوية الأداء الحكومي الفيدرالي في حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة بالإضافة إلى إنشاء منصب مندوب البيئة والتنمية المستدامة، هناك حاجة لعدد من الإدارات والوكالات الفيدرالية لإعداد وتقديم "خطة تنمية مستدامة" إلى البرلمان . وتم تفويض المندوب لمراجعة أدائهم وتم تقوية فريق البيئة التابع للمكتب ليفي بطلباتهم .

* في 2005 أستكمل دليل الممارسة الرابع بشأن دمج الاعتبارات البيئية في كل أعمال مراجعة الأداء وتم إعداد دورة في 2006 لدعم الإرشاد العملي الجديد .

البرازيل :

طبقاً لمحكمة المراجعة البرازيلية، إن المراجعة البيئية هي نظام دائم التغيير ويتطلب تدريب للتأكد من إشراف شامل وأفضل للرقابة الخارجية على القضايا البيئية .

* في عام 1997، أضافت المحكمة أولاً القضايا البيئية إلى أعمالها وبدأت كمجموعة صغيرة داخل المحكمة للقيام بمناقشات عن المراجعة البيئية ولدراسة أساليب القيام بأعمال مراجعة بيئية بشكل فعال . تم عمل خطة ويوجد بها خطوط إرشادية وتسلسل الإجراءات بما يسمح للمحكمة بتنفيذ

2/3 - مجالات منبثقة للمراجعة المرتبطة بالبيئة :

عندما يتم كشف معرفة أكثر عن تفاعل الإنسان مع البيئة، سيكون هناك صعوبة أكثر في الفصل بين الموضوعات المتعلقة بالبيئة والموضوعات المتعلقة بالتنمية البشرية . فالتنمية المستدامة ودعائمها متمثلة في البيئة والاقتصاد والانسجام الاجتماعي يعطى مثلاً للمعرفة المتكاملة عن البيئة . فمنذ تعريف المصطلح " التنمية المستدامة "، كان هناك بحث استغرق عشرات السنين عن أسس التنمية المستدامة . ويذكر بعض الأمثلة في الجدول النصي التالي :

أمثلة من أعمال البحث بشأن التنمية المستدامة :

- * 1990 : تم تأسيس الحكومات المحلية من أجل تحقيق الاستدامة (مثل ICLEI) . تستدعي المنظمة أكثر من 475 حكومة محليه ليتعاونوا في وضع أساليب محلية لتناول القضايا البيئية.
- * 1993 : تم تأسيس شبكة " التصميم الأصلي " للبيئة وتعمل شبكة الانترنت حالياً مع 10 حكومات وطنية لجعل تحليل أثر التصميم الأصليل كمقياس واضح مثل "النواتج المحلي الاجمالي" .

وبقيادة مجتمع الحوكمة العالمية، تتطلب التنمية المستدامة المزيد من العمل من جانب الحكومات من أجل توحيد الثلاثة دعائم الأساسية للتنمية المستدامة وهم - الاقتصاد والمجتمع والبيئة . وقد تكيفت الحكومات مع ذلك عن طريق إنشاء دمج متزايد بين الإدارات والوكالات، وبين البرامج والمشاريع . وتم تدعيم هذا الدمج جزئياً بواسطة تصريح Rio في 1992 والقمة العالمية عن التنمية المستدامة التي عقدت في 2002، وطلب الاثنان من البلاد تطوير الخطط الوطنية للتنمية المستدامة والبدء في تنفيذها بحلول عام 2005 . ويعتبر تنفيذ التنمية المستدامة تحدى ويختلف في كل بلد . وأقامت الحكومات أدوات سياسة أكثر تعقيداً ونظم للتحكم في البيئة والتنمية المستدامة (مثل، الاتفاقيات البيئية الدولية، ونظم التعامل مع الانبعاثات، والإعفاءات الضريبية وحسابات الموارد الطبيعية) . وبالطبع، تؤنر أعمال الحكومة على ما تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى مراجعته . وتقدم موضوعات المراجعة التالية، بداية من الاستدامة، مجالات المراجعة الأكثر تحدياً والأكثر اختصاراً والتي تهتم بها الأجهزة العليا للرقابة ذات الخبرة في أعمال المراجعة البيئية اهتماماً أمثل . وهى أيضاً مجالات طلبت فيها مؤخراً الأجهزة العليا للرقابة مساعدة من مجموعة عمل المراجعة البيئية وتبادل معرفة أكثر بين نظيراتها .

ويقوم عدد متزايد من الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة مجالات مختلفة من الاستدامة . ويراجع مكتب المراجع العام في كندا سنوياً الخطط الإدارية للتنمية المستدامة . ويراجع مكتب المراجعة الوطني الأسترالي الكثير من تقارير الإدارات عن "الخط الاحتياطي الثلاثي" . ويتضمن تقرير "الخط الاحتياطي الثلاثي" تقرير عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي . ويراجع مكتب المراجعة الوطني في الدنمارك موضوع حسابات المناطق الزراعية والإدارة البيئية . وفحص مكتب المراجع العام في النرويج موضوع الاستخدام المستدام لموارد مراعى حيوان "الرنه" .

ليس من الغريب، أن الأجهزة العليا للرقابة اتخذت أيضاً خطوات لمراجعة دعائم أخرى للتنمية المستدامة من وجهة نظر بيئية . وتتوسع المراجعة البيئية لتشمل فحص البرامج والمشروعات التي لا تصنف كبيئية في المقام الأول . وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة في البرازيل ونيوزيلاندا تتضمن أعمال المراجعة التي تتم عن الأمن البيولوجي الآن . وبالنسبة

لبعض الأجهزة العليا للرقابة يتضمن الاستعداد للكارثة الاهتمام بتغيير المناخ . فتؤدى الأجهزة العليا للرقابة في الدول المتقدمة أعمال المراجعة البيئية على المساعدات الخارجية للدول النامية

وهناك مجال آخر وهو أن تستخدم المعلومات البيئية في وقت مبكر، وأسلوب زمني متقدم لعملية اتخاذ القرار . وقد أنشأت بعض الحكومات أدوات سياسية لضمان اهتمام زمني أكثر بمجالات البيئة قبل تسليم مبالغ كبيرة لبرنامج أو مشروع . وتراجع أيضاً الأجهزة العليا للرقابة هذا المستوى من عمليات الحكومة . وقام مكتب المراجع العام في كندا بتقييم ما إذا كانت الإدارات قد قدمت معلومات بيئية كافية لمتخذي القرار في الحكومة طبقاً لطلبات التقييم البيئي الاستراتيجي . وقد فحص مكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة كيف تمت معالجة اهتمامات التنمية المستدامة في عمليات تقييم الأثر القانوني العالي المستوى التابع للحكومة . وهذه العملية يقصد بها تغطية كل عمليات التنمية السياسية الكبرى في كل المراحل من الفكرة المبدئية حتى التنفيذ في المملكة المتحدة .

تغيير المناخ : هي قضية تختلف عن القضايا الأخرى . فالاستعداد للتكيف مع التخفيف من حدة التغيير المناخي يمتد أبعد من التفويضات التقليدية التي دائماً تعطى إلى الإدارة التابعة للبيئة . فقد يقع عبء المسؤولية على الحكومة كلها وليس فقط على جهاز البيئة .

ونتيجة لذلك، بدأت الأجهزة العليا للرقابة مراجعة مجال واسع من نشاط الحكومة بشأن تغيير المناخ . وقامت الأجهزة العليا للرقابة في هولندا وكندا بمراجعة مجالات متعددة مثل سياسة إعداد وتنفيذ معالجة الغاز المنبعث من البيوت الزجاجية ومراجعة أداء البرنامج ونتائجه . وركزت محكمة المراجعة الهولندية أساساً على القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية المتأثرة بسياساتهم للتغيير المناخي مثل الصناعة والطاقة والنقل والزراعة والإسكان . وقد نظر مكتب المراجع العام في كندا على المنهج الفيدرالي الشامل لإدارة تغيير المناخ، ويتضمن ذلك الوكالات المركزية للحكومة الفيدرالية . وقامت أيضاً الأجهزة العليا للرقابة في الدول التي لا تعتبر طرف في بروتوكول كيوتو بمراجعة تغيير المناخ . وراجع مكتب المراجعة الوطني الاستراتيجي مدى كفاءة وفاعلية برنامجهم الحكومي لتخفيض الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية في المجالات الخاصة بزراعة الخضر . وفحص مكتب المساءلة الحكومية في الولايات المتحدة الكثير من المجالات الخاصة بتغيير المناخ وتتضمن : مدى تكيف القرويين الأصليين في ألاسكا مع تهديدات السخونة في التغيير المناخي مثل الفيضان وتآكل التربة والآثار المحتملة لتغيير المناخ على الأراضي الفيدرالية والتكاليف الفيدرالية المخصصة للكوارث والتكيف مع إعداد تقارير عن أثار تغيير المناخ .

ويلتزم مراجعو القطاع الحكومي بادراك التعقيدات الكامنة في القضايا البيئية وتوقع الاتجاه الذي ستجده أعمال المراجعة البيئية . وطلب المنظور الواسع للحكومة عن البيئة سياسة عامة معدلة للأدوات والعمليات وتصرف الحكومات أموال كثيرة لإدارة البيئة . وتشغل الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة عدد متزايد من الأدوات السياسية العامة المتعلقة بالبيئة .

في المربع النصي التالي، المراجعون في الأجهزة العليا للرقابة قد قاموا بتوضيح التعقيدات المتأصلة في المراجعة البيئية .

المناطق البيئية هي مناطق لها صفات مميزة من بينهم قد نذكر، المجال الواسع للموضوعات وتعقيد العديد فيها . وبمرور الوقت أصبحنا نرى أعمال المراجعة متخصصة أكثر وموضوعاتها أكثر تعقيداً .

واحد من أكثر الأسئلة الفعلية والعاجلة التي تطرح نفسها في المستقبل هو كيف نتعامل مع الاستدامة كإدارة للمراجعة بدون اللجوء إلى مجرد المفهوم البيئي ومع التأثير بتقنيات وطرق المراجعة في الإدارات الأخرى .

الاتجاه الشامل وتطور المهارات في مجال المراجعة البيئية سوف يصبح خطوة هامة للمؤسسة عند الإعداد للقيام بأعمال المراجعة الخاصة بتنفيذ التنمية المستدامة .

مع البدء في تنفيذ أعمال المراجعة في المجال البيئي فقد يبدو (لي) أن المشكلات في هذه المنطقة هي مشكلات نظامية، وأغلبية هذه المشكلات معقدة ومتشابكة وإدارية . في النطاق البيئي جميع العوامل والعمليات معقدة ومتشابكة .

ردود الأجهزة العليا للرقابة على الاستقصاء الأول الخاص بالتطورات والاتجاهات في المراجعة البيئية .

3/3- الدور الخاص للأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية :

قد تكون الاتفاقيات البيئية الدولية (IEAS) ملزمة قانوناً أو اختيارية المشكلات البيئية مثل تلوث الهواء واستعمال أو تراجع المياه المشتركة وتجارة ونقل الأنواع المعرضة للخطر تحتاج للحل وذلك من خلال الاتفاقيات التي تضم دول في أكثر من قارة واحدة . فإن الاتفاقيات الدولية البيئية تحظى بدور في إدارة الموارد المشتركة . فالاتفاقيات الدولية البيئية تعتمد على الاتفاقيات المتبادلة وغالباً ما تكون وسائل فعالة للتعاون الثنائي والاقليمي والعالمي لحل المشكلات البيئية . لدينا التزام لحماية ورعاية كوكبنا - يجب أن يكون هذا واجبنا المشترك . فالنجاح والفشل البيئي لا يخصنا وحدنا بل يؤثر على الشعوب في البلاد الأخرى السيد / ميروسلو سيكولا، الرئيس السابق للإدارة العليا للرقابة ببولندا .

فوائد دور الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية

يتم توقيع الاتفاقيات الدولية البيئية في الحكومات حول العالم وتنفيذها في البلد نفسها . فإن التنفيذ الداخلي للاتفاقيات الدولية البيئية قد يتطلب أدوات قانونية وسلطات منظمة . فالحكومات الوطنية حكومات مركزية لاستنباط وتنفيذ الأدوات العامة للسياسة الداخلية المطلوبة لتفعيل اتفاقية البيئة الدولية . فيعتمد نجاح اتفاقية البيئة الدولية على بداية الأعمال على المستوى الوطني .

هناك طريقة واحدة لمعرفة المزيد عن تنفيذ والالتزام باتفاقية البيئة الدولية وهي أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعتها في معظم الدول، فإن الأجهزة العليا للرقابة فقط التي لها حق التفويض وحرية الدخول لمراجعة عملية تقدم الحكومة في اتفاقية البيئة الدولية هي وتشمل الجوانب المختلفة التي تم مراجعتها قدرات مؤسسات الدولة ومواد إعداد التقارير التي تم تقديمها للأمانة العامة

من منظور المراجعة فإن اتفاقية البيئة الدولية تطرح بعض من التحديات العامة التي ليس من السهل فحصها . في بعض الحالات نجد أن اللغة في الاتفاقيات دائماً لا تتناسب مع عملية المراجعة "عبارات غامضة مثل "أفعل ما يناسبك" أو "بقدر ما يستطيع" عدم تقديم توقعات واضحة للمراجعين . وهذا ما يجعله تحدياً للأجهزة العليا للرقابة لمراجعة النتائج والمطابقة . وكذلك الاتفاقيات التي يتم تطبيقها على نحو متعارض ونتيجة لذلك فالتنفيذ وإعداد التقارير والمراقبة لا تكون بدرجة متساوية في كل دولة . تتخذ الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقية الدولية للبيئة شكل مراجعة المطابقة أو مراجعة الأداء وذلك في اختيار مراجعي الاتفاقية الدولية للبيئة وتأخذ

قدمت مجموعة عمل المراجعة البيئية اثنين من التقارير الإرشادية لمساعدة مراجعة اتفاقية المراجعة الدولية بحيث تعاون الأجهزة العليا للرقابة على مراجعة

فالأجهزة العليا للرقابة تأخذ عامل تحديد الموضوعات والجدول الزمنية لتقارير المراجعة في اتخاذ قرارها - غالباً ما يكون لدى الاتفاقية الدولية للبيئة تقيمه دولية مثل السكرتارية أو اللجنة مع خلفية مفيدة من المعلومات التي تضم التنفيذ الجاري . وحتى إذا لم توقع الحكومة على الاتفاقية الدولية للبيئة، قد تكون هذه الاتفاقية مصدراً هاماً لمعايير المراجعة . وقد قامت الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة سياسات الحكومات البيئية الداخلية التي تعتبر جزءاً يتأثر بالقيادة الدولية للبيئة .

الأمم ذات السيادة هم الشركاء المتعارف عليهم في المناقشات الدولية والاتفاقيات الخاصة بالبيئة . فالحكومات توقع على الاتفاقيات الدولية لأسباب وجيهة وبنوايا طيبة . العضوية في هذه الاتفاقيات قد تساعد الدول في الحصول على اعتمادات مالية مخصصة لنقل التكنولوجيا والاعتراف بهم في مختلف المحافل السياسية . وعلى الرغم من ذلك، قد تحدد عملية المراجعة أن تسليم النتائج يتطلب كمية كبيرة من الأموال غير المتوقعة، وتخطيط عمليات على نطاق واسع . في النص التالي مثال للاتفاقية الإقليمية الدولية للبيئة لنظام المياه المشتركة والذي يقوم بمراجعتها محكمة المحاسبات برومانيا .

رومانيا : نهر الدانوب والبحر الأسود : المراجعة المشتركة للاتفاقية الدولية البيئية :

إن نهر الدانوب منذ القدم هو جزء من التاريخ الأوروبي . ويمر النهر من خلال أربع عواصم دولية هم فيينا، براتيلفا، بودابست وبلجراد ويتدفق نهر الدانوب في البحر الأسود من خلال ثاني أكبر دلتا للأراضي الخصبة في أوروبا . وفي منتصف الثمانينات كان من الواضح أن الدانوب كان له قضايا أكثر خطورة من مجرد قضية النقل وخاصة، قضية جودة المياه الطارئة . العديد من الدول الكبرى بما فيهم العواصم الأربع الكبرى تخلصوا من نفايات ملايين من الناس، زراعتهم وصناعتهم في نهر الدانوب . بالإضافة إلى ذلك 30 من الروافد المميزة قد أصبحت أكثر تلوثاً .

وقد أعطى التصديق على الاتفاقيتين الدوليتين للبيئة الفرصة لمحكمة المحاسبات برومانيا توجيه المراجعة البيئية الأولى لها بروح التعاون فاتفقت على حماية البحر الأسود من التلوث (1992) . اتفاقية التعاون في الحد من التلوث في الدلتا (1992) . وقد تم مراجعتها أيضاً من

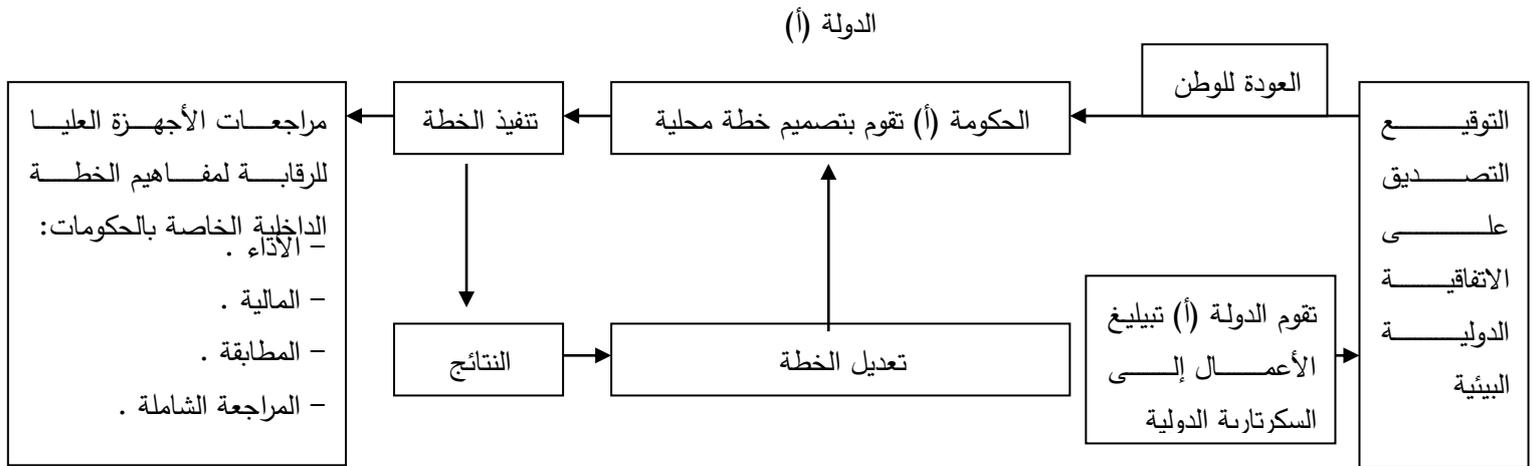
المراجعات الفردية والمشاركة لاتفاقيات البيئة الدولية :

مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة

يمكن للأجهزة العليا للرقابة مراجعة أدوات السياسة العامة المستخدمة لتطوير أي اتفاقية للبيئة الدولية .

إن اختلاف التفويضات والإمدادات قد يعوق التعاون بين مراجعة الأجهزة العليا للرقابة على اتفاقية البيئة الدولية . تساهم المراجعات الفردية في توحيد مفاهيم اتفاقيات البيئة الدولية . ويوضح الشكل رقم (1) أن الحكومات قد تستخدم التوصيات الخاصة بالمراجعة لتطوير الأعمال الداخلية، أو للتبليغ بتعديل النتائج إلى السكرتارية الخاصة باتفاقية البيئة الدولية .

الشكل رقم (1)



في النص التالي، تقوم الأجهزة العليا للرقابة في كل من شيلي والنمسا بإدارة المراجعات الفردية

لبلادهم بنجاح لتنفيذ اتفاقية RAMSAR .
مراجعات تنفيذ الاتفاقية الدولية البيئية :

شيلي :

اتفاقية RAMSAR :

وفقا لاتفاقية RAMSAR قام المراجع العام لجمهورية شيلي بمرجعة إدارة واحدة من التسع أراضي الرطبة . تعتبر "إليالي" من أهم الأراضي الرطبة التي تقع في وسط وشمال شيلي وذلك لتنوع حياة الطيور المائية . وقد تم تسجيل اجمالي 115 نوع وتوجد في شيلي وحدها 25% من هذه الطيور المائية . وفي عام 2005 وجدت المراجعة أن الحكومة نجحت في تحديد منطقة مثل موقع RAMSAR وعلى الرغم من ذلك، يبقى لدينا الكثير من العمل وذلك لضمان الحفاظ على وحدة هذا الموقع. وقد وصل المراجع العام بجمهورية شيلي إلى قرار أن الحكومة تحتاج إلى لجنة وطنية للأراضي الرطبة وذلك لتنسيق الأعمال والإستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة والسياسة الوطنية المترابطة والتخطيط للأراضي الرطبة والموارد المالية على الأخص . وقد لاحظ المراجع

النمسا :

اتفاقية RAMSAR :

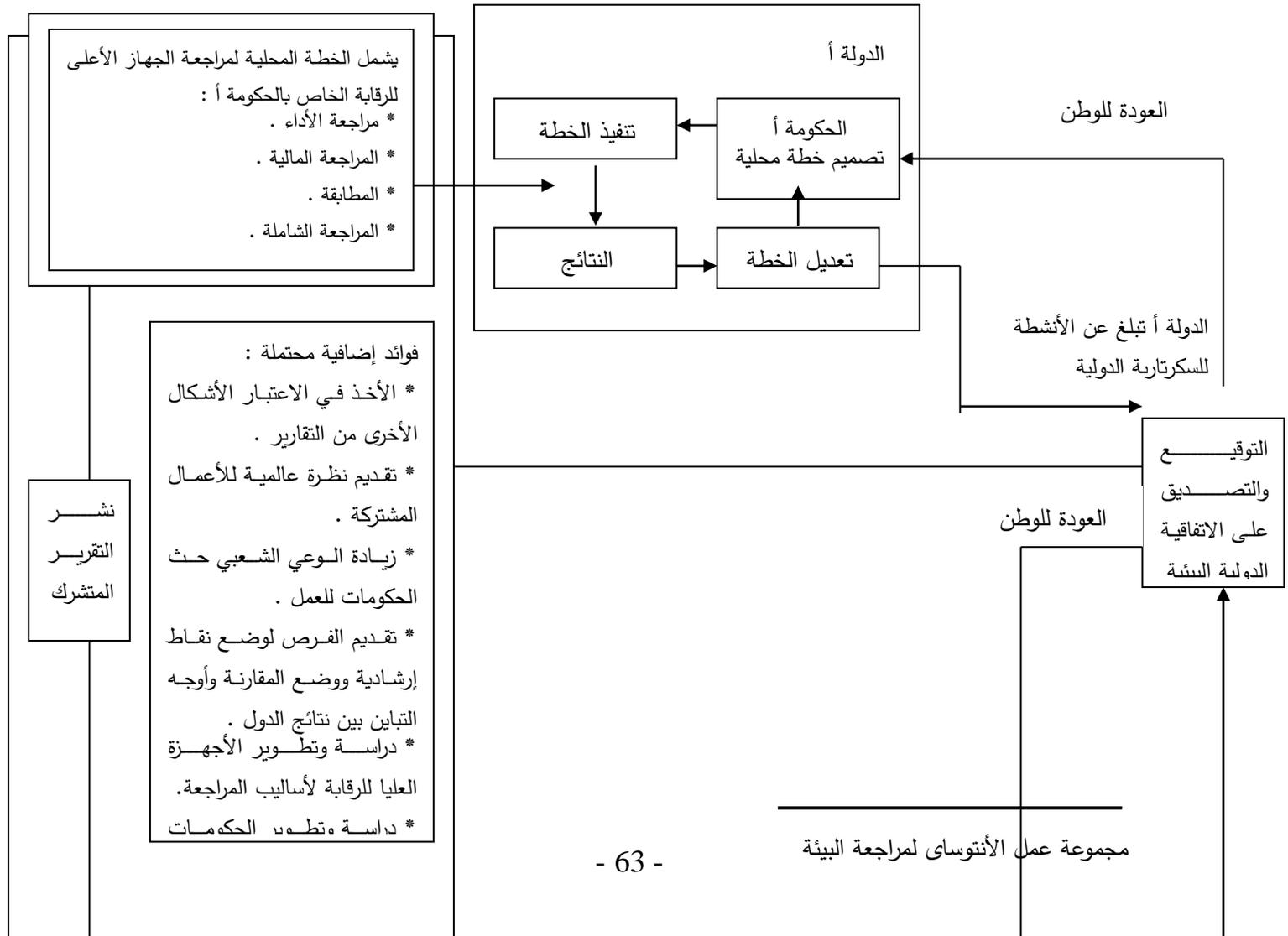
في النمسا، تتطلب الحماية البيئية أن تعمل السلطات المحلية والاتحادية المختصة معا، وفي عام 2003 أجرت محكمة المراجعة بالنمسا مجموعة من أعمال المراجعة مكونه من مراجعة الأداء والمراجعة القانونية والمالية وبها إطار أن مكونان من السلطات المحلية والاتحادية المختصة . وذلك لضمان ملائمتها للالتزامات اتفاقية RAMSAR . وقد تناولت المراجعة جميع مواقع RAMSAR النمساوية الإحدى عشر أو مساحته 1180 كيلو متر مربع من الأراضي . وقد وجدت المراجعة أنه ليست كل المواقع محمية . وأن هذه الحماية تستخدم مزيجاً من إطارات الأعمال والعقود . وعموماً، فقد أوصت المحكمة باستخدام الأساليب القانونية بعيدا عن العقود بما أن الحماية البيئية هي قضية طويلة الأجل . فإن نقص المفهوم الكامل للأبحاث يؤثر على مختلف المفاهيم الخاصة بمواقع RAMSAR النمساوية. فمما يتعلق بالمواقع التي لا تخضع للإجراءات البيئية ولا تستخدم صريح من الأدوات لحماية المواقع . أصبح ليس هناك معايير للحماية وأصبح لدى المراجعة تأثيرات واضحة مع توقع آخر بخمس مواقع جديدة

التعاون بين مجموعة عمل المراجعة البيئية وبين معلومات الأجهزة العليا للرقابة وأمثلة للمراجعة المشتركة قد تساعد في خطة الأجهزة العليا للرقابة وفي الإدارة وإعداد دائما تقدم أسباب تقارير المراجعة لكل تعاون للرقابة وإعداد تقارير المراجعة بشكل

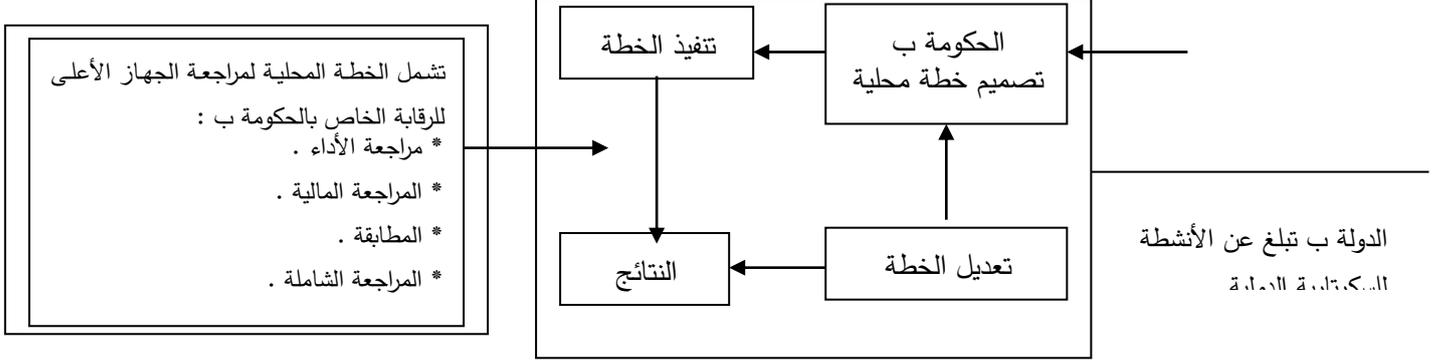
بمعاون .

وجدت الأجهزة العليا للرقابة فوائد إضافية من العمل معاً لمراجعة اتفاقيات البيئة الدولية كما هو واضح في الشكل (2)، فوائد إضافية تشمل نقاط إرشادية وذلك للمقارنة بنتائج الدول وكذلك التقارير المشتركة التي يكون من السهل انتشاره داخليا وخارجيا ودوليا والتوصيات المشتركة التي تساعد على تيسير حل القضايا المشتركة والتبادل المشترك للمناهج والأساليب.

الشكل رقم (2)



الدولة ب



إن اتفاقية البيئة الدولية كانت هي الحافز للتعاون مع الأجهزة العليا للرقابة بطرق

مختلفة :

- كانت اتفاقية البيئة الدولية هي الحافز للأجهزة العليا للرقابة للعمل سويًا والسبب في توجيه بعض الأجهزة العليا للرقابة للمراجعات البيئية . يمكن للمراجعين زيادة اختصاصاتهم في المراجعات البيئية وذلك من خلال المراجعات المشتركة المتزامنة والمتناسقة .

- المراجعات المشتركة الخاصة باتفاقية البيئة الدولية تشجع التعاون مع الحكومات الدولية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة وذلك بتأسيس الصلاحيات العامة للمراجعة عبر الحدود في القضايا البيئية وكذلك، تأسيس علامات حقيقة لقياس أداء الدول .

والنص التالي يوضح المراجعة المشتركة للاتفاقية البيئية الدولية (IEA) والتي تضم

ثمانية من الأجهزة العليا للرقابة . فالمراجعة المشتركة ملائمة في هذه القضية حيث أن أهداف الاتفاقية مبنية على التعاون والقرارات المشتركة .

والأجهزة العليا للرقابة الثمانية : الدانمارك، إستونيا، فنلندا، لاتفيا، ليتوانيا، بولندا، روسيا والسويد يقوموا بمراجعة اتفاقية هلسنكي :

تم عقد اتفاقية هلسنكي في 1974 والتوقيع عليها من جانب الدول التي يقع على حدودها بحر البلطيق وذلك لحمايتها من التلوث ففي الأعوام الأخيرة، شهد بحر البلطيق زيادة كبيرة في شحن النفط ونقل المواد الخطيرة الأخرى، وهذا النمو العام في حركة المرور قد تسبب في إثارة القلق لأنه يحدث زيادة متصلة في مخاطرة التصادم والتدبير الذي تتعرض له النظم البيئية البحرية . إن أهداف اتفاقية هلسنكي يتم تحقيقها على أساس الاشتراك في اتخاذ القرارات والاتفاقيات والتصريحات والتعاون على نطاق واسع في الحماية البيئية . تعتمد الحماية الحادة البيئية على التسوية الشاملة لإجراءات الطوارئ ومقاييس المقامة وهذا يتطلب، أعمالاً

تشاركت تقارير المراجعة المشتركة للدول الثمانية مع HELCOM (الهيئة الحكومية لاتفاقية هلسنكي - www.helcom.fi) وقد أقرت HELCOM على النتائج والتوصيات الصادرة عن الأجهزة العليا للرقابة

في الجزء 3/3 أهمية وصف الربط الوحيد بين المجتمع البيئي الدولي ومراجعة القطاع العام . النتائج المستفادة من مراجعات الأجهزة العليا للرقابة بشأن اتفاقيات البيئة الدولية والتي تشمل الموافقة على النتائج الإقليمية والدولية وأساليب المراجعة والتطورات السريعة استجابة لهذه المراجعة .

ونشيد بالدراسات المشتركة والمراجعات المنسقة الدولية . فقد كان مفيداً جداً أن نتعلم من جانبنا كيف أن نشارك في أفضل الممارسات وأن نشارك في اهتماماتنا المتبادلة ونحن نتمنى استمرار هذا التعاون والتضامن الدولي .

"تركيا"، خلاصة الأوراق بشأن ورشة العمل للاجتماع العاشر للانتوساى ومجموعة عمل المراجعة البيئية ، صفحة 7 .

4/3- التعاون وبناء العلاقات :

تحرص الأجهزة العليا للرقابة على وسيلة لبناء العلاقات مما يساعد على تدعيم الأثر الذى يحدثه عمل المراجعة وذلك من خلال الهيكل الرئيسى والعلاقات القائمة . وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة أن تدعم العلاقات مع الجمعيات المنتخبة والحكومات وزملائهم وأصحاب المصالح الخارجيين .

علاقات الأجهزة العليا للرقابة المرتبطة بالتنفيذ :

وقد تركزت المناقشات على علاقات الأجهزة العليا للرقابة الثلاثة الثابتة : للعميل وإدارات الحكومة الخاضعة للمراجعة والشعب ، فمن بين 186 جهاز أعلى للرقابة سوف يختلف "العميل" فقد يصبح العميل الحكومة التنفيذية والجمعيات المنتخبة أو الهيئات الحكومية المركزية كما وصف في الجزء 1-2 وفى علاقة الأجهزة العليا للرقابة بعميلها كما هو محدد تحديداً جيداً في قانون الدولة والتاريخ (التطور التاريخي) .

الأنواع الثلاثة للأجهزة العليا للرقابة كما وصف في الفصل الأول يوضح طريقة وحيدة لتطور العلاقات بين الأجهزة العليا للرقابة وبين "العميل" وخاصة بالنظر إلى كيف أن الأجهزة العليا للرقابة تقوم بتقديم تقرير نتائج المراجعة .

الأجهزة العليا للرقابة التي تتبع نموذج "ويستمنستر" مكتب المراجع العام" تنوى بناء علاقات مع الجمعية المنتخبة بأكملها وتضم هذه الجمعية هؤلاء الذين يشكلون الحكومة ويشكلون المعارضة . فالنجاح في الأجهزة العليا للرقابة يعتمد على المعرفة وعلى وجود جمعية نشطة ومطلعة تتابع التقارير والآراء التي يقدمها المراجع العام . فالأجهزة العليا للرقابة لها الحق في تقديم موجز لأعضاء الجمعية المنتخبة واقتراح الأسئلة التي تراها مناسبة للجان المجتمعمة لسؤال الحكومة المسؤولة ولها الحق في إعلام اللجان المجتمعمة بأي فشل في تحقيق هذه التغيرات . بهذه الطريقة ، فان تبادل الآراء الجيدة الخاصة بتقارير المراجعة ونتائج المراجعة والنقاط الرئيسية هي حاسمة بالنسبة إلى الملائم للنظام الحكومي . يهتم الشعب عامة بالتقارير التي تخص الأجهزة العليا للرقابة ويستخدم المعلومات للتأثير على الأعضاء المنتخبين ليعملوا ويتصرفوا بموجبها .

النموذج الخاص "بالزملاء أو اللجنة" غالباً ما يكون جزء من نظام جمعية المحاسبة المنتخبة . ويكون مشابهاً لنموذج "ويستمنستر" فالاهتمام والاطلاع والتدخل العملي للجمعية المنتخبة الخاصة بالدولة هو شيء ضروري . فالأجهزة العليا للرقابة في هذا النموذج قد تستخدم اتجاهات متشابهة للذي تم وصفهم في نموذج "ويستمنستر" .

ففي النموذج "القضائي" بشأن محاكم المحاسبات أو المراجعة " فان الضغوط أو الدوافع تكون أقل لبناء علاقة مع الجمعيات المنتجة فالحكومة تكون عرضه للمساءلة مباشرة . تقل المناقشات في القضايا الخاصة بالجمعيات المنتخبة لا يتم مناقشة المراجعين بصورة مباشرة . وعلى الرغم من ذلك ، يمكن نشر قضايا تعريف الأخطاء ويتم تصحيحها من قبل الأجهزة العليا للرقابة . وهذه القضايا تكون هي الفرص المناسبة للأجهزة العليا للرقابة لإلقاء الضوء على قيمة هذا العمل .

وبالإضافة إلى علاقة الأجهزة العليا للرقابة بعملائها فبالأكيد الأجهزة العليا للرقابة لها علاقة بالوكالات والإدارات الحكومية التي يتم مراجعتها . واحدة من المفاتيح لضمان تأثيرات المراجعة في بناء العلاقات مع إدارات الحكومة التي تم مراجعتها قبل وأثناء وبعد المراجعة . في بعض الأحيان يشهد المراجعون نتائج " غير مرئية " أثناء عمل التقرير . وعندما تتفاعل الإدارات الحكومية التي تمت مراجعتها مع النتائج التمهيديّة واخذ التدابير اللازمة لمواجهة اهتمامات المراجعين قبل الإفصاح عنها، أما بالنسبة لرد الفعل السريع بالنسبة للمراجعة فان بعض الأجهزة العليا للرقابة تنظر إلى استجابة الحكومة لتقرير المراجعة أو للمناقشات والاجتماعات في الجمعيات المنتخبة . وعلى الجانب الآخر ، نجد من الصعوبة تحديد النتائج التي تبدو كحافز للأنشطة والمشاريع المستقبلية، غالباً ما يقوم المراجعون بإبلاغ المعلومات

بالنيابة عن متخذي القرار عندما يكون هناك نقص في المعلومات . هذه الأنواع من النتائج يكون تأثيرها الفوري أقل وضوحاً .

هناك اختلافات أخرى في تفويض الأجهزة العليا للرقابة وفى الحدود التاريخية التي تؤثر على علاقاته، تفويض الأجهزة العليا للرقابة لعملائها . بعض الأجهزة العليا للرقابة تتوقع أن يشتمل تقرير المراجعة على توصيات أو حلول سياسية بينما الأجهزة العليا للرقابة الأخرى مثل مكتب المراجع العام للنرويج فهي محدودة في تقديم الملاحظات في تقرير المراجعة . المزيد من التفاصيل في المربعين التاليين :

النرويج :

واحدة من أساليب الأجهزة العليا للرقابة في تنشيط نتائج المراجعة وتفعيلها :

يقوم مكتب المراجع العام بالنرويج بعمل التقييمات والملاحظات والبيانات في مراجعاتهم لا يقوم مكتب المراجع العام بالنرويج بعمل توصيات . فقط يتم إرسال التقرير إلى البرلمان . يؤدي مكتب المراجع العام بالنرويج دوراً محدوداً جداً . وعلى الأرجح يقوم البرلمان بتقديم المراجعة للجنة الدائمة للشئون الدستورية والفحص لوضعها موضع الاعتبار . تقوم اللجنة بتقديم التوصيات مع تقرير المراجعة الذي يناقش في البرلمان . ونادراً ما تكون الحلول والتوصيات الخاصة بالبرلمان تحتوى على تعليمات مباشرة ولكن على الأرجح رسالة تحتوى على بعض المجالات الهامة التي تحتاج إلى تعديلات .

أسئلة مثارة دائماً نوضح لنا كيف أن الأجهزة العليا للرقابة تستخدم وسائل الاتصال لزيادة تأثير مراجعاتها أنظر الملحق .

الأكثر من ذلك ليس جميع الأجهزة العليا للرقابة يمكنها أن تنشر مراجعاتها علانية، ونتيجة لتلك الحدود قامت الأجهزة العليا للرقابة بتطوير طرق أخرى لضمان أن يكون لهذه المراجعات التأثير المطلوب ويتضمن ذلك العلاقات الجيدة مع الإدارات الحكومية التي يتم مراجعتها. بدون التعدي على التفويض الممنوح لهم، قامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بأعداد دراسات وأبحاث، وتطوير وقامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بمتابعة ما إذا إستراتيجية الأنضال فيما يخص التقارير . كانت الحكومة قد عالجت الملاحظات والتوصيات الواردة بتقارير المراجعة .

بناء العلاقات بين الأجهزة العليا للرقابة :

تنفيذ الأجهزة العليا للرقابة من العمل سوياً، فالفصل الثاني يوضح أن الأجهزة العليا للرقابة تستخدم بكثافة الشبكات الدولية للمشاركة في المعلومات عن المراجعة البيئية مع الأجهزة الأخرى واجتماعات مجموعة عمل المراجعة البيئية، الموقع على الانترنت الخاص بهم، الجريدة الإخبارية الإلكترونية "الخطوط الخضراء" هي طرق جيدة للمشاركة في نتائج المراجعة "خلفيات" تفاصيل المراجعة (على سبيل المثال، التحديات، النجاح، والدروس المستفادة) والمعرفة المكتسبة من الموضوعات البيئية، أصبح هناك علاقة مميزة لنتائج المراجعة والممارسات المتطورة للمراجعة من خلال مشاركة المعلومات الخاصة بالمراجعة . هناك خبرة كافية للمراجعة البيئية الموثقة من خلال الأجهزة العليا للرقابة وذلك لخلق إطار للمعرفة وقد صرح السيد / سرات شاندراشري مايدون المراجع العام السابق لسيريلانكا .

لانزال حديثي الخبرة في مجال المراجعة البيئية، وقد قدمت لنا مجموعة عمل البيئة الدولية يد المساعدة للنهوض والانطلاق، فمشاركة الخبرات هو خطوة ذات معنى والطريقة الوحيدة لعمل ذلك من خلال الاستمرار في العمل والتدريب مع الأجهزة العليا للرقابة ذات الخبرة الواسعة، وقد نما إلى علمنا أن مراجعتنا تحقق فائدة لأجيال لها مستقبل أفضل . هناك المزيد من التنسيق لإدارة المراجعات في نفس الموضوعات (بعض المراجعين استخدموا الخطوط الإرشادية العامة للمراجعة)، أوضحت نتائج الدراسة المسحية الأخيرة الخاصة بمجموعة عمل المراجعة البيئية WGEA مدى الاهتمام بالتعاون في أداء المراجعة حسب آخر دراسة مسحية من 77% في عام 2003 إلى 83% في عام 2006، وقد شارك مراجعة البيئة المحنكين مع المراجعين الجدد وذلك لمساعدتهم في الحصول على الخبرة العملية، على سبيل المثال، مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا قاد الدول الخمس التي تقوم بالمراجعة لموضوع النفايات لتطوير قدرات المراجعة البيئية مع كل الأجهزة العليا للرقابة لكل من غانا وكينيا وموريشيوس وأثيوبيا وذلك لتطوير قدرات المراجعين، وقد حدثت توأمة بين كل من مكتب المراجعة العامة في باغداد ومكتب المراجعة العامة في انجنتا بالمجموعة التنفيذية

النرويج :

متابعة استجابة الحكومة بشأن المراجعة :

لضمان تنفيذ الأعباء التي تحملها البرلمان النرويجي يتم متابعة جميع تقارير مراجعة الأداء للبرلمان النرويجي، ومن الطبيعي أن تتم المتابعة كل ثلاث سنوات بعد أخذ موضوع المراجعة في الاعتبار في البرلمان، وبعد الانتهاء من المراجعة ومناقشتها يتم صياغة خطة للمتابعة بأقصى سرعة ممكنة، وهدف هذه الخطة هو نقل المعرفة الأساسية من المراجعة الكاملة إلى أنشطة المتابعة اللاحقة، فهي تمثل قاعدة صحيحة لتتبع نوايا البرلمان والتقييم والبيانات الخاصة بمكتب المراجع العام بالنرويج، وتتكامل المتابعة الفعلية في خطة الأداء السنوية لمكتب المراجع العام للنرويج ، وقد تم دعوة الوكالة الحكومية لإعطاء تفسير للمقاييس التي تم تنفيذها للتعامل بشأن

بناء العلاقات الخارجية :

من أجل زيادة تأثير المراجعات تقوم الأجهزة العليا للرقابة ببناء علاقات خارجية للتغلب على تحديات وسائل الاتصال وذلك للحصول على أفضل معرفة وذلك أثناء توجيه أي مراجعة وللحصول على نصائح بيئية واسعة من هيئات واسعة الإطلاع، وفيما يلي بيان تفصيلي للأسباب الثلاثة على النحو الآتي :

أولاً : فالأجهزة العليا للرقابة تقوم ببناء علاقات خارجية للتغلب على تحديات وسائل الاتصال المختلفة للمراجعين، قد تشمل بعض التحديات ربط وسائل الاتصال بالمشكلات البيئية على المدى الطويل والمنافسة مع اهتمامات السياسيين على المدى القصير، والشعب، ووسائل الإعلام، وتفسير التعقيدات فيما يخص العلاقة بين السبب والنتيجة بالنسبة للبيئة . وقد ذكر العديد من الأجهزة العليا للرقابة أنه مع المزيد من المراجعات البيئية والاهتمام بالمصلحة العامة قد يسهل ذلك على العامة الوصول إلى التوصيات والنتائج الخاصة بمراجعتهم، وهذا أيضاً سوف يسمح للمواطنين بممارسة الضغط على حكوماتهم . وفى النص التالي استطاعت محكمة المراجعة البرازيلية أن تصل بنتائج مراجعتها إلى وسائل الإعلام، مما يثبت قيمة عمل القانونيين على المراجعة البيئية .

البرازيل :

تأثير التغطية الإعلامية بشأن مراجعات المياه :

كان قد تم توجيه المراجعة إلى نقص المياه في المدن البرازيلية ومن ضمن المدن التي تم مراجعتها كانت مدينة سانت باولو . والتي يتجاوز تعدادها السكاني 16 مليون نسمة ، المعاينة كجزء من عملية المراجعة الفحصية كانت دقيقة للغاية ومدى تأثير هذه المراجعة على الإعلام، فالعديد من الصحف قد أعلنت الآثار والنتائج الأساسية للمراجعة، فقد أرادت المراجعة أن توضح للمجتمع أن المشاكل البيئية موجودة بالفعل، وقد أوضحت أن مكتب المراجعة كان قادراً على التعامل ليس فقط مع القضايا القانونية الإدارية ولكن أيضاً مع القضايا البيئية وكانت هذه نقطة التحول بالنسبة للمكتب والذي قد أوضح أن القضايا البيئية لديها الكثير من القبول الإجتماعي، وكانت نتائج محكمة المراجعة

في البرازيل كثيراً ما تظهر القضايا البيئية في وسائل الإعلام ، وقد طالب الشعب المزيد من الحماية العامة للأصول البيئية مما زاد من أهمية المراجعات البيئية للأجهزة العليا للرقابة فهذه المراجعات ليس فقط الأدوات الصحيحة للحكومة ولكنها أيضاً مصدر للمعلومات العامة في القضايا البيئية، في قضية مراجعات المياه في البرازيل ، انتبهت وسائل الإعلام إلى تقارير المراجعة والتي أوضحت اهتمامهم الصادق بالقضايا المتشابكة وما يرتبط بها .

الأسئلة المثارة دائماً 4
الخبراء الخارجيين هي
طريقة لبناء العلاقات
والعمل الملحق 1

ثانياً : العلاقة الخارجية بين الأطراف المعنية والخبراء والتي قد تساهم مباشرة للمعرفة الأفضل وذلك أثناء توجيه المراجعة، وقد تضم المراجعة البيئية العديد من الخبراء والأطراف المعنية الذين يفهمون المجالات المختلفة للقضية التي يتم مراجعتها، وقد تبنى العلاقات الخارجية مع منظمات غير حكومية، مؤسسات (اتحادات) صناعية، خبراء، منظمات بحثية، لجان حكومية منتخبة، بل أيضاً مع أفراد من المواطنين، قد يقومون بتقديم مبادراتهم الخاصة للمساهمة في معالجة القضايا البيئية غير

يتمثل هدف آخر من أهداف بناء العلاقات الخارجية في الحصول على مشورة بيئية أوسع نطاقاً من منظمات واسعة الإطلاع، يتم التعهد ببعض الأنشطة الاتصالية من أجل مراجعة محددة، وتكون أنشطة أخرى مفيدة للجهاز الأعلى للرقابة بدرجة أكثر عمومية، ويعتبر بناء العلاقات مع الجامعات والمؤسسات غير الحكومية ومع الحكومة والجمعيات المنتخبة هي إستراتيجية جيدة طويلة الأجل للأجهزة العليا للرقابة، بعض من الأجهزة العليا للرقابة تقوم بتقديم ورش عمل تعليمية للموظفين المنتخبين في القضايا البيئية وبعض من المؤسسات الأخرى قد تكون مرتبطة بدرجة أفضل بالمفاهيم المختلفة للحكومة والبيئة أكثر من الأجهزة العليا للرقابة والتي تكون حاسمة بالتساوي فالهدف هو تحقيق مواقف "المكسب للجميع" تستطيع المنظمات الأخرى أن تشارك في الجهود البيئية في تلخيص ما حدث من تقارير عن الأجهزة المعنية للرقابة على الرغم من أن ذلك يتطلب عناية بتعديل الخطاب كما فعلت في البداية والمقدمين للبيانات البيئية والبيئية إلى الزملاء والجمعيات المنتخبة والحكومات والشعب وذلك باستخدام الوسائل المناسبة .

الفصل (4) التوجهات المستقبلية :

1/4 - الظروف البيئية وضغوط التنمية الحالية :

تخبرنا التغييرات في الطبيعة أن التنمية البشرية في مسار غير مستدام، فالتغير بفعل الإنسان على كوكبنا يستبدل المناخ، ويدمر المخزونان السمكية والشعاب المرجانية ، وإمدادات المياه العذبة، والنظم الإيكولوجية البرية، ويتغير هيكل النظم الإيكولوجية في العالم بسرعة أكبر في النصف الثاني من القرن العشرين، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية المسجل، وتقريباً كل النظم الإيكولوجية للأرض قد تحولت الآن إلى حد كبير من خلال تصرفات البشر وتشير الدراسات إلى أن عدد الكوارث المتعلقة بالطقس زادت ثلاثة أضعاف في السنوات الثلاثين الماضية. يضع النمو السكاني والحد من الفقر، والنقد في مجال التنمية ضغوطاً على الموارد التي تبقى البشر على قيد الحياة، كما يبين تقييم النظم الإيكولوجية للأمم المتحدة لعام 2005 ما يأتي :

لوحظ أنه ينهار في جميع أنحاء العالم ما يقرب من ثلثي الخدمات التي تقدمها الطبيعة للإنسان، وفي الواقع ، قد تحققت الفوائد المجنية من هندستنا للكوكب بتدهور الأصول الرأسمالية الطبيعية، توجد حالتان مختلفتان عن أي وقت آخر في التاريخ ، فالتأثيرات البشرية على البيئة الآن منتشرة وتزداد حدتها، وفي معظم الحالات، لم يعد باستطاعة المواطنين من الكوكب إدعاء الجهل بآثارها وتعتبر تدخلات الإنسان على الأرض عملاقة، ولا تتوزع آثارها أبداً على قدم المساواة ويتطلب الحد من الفقر توفير الغذاء والطاقة، التي يتم جمعها من الأرض والمحيطات بالكوكب .

الماء : فقد تضاعفت كمية المياه التي تجرى خلف السدود أربع مرات منذ عام 1960 ويقدر أنه من ثلاثة إلى ستة أضعاف هذه المياه محتفظ بها في خزانات، وكما هو الحال في الأنهار الطبيعية، فإن سحب المياه من الأنهار والبحيرات قد تضاعف منذ عام 1960 مع استهلاك معظمه (70% في جميع أنحاء العالم) لأغراض الزراعة، وإمدادات المياه العذبة غير كافية بالفعل لتلبية الاحتياجات البشرية وحاجات النظم الإيكولوجية في مناطق واسعة من العالم وستستمر الفجوة بين العرض والطلب في الأتساع إذا استمرت الأنماط الراهنة لاستخدام المياه، ويعيش حالياً أكثر من 800 مليون شخص في مناطق جافة خالية من المياه الجوفية أو مساهمة الأرض الأنفلي للملي نولادو الثلاثين بعد عام 1950 تم تحويل المزيد من الأراضي إلى أراض زراعية أكثر عما كان عليه الحال في السنوات المائة وخمسين بين عامي 1700 و 1850، وربع سطح اليابسة الآن تحتله نظم زراعية، ولقد أخنت الغابات فعلياً في 25 دولة ، وأكثر من

90% من غطاء الغابات السابقة قد ضاع في 29 دولة أخرى، ويوجد ما يقرب من 350 مليون نسمة، يعيش معظمهم في فقر ويعتمدون إلى حد كبير من أجل العيش والبقاء على الغابات المحلية، ويعتبر توفير المعروض من المواد الغذائية هو السبب بشكل متزايد على نطاق واسع للتغيير إلى نظام إيكولوجي غير مرغوب فيه، لاسيما في مناطق الأنهار والبحيرات والنظم الساحلية .

البحرية: في المحيطات، من المتوقع أن ينهار في غضون 50 سنة جميع أنواع المأكولات البحرية الطبيعية، ما لم تحدث تغييرات أساسية في إدارة المحيطات وما لم يتم التعامل مع جميع أنواع النظم الإيكولوجية باعتبارها مترابطة، وتهدد حموضة المحيطات الناجمة عن تغير المناخ بتليين القشرة الصلبة للكائنات البحرية، بما في ذلك هيكل الشعاب المرجانية .

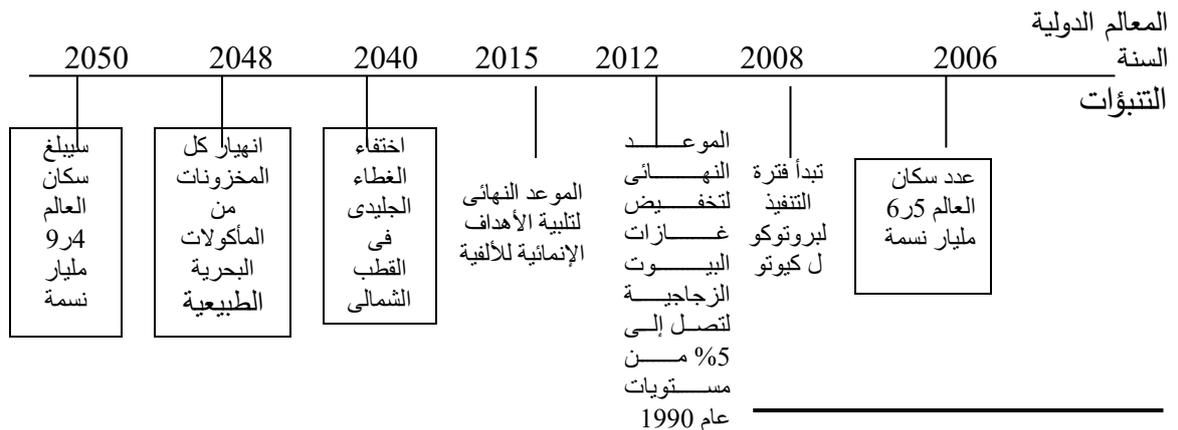
وفى الوقت نفسه ، يقضى التقلص والذوبان المبكر للجليد بالمحيط المتجمد الشمالي على مواطن حرجة بالنسبة للثدييات الكبيرة في القطب الشمالي مثل الدب القطبي . ومن الاتجاهات المتوقعة للنصف الأول من هذا القرن، يعتبر تغير المناخ وعبء التغذية دافعين من شأنهما أن يصبحا أكثر شدة، والزيادة المتوقعة في منسوب مياه البحر ودرجات حرارة سطح البحر من المتوقع أن يؤديان إلى حدوث تغيير في كثافة وتواتر العواصف الاستوائية .

تغير المناخ والطاقة : يمثل تحدياً للدول النامية والمتقدمة ، تختلف المسؤوليات تبعاً لوضع إيرادات الدولة والتعرض للآثار الضارة لتغير المناخ على سبيل المثال، تلتزم الدول الصناعية والدول التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية (المدرجة في الملحق 1 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي وقعت أيضاً على بروتوكول كيوتو) بتحقيق أهداف ملزمة قانوناً لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وفى الوقت نفسه تعتمد الدول الأقل نمواً على دعم التعاون لبناء القدرات والتعليم والتوعية ونقل التكنولوجيا من دول أخرى، تتاح مساعدة مالية من الدول الصناعية ، ومن الأموال المجمعة من "مرفق البيئة العالمية" على سبيل المثال لمساعدة الدول النامية للحد من أو تخفيف - أو تجنب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، والتكيف مع أو زيادة المرونة إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ ، وسوف تستمر قضايا تغير المناخ والطاقة تضع مسؤولية كبيرة على حكومات جميع الدول ، لأنها سوف تحتاج لمعالجة التأثيرات الضارة على صحة الإنسان، الأمن الغذائي، والنشاط الإقتصادي، والموارد الطبيعية، والبنية الأساسية المادية . وفى الوقت نفسه لا يزال يوجد كثير من الناس في أنحاء عديدة من العالم الذين لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأساسية، في جزء كبير منه بسبب استمرار تدهور النظم الإيكولوجية التي يعتمدون عليها، والإجراءات المتخذة لخدمة نظام إيكولوجي كثيراً ما تتسبب في تدهور خدمات أخرى، بين النباتات والحيوانات الفقارية، يلاحظ أن الغالبية العظمى من الأنواع أخذة في الانخفاض في التوزيع، أو الوفرة، أو كليهما، في حين أن عدداً قليلاً فقط أخذ

في التوسع، وفي الوقت نفسه يظل الخشب والفحم النباتي يشكلان المصدر الرئيسي للطاقة للتدفئة والطهي لعدد 2.6 مليار نسمة .

ولتخفيف حدة الفقر بشكل جماعي، وضع المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية، وتوجه الأهداف الإنمائية للألفية البحوث وتشكيل السياسات وإعداد التقارير، وتتطلب الأهداف الإنمائية للألفية التزاماً بالحوكمة وهياكل المساءلة، وتلك المناطق التي لا يمكنها الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية ستكون نفس المناطق التي تواجه مشاكل كبيرة من التدهور البيئي، وبوجود أهداف ومؤشرات متفق عليها على الصعيد العالمي، تنصب بؤرة تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على تحقيق نتائج قابلة للقياس ، وفي الوقت نفسه يوجد اهتمام عالمي "بمتابعة الدولارات أو المبالغ" والتأكد من أن الأموال المخصصة للتنمية تصل إلى أولئك الذين يعتبرون في أمس الحاجة إليها التفاعل في المستقبل بين التقدم البشري وإدارة الموارد الطبيعية المتضائلة لدينا، لقد مر 20 عاماً منذ تقرير برونتلاند بشأن مستقبلنا المشترك و15 عاماً منذ مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو، ماذا تحسن أو تدهور منذ هذين الحدثين الكبيرين ؟ وماذا يمكن أن نتوقع في المستقبل ؟ الجدول الزمني التالي يبين بعض التنبؤات الصارخة على هذا الكوكب للجيل الحالي .

التوقعات للمستقبل :



وبوضع هذه الاتجاهات في الاعتبار، تبين المناقشات التالية الاتجاهات الحالية في الحوكمة البيئية العالمية، والمراجعة البيئية للأجهزة العليا للرقابة، وجميع الاتجاهات مبنية على المعرفة والسياق الحالي .

مجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البيئة، التطور والاتجاهات في المراجعة البيئية .

2/4- اتجاهات الأجهزة العليا للرقابة لمراقبة الحوكمة البيئية العالمية :

نظراً لنمو الحوكمة البيئية محلياً ودولياً (أنظر الفصل 2) وتطوير الأجهزة العليا للرقابة أساليب ومناهج مراجعة مناسبة في هذا الشأن (أنظر الفصل 3) تم اختيار القضايا التالية لأنها يمكن أن تشكل تأثيرات على عمل الأجهزة العليا للرقابة في المستقبل، وعلى العموم تتطلب هذه القضايا من الأجهزة العليا للرقابة العمل بشكل أوثق مع بعضها البعض فضلاً عن تعزيز العلاقات الخارجية لها .

وجد، وسيستمر، توسيع وتجريب أدوات السياسة العامة المستخدمة لإدارة البيئة ويجرب المزيد من الحكومات أنواع مختلفة من آليات السياسة العامة ومن الأدوات الحكومية، ولقد تمت إدارة الحكومة تقليدياً للبيئة بموجب النفقات أو المصروفات، وتحقيق المطابقة، والالتزام بالقوانين واللوائح، ويجرب بعض الحكومات مناهج أقل تقليدية للتأثير على السلوك العام بما في ذلك الضرائب البيئية ومخططات تداول الانبعاثات، وسيحتاج المراجعون لمواكبة هذه الأوضاع من خلال أدواتها لتجميع المعلومات. والتنسيق بين مؤسسات الحوكمة، وتعتبر هذه هي الملاحظة الشائعة في المراجعة البيئية ومجتمع الحوكمة البيئية العالمية، ليس المؤسسات القائمة مصممة بشكل جيد للتعامل مع تجمعات مشتركة للموارد أو النظم الإيكولوجية المشتركة، وأحد مجالات التحسين هو تنسيق الاتفاقيات البيئية الدولية، بما في ذلك متطلبات إعداد التقارير على أساس أكثر من اتفاقية بيئية دولية، ويعتبر المنظور الأوسع مفيداً لأدوات السياسة فوق الوطنية، يوجد جوانب أخرى للحوكمة البيئية العالمية تحتاج إلى تحسين، وتشمل التكامل الأفضل مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في الأطر الأوسع لتخطيط التنمية، ويوجي هذا الاستنتاج المشترك بوجود المزيد من المبادرات للحكومات للتحرك نحو اتجاه أكثر تكاملاً وتنسيقاً، وستلاحظ الأجهزة العليا للرقابة هذا الاتجاه وتعمل من أجل وضع أفضل طريقة للتأكد من

ولقد أنجز المزيد من العمل لدمج البيئة والتنمية المستدامة في الممارسات المحاسبية، وتشمل الأعمال المنجزة المحاسبة عن الخصوم البيئية، وتقييم المخاطر، والمحاسبة عن الاستدامة، وإعداد التقارير عن الاقتصاد والكفاءة والفعالية (الثلاثي الأساسي) كان الكثير من هذا العمل في الأصل يقوده القطاع الخاص، بيد أن بعض الدول لديها هيئات حكومية تستخدم أيضاً بعض جوانب المحاسبة البيئية والاستدامة، وفي أحيان كثيرة، تقوم الإدارات مع ارتفاع المخاطر البيئية بالقياس والمحاسبة أولاً للخصوم البيئية .

كما يوجد اتجاه نحو مزيد من التقارير والقياس للاستدامة، في غياب معلومات جيدة عن التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة ، تم تطوير مؤشرات عديدة من قبل القطاعين الخاص والعام (أنظر القسمين 1-2 و 2-3) وحيث ينتقل قياس الاستدامة من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، ستكون الحكومات عرضة لضغوط لتقديم تقارير عن التقدم المحرز، ستتصدى الحكومات لتحدياتها الخاصة بالتقارير، في حين أن الأجهزة العليا للرقابة ستتصدى أيضاً لتحديات التحقق من التقارير .

س م ك 7
يصف العديد من جهود الأجهزة العليا للرقابة للتحقق من تقارير الحكومة المتعلقة بالبيئة (1)

وبالرغم من المزيد من المعرفة عن البيئة وعلاقة البشر بها، توجد ثغرات مستمرة في الحصول على المعلومات الجيدة واستخدامها، ولا يزال هناك نقص عام في المعرفة والمعلومات حول مختلف جوانب النظم الإيكولوجية، وفشل في الاستخدام المناسب للمعلومات الموجودة لدعم اتخاذ القرارات الإدارية، ولقد شدد أعضاء مجتمع البيئة العالمية على الفجوات في المعلومات الحالية على النحو التالي:

- وجود نقص في البيانات القابلة للتكرار التي يمكن أن يتم تعقبها على مر الزمن بشأن الغابات العالمية .
- عدم وجود خريطة عالمية دقيقة للأراضي الرطبة .
- وجود ثغرات على المستوى الإقليمي وعلى مستويات مختلفة، في المعلومات عن طبيعة التفاعلات بين العوامل الدافعة للتغيرات البيئية .

- عدم وجود علاقات قابلة للقياس الكمي وقابلة للتنبؤ بين تغيرات التنوع البيولوجي وتغيرات خدمات النظام الإيكولوجي لأماكن وأوقات معينة .

ويتم الاستشهاد بعدم كفاية البيانات عن حالة البيئة باعتبارها واحدة من العقبات الرئيسية التي تعيق عمل الأجهزة العليا للرقابة في إجراء عمليات المراجعة البيئية، وتعتبر حالة البيانات البيئية أمراً مهماً بالنسبة لعمليات المراجعة فيما يخص المشاكل الداخلية والمراجعة بشأن الاتفاقات البيئية الدولية .

ولقد نوهت الملاحظات الحالية من خبراء في البيئة الدولية والأجهزة العليا للرقابة إلى وجود ثغرات في التنفيذ ترجع، في جزء منها، إلى عدم وجود المعرفة، وفي جزء آخر، إلى انخفاض أولوية التركيز على البيئة، وكثيراً ما يحول الضعف المؤسسي القائم دون إتاحة المعلومات العلمية لمتخذي القرار، والتي بدورها تسهم في عدم إدراج أشكال أخرى من المعارف والمعلومات ويعتبر الجمع بين المعلومات من الأنواع المذكورة أعلاه مع فعالية الرصد والتقييم وإعداد التقارير مفتاح النجاح في فهم الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعمها والمؤسسات التي تتم من خلالها إدارة الموارد الطبيعية .

وتراقب الأجهزة العليا للرقابة الاتجاهات في مجال زيادة التعاون الدولي التي يمكن أن تخلق المزيد من مخاطر المساءلة، ولقد أدت تطورات عديدة في الحوكمة الدولية دوراً مساهماً، فمنذ مؤتمر القمة العالمي والتنمية المستدامة في عام 2002 ، وجد ضغط من أجل مزيد من الشراكات لتنفيذ التنمية المستدامة، وهذا يعني أن المزيد من الأطراف مسؤولة عن تقديم برنامج أو مشروع، وبالنظر إلى المساءلة من وجهة نظر معاكسة ، فإنها تعنى أيضاً أنه تتم مساءلة كل طرف بنسبة اقل من 100% عن الإنجاز والنتائج، وعلاوة على ذلك ، يمكن أن تتبع الشراكات في مجال التنمية المستدامة من المشروعات التي لا تتم مساءلتها بنفس طريقة الأقسام أو الوكالات الحكومية، قد تخضع المشروعات للمساءلة من قبل المساهمين فيها، وليس من قبل المستفيدين من مشروع معين، لذا يوجد ما لا يقل عن شقين للخطر، أولاً ، تشتت المساءلة بين المزيد من الأطراف، ولم يعد كل طرف خاضعاً للمساءلة بنسبة 100%، ثانياً، ربما لا يمكن أن

ينشأ من خلال القنوات القائمة نظام قوى للمساءلة أمام الشركاء في تحقيق النتائج، وبالنسبة توجد أيضاً اتجاهات تتلق بمنح المساعدات من شأنها أن تؤثر على المساءلة عن تمويل الأجهزة العليا للرقابة، فإنه قد خلق تحديات الولاية أو التفويض لمتابعة الأموال خارج البيئة في الدول النامية، حيث إعلان باريس 2005 الجهات المانحة على تنسيق المساعدات، المؤسسات الحكومية الخاضعة للمراجعة .

للتقليل من العمل المتعلق بالأوراق المتوقع بالدول النامية، وتقديم المساعدات التي تلبى أولويات الدول النامية، وليس أولويات الجهات المانحة ، ويتم التأكيد على النتائج على المستوى القطري والتعاون على المستوى الدولي، كما توجد دفعة لتقوية مؤسسات ونظم الدول النامية، ودعم هذه التقوية من قبل الجهات المانحة، ومن المتوقع اتخاذ إجراءات من أجل سلاسة - تبسيط الإجراءات والتعاون والمساءلة، وللشفافية بين الحكومات والجهات المانحة، وفي عصر الحد من

الفقر في ظل قيود الموارد الطبيعية، نحتاج إلى أن يتسم تقييم المخاطر البيئية المحتملة للمعونة والتنمية بالدقة والشفافية والإتمام في الوقت المناسب، وقد يكون من الصعب على الدول المانحة وأجهزتها العليا للرقابة متابعة كيفية تحقيق أموالهم مساهمة بشكل مباشر في نتائج محددة، حيث يوجد اتجاه إلى تجمع المزيد من الأموال معاً، توجد مسئولية عن زيادة المساءلة في مؤسسات الدولة النامية، بما في ذلك في جهازها الأعلى للرقابة .

3/4- انعكاسات ممارسة المراجعة البيئية على الأجهزة العليا للرقابة :

توجد أيضاً اتجاهات في مجال المراجعة البيئية بسبب أن لكل جهاز أعلى للرقابة مسار التطوير الخاص به، قد تختلف بعض الاتجاهات أدناه بسبب وضع الدولة النامية، وولايتها، والمصالح الإقليمية والمحلية السياسية وغيرها من العوامل .

وستظل المراجعة البيئية موجودة دائماً في عمل الأجهزة العليا للرقابة، وستواصل الأجهزة العليا للرقابة إحراز مزيد من التقدم في مراجعة سياسة التنمية المستدامة وإعداد تقارير عن الاستدامة، وغيرها من القضايا المعقدة، على مستوى عالٍ من مراجعة المواضيع الشاملة والأموال الأجنبية .

بالنسبة لبعض الأجهزة العليا للرقابة، توجد أولوية كبيرة لقضايا الجمع بين الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان والتأهب للكوارث، والأخطار البيئية، وقضايا السلامة ومن المؤكد أن المواضيع البيئية الجديدة ستستمر في الظهور، والأمر الأقل يقيناً مع ذلك، هو كيف يمكن مراجعة الأجهزة العليا للرقابة وفيما يلي بعض الملاحظات التي يمكن أن تكون مفيدة للمطابقة للإدارات والبرامج البيئية .

- ستستمر أيضاً الأجهزة العليا للرقابة في إجراء مراجعة مركزة أصغر، مثل مراجعة الأثر البيئي لمشروعات مادية .
- ستستمر الأجهزة العليا للرقابة في المراجعة البيئية بحيث تتناول الأداء والنتائج وكذلك عملية الإدارة .
- ستستمر الأجهزة العليا للرقابة في دعم بعضها البعض، يمكن أن يحصل الوافدون الجدد إلى المراجعة البيئية على دعم من الأجهزة العليا للرقابة نوى الخبرة ومجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة، ومجموعة العمل الإقليمية لمراجعة البيئة، وقد يكون هناك أيضاً زيادة في التدريب على مراجعة البيئة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة .
- يمكن أن تتوقع الأجهزة العليا للرقابة زيادات في الرقابة على الأداء والمراجعة التعاونية مع بعضها البعض .

- قد تجد الأجهزة العليا للرقابة نفسها أيضاً تقوم بمزيد من العمل مع الأطراف المعنية من خارج الحكومة .

ومن جميع المناقشات السابقة ، يتضح أن الأجهزة العليا للرقابة ستواصل الحصول على عدد لا يحصى من القضايا البيئية كي تراجعها، سواء على المستوى الفردي أو التعاوني، تبرز قضايا الطاقة وتغير المناخ، والحد من الفقر بموجب أهداف التنمية للألفية - تبرز من بين مختلف القضايا التي تتطلب بذل جهود تعاونية كبيرة في تقاسم أساليب المراجعة ونتائج المراجعة، هذه القضايا هي تحديات التنمية المستدامة في الوقت الحالي، وهي تقتضى من متخذي القرار تناول الموضوعات والمنظمات البيئية غير التقليدية ، أكثر من معظم القضايا البيئية ^{التي لا تخفى} تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على نتائج قابلة للقياس، بينما أثارت تحولات تقديم المساعدة الأهمية التالية للحصول على الأموال أو الدولارات، كل هذه التغييرات هي أنشطة مألوفة لدى الأجهزة العليا للرقابة، ويمكنها أن توفر منظور محايد وغير ميسس بشأن التنمية من خلال التأكد من أن التمويل المستخدم لتخفيف حدة الفقر يتم صرفه بشكل صحيح ويتم فحص المشروعات لتحقيق النتائج المنشودة منها ^{لا تتنبأ الأجهزة العليا للرقابة بقضايا} تغير المناخ والآثار العالمية لها، ومع ذلك يمكن أن تسهم الأجهزة العليا للرقابة بملاحظات مراجعة ملموسة للبرامج الوطنية الناجحة التي تتضمن نتائج قابلة للقياس، وسيكون لدى الدول الموقعة فهم أكثر دقة لأنشطة تمويل مشاريع تغير المناخ الداخلية والخارجية من خلال ملاحظات المراجعة التي تبديها الأجهزة العليا للرقابة، ويمكن أن تكون المناقشات أكثر دقة إذا كانت أدوات السياسة محل المراجعة جزءاً من المناقشة بشأن الوصول إلى حلول أفضل، وتخطط الحكومات لبناء أنظمة متطورة لإدارة وقياس ورصد وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، ويمكن أن تتخذ مشاركة الأجهزة العليا للرقابة شكل عمليات مراجعة ^{للإشغالات الناشئة} ~~تخطط~~ ^{الأجهزة العليا للرقابة} الغازات الدفيئة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة

ببروتوكول كيوتو .
تتناول الاتجاهات التالية كيفية معالجة الأجهزة العليا للرقابة القيام للأعمال .

يبدو مستقبل الأجهزة العليا للرقابة أكثر إضراراً، فهي تقوم ببناء أساليب مراجعة أكثر إضراراً، يدمج مزيد من الأجهزة العليا للرقابة البيئية والتنمية المستدامة في ممارستها للمراجعة، ومن خلال التدريب، والاستعانة بالخبراء الداخليين، وتنقيح أو وضع كتيبات للمراجعة، وتحديد نطاقات مناسبة للمراجعة والتخطيط الإستراتيجي، يجرى إدماج اعتبارات البيئة والتنمية المستدامة في عدد أكبر من الموضوعات المتعلقة بالمراجعة، ويقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة ببناء فرق عمل لمراجعي البيئة، في حين أن البعض الآخر يأخذ البيئة في الاعتبار في كل أو بعض أعمال تخطيط المراجعة ، ولا تزال لأجهزة عاراً للرقابة أخرى، تقوم بهذه الأنشطة على حد سواء

س م ك 8
يشرح كيف تستطيع
الأجهزة العليا للرقابة
دمج البيئة في إرشاد
المراجعة الملحق (1)

مجموعة عمل الأنتوسفي لمراد

وتزداد كذلك عمليات الأجهزة العليا للرقابة اخضراراً، بدأت مزيد من الأجهزة العليا للرقابة في تخفيض تأثيرها على البيئة عن طريق الحد من نفايات المكاتب، والحد من استهلاك الطاقة، وعقد أحداث داخلية أكثر اخضراراً، وتنفيذ ممارسات نشر مستدامة، واختيار وسائل سفر صديقة للبيئة، وحتى تكوين المواد المكتبية، بعض الأجهزة العليا للرقابة قادرة على قياس التخفيضات في "البصمات الإيكولوجية" وتحقيق وفورات في التكاليف أيضاً، هذا هو أحد الأصول المتنامية، والمزيد من الأجهزة العليا للرقابة مطالبة بمراجعة مسؤوليات مشتريات المكاتب البيئية في الأقسام الحكومية، وسوف تتصدى للتحدي مجموعة عمل مراجعة البيئة، ^{سبيريد بعض المراجعين الحصول على أدوات المراجعة التي يمكن أن تثبت التكاليف} وهي منظمة نظوعية دولية، وتعمل من أجل تخصير أنشطتها. ^{وتستعمل من أجل تخصير أنشطتها.} ويمكن تحليل التكاليف والعوائد وربما يمكن تطبيقها لبرهنة الفوائد البيئية المحتملة لعمل معين أو إظهار الثمن المدفوع من التدهور البيئي الناجم عن القيام بالعمل أو التراخي عن القيام به، وفي الوقت نفسه، يتخذ بعض المراجعين خطوات لمعرفة وفهم الموارد الطبيعية والمجاسية البيئية ^{وربما تعينز الموضوعات المطروحة بمثابة فرص متاحة لإقامة علاقات مع المؤسسات} المشاركة في نفس الاهتمامات، وقد لاحظت الأجهزة العليا للرقابة والمؤسسات الدولية وجود فجوة متنامية بين الالتزام والعمل بشأن البيئة، ومطلوب بذل المزيد من الجهد للتأكد من تحقيق رقابة شاملة من الآليات الحكومية بشأن القضايا البيئية، ويؤكد المراجعون على أنه لا تزال هناك حاجة لرفع مستوى الوعي بالمراجعة البيئية في الجهاز الأعلى للرقابة داخلياً وكذلك خارجياً وقد بدأ بعض التعاون مع المؤسسات الدولية، تستكشف شعبة الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية كيفية تطبيق أساليب المراجعة المستندة إلى النتائج على مجالات مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وترى هذه الشعبة فرصاً لدى الأجهزة العليا للرقابة لضمان أعلى آلية مساءلة لالتزام الدولة باتفاق دولي مثل الأهداف الإنمائية للألفية، ولقد شاركت في بعض المشروعات المشتركة مع الأجهزة العليا للرقابة من المغرب والأرجنتين وجنوب أفريقيا والبرازيل، والهدف من هذه المشروعات المشتركة هو جعل وظيفة المراجعة أكثر مركزية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية والعمليات التي تتضمنها .

وسيستمر نمو دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة، بالنسبة لقضايا البيئة والتنمية المستدامة ، ويتكامل هذا النمو من الناحية المثالية، في المستقبل بطريقة أفضل مع أنشطة وأدوار المؤسسات العالمية الأخرى للحوكمة البيئية، ومن خلال الاشتراك في أعمال المراجعة وتبادل المعلومات الدقيقة مع متخذي القرار والجمهور، يمكن أن يكون هناك اهتمام طويل الأجل للتعاون .

4/4 - تقوية العلاقات الخارجية :

ليس هناك خطة تبين كيفية الاتصال أو التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة أو مجموعة عمل مراجعة البيئة وبين المؤسسات الخارجية، يوجد أدوار وتفويضات مختلفة بطريقة متأصلة لكل من المجتمع العالمي للحوكمة البيئية والأجهزة العليا للرقابة، وتعتبر الاقتراحات التالية أقل وضوحاً، وتقدم بعض المناهج من أجل منفعة متبادلة .

يمكن التماس تحسين تبادل المعلومات بين أقسام محددة للأمم المتحدة ومجموعة عمل مراجعة البيئة، تعتبر الأمم المتحدة بمثابة المنتدى الرسمي للالتزامات الحوكمة البيئية الدولية للدول ذات السيادة، ولذلك يمكن للأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بما فيها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية توفير وسيلة طبيعية لتعزيز العلاقات الخارجية، وتعتبر منظمات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مصادر قوية للمعلومات مع شبكة واسعة تتجاوز نطاق الأجهزة العليا للرقابة ، ويضم برنامج الأمم المتحدة للبيئة شعباً قد يكون منطقياً بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة بناء للاتصالات منتظمة معها، بما في ذلك شعبة الإنذار المبكر والتقييم (<http://www.unep.org/DEWA>) وشعبة الاتفاقيات البيئية

(<http://www.unep.org/dec>) ونظراً للدعم العيني التطوعي المتواضع، يحتاج الاتصال بشكل تحديات التنفيذ والمطابقة للاتفاقيات البيئية الدولية تحدياً مشتركاً حدده برنامج الأمم الخارجي لمجموعة عمل مراجعة البيئة إلى تحقيق منافع إستراتيجية واضحة المتخذة للبيئة، يمكن أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية لشرح مجالات المطابقة والتنفيذ التي تحتاج إلى مزيد من الصرامة، بالنسبة للدول التي صدقت على اتفاقيات بيئية دولية محددة ، إذا استطاعت الأجهزة العليا للرقابة تبادل تقارير مراجعة التنفيذ على المستوى المحلي مع أمانة الاتفاقية البيئية الدولية، حينئذ يمكن تقاسم نتائج تنفيذ الاتفاقية البيئية الدولية على نحو أسرع وبطبيعة الحال، تعتبر حكومة كل دولة طرف في اتفاقية بيئية دولية في حاجة إلى الاتفاق على هذا الوضع، وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون نتائج المراجعة من هذا القبيل مفيدة كمعلومات أساسية في تطوير الجيل المقبل من الاتفاقيات البيئية.

وقد ترى الدول التي أنجزت مراجعة بشأن الموضوعات التي تناولها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة - قد ترى الفوائد المحتملة في تعزيز العلاقات مع لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD)، وقد حددت لجنة UNCSO مجموعات موضوعية مدتها سنتان لإعداد التقارير ووضع السياسات، وركزت لجنة UNCSO في عام 2006 ، على التقارير القطرية بشأن المجموعات الموضوعية للطاقة والتنمية الصناعية والغلاف الجوى / تلوث الهواء، وتغير المناخ، وفى السنة الثانية 2007، تناولت الخطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة بشأن التدابير والخيارات العملية للإسراع في تنفيذ هذه القضايا نفسها، ويمكن أن تستفيد الأجهزة العليا للرقابة من الاتصالات الإستراتيجية في الوقت المناسب ولوحظت أن اللجنة الإقليمية تطلب المخبر الأمم المتحدة لجنة UNCSO تابع لها، تعتبر هذه اللجان الإقليمية منظمات يمكن اتصال الأجهزة العليا للرقابة بها وتعزيز العلاقات معها، على سبيل المثال، يمكن للأجهزة العليا للرقابة بدول منطقة دلتا نهر ميكونج بناء الروابط مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط (http://www.unescap.org) ويلاحظ أنه منذ عام 1995، قامت لجنة نهر ميكونج (http://www.mrcmekong.org) بإبرام اتفاق بين حكومات كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام للتعاون من أجل التنمية المستدامة والإدارة المشتركة لموارد المياه المشتركة وتطوير الإمكانات الاقتصادية للنهر . وقد يكون هناك موضوعات ذات اهتمام مشترك بين دول الإقليم تستحق المراجعة، ويمكن أن تشترك الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة فيما يخص نفس النتائج التي توصلوا إليها مع كل من المنظمات الإقليمية، والجمهور، والمجالس المنتخبة. وللجنة أعضاء وهي تجتمع بانتظام وكذلك يجتمع المجلس بأكمله الذي يضم أكثر من خمسين جهاز أعلى للرقابة، ولمجموعة عمل مراجعة البيئة خطط عمل ثلاثية (تغطي ثلاث سنوات) تعالج موضوع البيئة والأهداف البيئية لتبادل المعلومات وبناء القدرات وتعزيز العلاقات، وفى الوقت نفسه تقوم مجموعات عمل مراجعة البيئة الإقليمية بعقد اجتماعات إقليمية، هذه الملتقيات هي فرص متاحة لمجتمع الحوكمة العالمي للمراقبة، والمشاركة، والتحدث إلى مراجعي البيئة من القطاع العام، وحيثما يكون ذلك مناسباً، ينبغي أن تدرس الأجهزة العليا للرقابة دعوات قادة منتقن من المجتمع العالمي للحوكمة البيئية . وتعتبر الأجهزة العليا للرقابة بحاجة إلى إظهار أن المراجعين يدركون التعقيدات في آلية البيئة الحكومية وغالباً ما تكون هذه الآليات قد خضعت لدراسة وافية من قبل الأجهزة العليا للرقابة .

الفصل (5) : الخاتمة :

لقد أوضح هذا التقرير كيف تؤدي الأجهزة العليا للرقابة دوراً حيوياً ومتنامياً في الحوكمة البيئية الفعالة والمساءلة ليست الأجهزة العليا للرقابة متجانسة في تفويضاتها، أو الهيكل، أو

وسائل توصيل نتائج المراجعة، وعلاوة على ذلك، قد تختلف أسباب قيامها بإجراء عمليات المراجعة البيئية، ومع ذلك فإن جميع نتائج المراجعة البيئية تساعد الحكومة على تحقيق أهدافها البيئية .

تؤدي الأجهزة العليا للرقابة على وجه الخصوص دوراً هاماً أيضاً تقوم به للتأكد من أن حكوماتنا تتم مساءلتها وتكون مسؤولة ومستجيبة للتأكد من أن قضايا الاستدامة البيئية في صميم مبادراتنا للتنمية .

السيد تيرينس نوميمبي ، المراجع العام لجمهورية جنوب أفريقيا .

وتؤدي الأجهزة العليا للرقابة أيضاً دوراً في الحوكمة البيئية العالمية، ويستجيب عمل الأجهزة العليا للرقابة للنمو المحلي والعالمي لنظم الحوكمة البيئية، وداخل منظمة الأنتوساي تدعم الأجهزة العليا للرقابة بعضها البعض للصياغة الجيدة للمراجعة البيئية، وتهدف مجموعة عمل مراجعة البيئة إلى تحسين استخدام تفويض المراجعة وأدوات المراجعة في مجال سياسات حماية البيئة بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة. وقد ظهرت عدة مواضيع في هذا التقرير بشأن النجاحات والتحديات للمراجعة البيئية :

- قضايا البيئة على المدى الطويل .
- التنمية المستدامة جزء من التحدي والحل .
- التعاون مع الآخرين أمر هام .
- القضايا البيئية معقدة .
- التوعية والتعليم عوامل أساسية .
- وجود توازن بين الإجراءات العالمية والمحلية أمر ضروري .

وينعكس تحدي أكبر، يتمثل في أن هذه المواضيع مشتركة لجميع المهنيين العاملين في قضايا البيئة، ومن منطلق هذا الفهم بأن الأجهزة العليا للرقابة تتطلع إلى التعلم وتبادل الخبرات والعمل مع غيرهم من المهنيين بشأن القضايا البيئية والحوكمة البيئية، وخارجياً قد تحسن التعاون في السنوات الأخيرة، وتم التصدي لأكثر المشاكل البيئية العالمية من خلال حلول متعددة الأطراف والأنشطة متشابكة : النمو السكاني وتزايد الضغوط من أجل الغذاء، يبدأ بعض المراجعين مجرد بداية لعمليات المراجعة البيئية التي تشهد ارتباطات بين استخدام الموارد الطبيعية والحد من الفقر بحلول عام 2020، فإن المزارعين في جميع أنحاء العالم في حاجة إلى إنتاج نسبة إضافية 40% من الحبوب لإطعام الجميع . وسيكون الفهم الأفضل لتغير المناخ، وتقييم الموارد المائية المتاحة، والإنذار المبكر ضد الكوارث الطبيعية حيوياً للزراعة المستدامة .

بالنسبة لأولئك الذين لم يعتادوا على الأجهزة العليا للرقابة، والمراجعة، أو المراجعة البيئية حاول هذا التقرير إزالة الغموض عن المراجعة البيئية وشرح فوائدها، مع الاعتراف بأن كوكبنا هو تحت ضغط كبير، تتعهد الأجهزة العليا للرقابة بالحوكمة البيئية والمساءلة، الأجهزة العليا للرقابة ومجموعة عمل مراجعة البيئة يوجهون دعوة إلى جميع المنظمات التي لديها تعهد مماثل، للبدء في اتخاذ خطوات تعاونية : الملحق رقم (19) أسئلة مطروحة كثيراً :

إرشاد سريع للممارسين :

يطالب العديد من المراجعين الذين أسهموا بالمعلومات في هذه الدراسة بإيجاد حلولاً للمشاكل وتساعد العشر أسئلة التالية في حل بعض التحديات الشائعة في المراجعة البيئية :

السؤال الأول : كيف تستطيع الأجهزة العليا الرقابية بناء القدرة والمهارات والمعرفة لتنفيذ عمليات مراجعة بيئية ناجحة ؟

السؤال الثاني : ما الذي يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة معرفته لإجراء أول عملية مراجعة بيئية خاصة به ؟

السؤال الثالث : متى ولماذا تكون عمليات المراجعة البيئية التعاونية مناسبة ؟

السؤال الرابع : كيف تستطيع الأجهزة العليا الرقابية استخدام الخبراء الخارجيين ؟

السؤال الخامس : ما هي بعض العقبات النمطية التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة عند إجراء المراجعة وكيف يمكنه التعامل معها ؟

السؤال السادس : ما هي التصرفات الحكومية التي يمكن مراجعتها وما هو المنهج الذي يجب أن يستخدمه الجهاز الأعلى للرقابة ؟

السؤال السابع : كيف تشارك الأجهزة العليا الرقابية في التحقق من والاستعلام عن جوانب التنمية المستدامة ؟

السؤال الثامن : كيف تدمج الأجهزة العليا الرقابية المراجعة البيئية في أعمالها ؟

السؤال التاسع : كيف يمكن للأجهزة العليا الرقابية زيادة تأثير المراجعة البيئية ؟

السؤال العاشر : كيف يمكن للأجهزة العليا الرقابية والمنظمات البيئية غير الحكومية العمل معاً ؟

في نهاية كل سؤال توجد قائمة بالمصادر الإضافية ويمكن إيجاد غالبية المصادر على الموقع الإلكتروني "لمجموعة عمل المراجعة البيئية" <http://www.environmental.auditing.org> .

تم الحصول على المعلومات بخصوص الأسئلة السابقة من الأجهزة العليا للرقابة والمراجعين الذين أسهموا بخبراتهم في هذا التقرير ومن مادة سبق لمجموعة عمل المراجعة البيئية نشرها، عموماً يعتمد البحث على ممارس مهنة المراجعة البيئية يسردون تجاربهم من خلال المقابلات الشخصية والإستقصاءات والأبحاث .

وكما يحدث في كل الأبحاث فإن هذا التقرير يقتصر على تقديم صورة شاملة للمراجعة البيئية في مجتمع الأنتوساى .

السؤال الأول : كيف تستطيع الأجهزة العليا الرقابية بناء القدرة والمهارات والمعرفة لتنفيذ عمليات مراجعة بيئية ناجحة ؟

الحصول على الالتزام من القمة : تساعد القيادة المركزية داخل الجهاز الأعلى للرقابة على نمو المراجعة البيئية فعلى سبيل المثال إذا كان لدى رئيس الجهاز الأعلى للرقابة اهتماماً بالقضايا البيئية أو يكون معنياً بالمشاكل التي تسببها نماذج التنمية الغير مستدامة فإن هذا يمكن أن يساعد في زيادة الاهتمام بالمراجعة البيئية داخل الجهاز الأعلى للرقابة .
إستراتيجيات على مستوى الهيئة :

* **شارك في مجتمع الأنتوساى الخاص بك** أكتشف ما تفعله الأجهزة العليا الأخرى للرقابة . هناك فرص قومية وعالمية للأجهزة العليا للرقابة كي تتعلم من عمل الآخرين فقد ساعدت مجموعات العمل الإقليمية للمراجعة البيئية داخل مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية بالمشاركة في المعلومات والتعلم وتشارك الأجهزة العليا للرقابة بانتظام بأفضل الممارسات والدروس المستفادة والنقط الإرشادية .

* **تطوير وحماية شبكة عمل الخبراء والمنظمات** أن بناء والاستعانة بمشورة شبكة عمل من الخبراء والمنظمات وليس هاماً فقط لأول مراجعة بيئية ولكن يجب أن يكون نشاطاً مستمراً،

وتستكمل بعض الأجهزة العليا الرقابية مراجعاتها البيئية بتدعيم شبكة عمل من الخبراء تتناول موضوعات بيئية محددة وهذا يمكن أن يساعد المراجعين في توسيع عملهم فيما وراء المسائل الإدارية لمخاطبة المسائل الأخرى ذات المعنى فيما إذا كانت الإدارات والوكالات الحكومية تركز على القضايا الصحيحة أم لا وما إذا كانت تتناول المشكلات بطريقة معقولة أم لا .
* وضع إستراتيجية للمراجعة البيئية :

يمكن للأجهزة العليا للرقابة بناء القدرة بمراعاة استجاباتهم الإستراتيجية لجدول أعمال التنمية المستدامة ومن المحتمل أن يختلف الاهتمام تجاه القضايا المختلفة بين الأجهزة العليا للرقابة، ومع ذلك فإن الخطة الإستراتيجية تعمل كدليل للمراجعات المستقبلية وتسمح للأجهزة العليا للرقابة أن تحدد الوقت والأفراد والموارد الأخرى المطلوبة .
* كن على دراية مصادر المعلومات البيئية وظروف القضايا البيئية :

تعتبر التشريعات البيئية والبيانات العلمية والإحصائيات من بعض أهم مصادر المعلومات البيئية بالنسبة للمراجعين بالإضافة إلى أن المعلومات التي يمكن استخدامها لوصف حالة البيئة في وقت محدد يمكن أن توفر اتجاهاً ذا قيمة للجهاز الأعلى للرقابة الذي يحاول تحديد الموضوعات الجديرة بالمراجعة، ولكي نفهم ظروف القضايا البيئية بصورة أفضل فمن المستحسن التشاور مع الهيئات الحكومية أو المنظمات المشاركة في إدارة وتنظيم القضايا أو البرامج ذات الصلة ، والأكثر من ذلك إذا كان ذلك ممكناً، التشاور مع الخبراء الخارجيين في عملية التخطيط الإستراتيجي لأنهم قد يقدمون رؤية مستقبلية في القضايا والبرامج البيئية .
* اختيارات التدريب

* تدريب مجموعة عمل مراجعة البيئة - مبادرة تنمية الأنتوساى : قدمت مجموعة عمل مراجعة البيئة بالتعاون مع مبادرة تنمية الأنتوساى برنامجاً تدريبياً للأجهزة العليا للرقابة التي تبدي اهتماماً بالبدء في مراجعة البيئة وهذه الدورة المستمرة لأسبوعين متاحة باللغتين الإنجليزية والأسبانية تم تقديمها في العديد من الأقاليم وقد أطلق هذا البرنامج التدريبي مبادرات أخرى : الأجهزة العليا للرقابة تطور المواد الإرشادية للمراجعة البيئية الخاصة بها، بإدارات الأجهزة العليا للرقابة بإجراء أول مراجعة بيئية خاصة بها، بالإضافة إلى أنها تستخدم الدورة التدريبية لمجموعة عمل مراجعة البيئة ومبادرة تنمية الأنتوساى كأساس لعقد دورات تدريب إضافية لأعضائها، مواد الدورة التدريبية - بما فيها دليل المحاضر - متاحة على قرص صلب مدمج باللغة الإنجليزية ويمكن للأجهزة العليا للرقابة طلبه عن طريق http://www.idi.no/list_of_courses.details.php?pid=3,else.karin.kristensen الاتصال بمبادرة تنمية الأنتوساى .
@ idi.no

*** التوأمة أو تبادل البرامج مع الأجهزة العليا للرقابة الأكثر خبرة :**

الاتصال بالأجهزة العليا للرقابة التي لديها خبرة بمراجعة البيئة ويمكن للمراجعين الحصول على معرفة قيمة من خلال العمل في مراجعة مع مراجعين متمرسين ومحنكين في شؤون البيئة .

*** المشاركة بالتجارب في مجموعات العمل الإقليمية للمراجعة البيئية :**

تم إنشاء مجموعات عمل إقليمية للمراجعة البيئية في ستة أو سبع أقاليم للأنتوساى، المنسقون الإقليميون هم : جنوب أفريقيا للناطقين بالإنجليزية من منظمة الأجهزة العليا الرقابية بأفريقيا (أفروساى)، ومصر لمنظمة الأجهزة العليا الرقابية العربية (أرابوساى)، والصين لمنظمة الأجهزة العليا الرقابية لآسيا (أسوساى) وبولندا لمنظمة الأجهزة العليا الرقابية بأوروبا والبرازيل لدول أمريكا الجنوبية (أولاسيفز)، ونيوزلندا لدول جنوب المحيط الهادي (سباساى) .

مصادر إضافية :

- آلية تنسيق مؤثرة ، ضمان قوى لبناء وإدارة المراجعة البيئية (الصين) مجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البيئة ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007.
- مراجعة التنوع البيئي بمكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة (الولايات المتحدة) ، مجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البيئة ورقة الاجتماع التاسع لورشة العمل 2004 .
- مراجعة إدارة النفايات الطبية (جنوب أفريقيا) مجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة البيئة ورقة

السؤال الثاني : ما الذي يحتاج الجهاز الأعلى للرقابة معرفته لإجراء أول عملية مراجعة بيئية خاصة به ؟

استخدام التفويض الموجود :

ليس ضرورياً وجود تفويض محدد للمراجعة البيئية فالمراجعة المالية ومراجعة الالتزام والمراجعة النظامية ومراجعة الأداء يمكن تطبيقها ضمناً في المراجعة البيئية . والمراجعة البيئية مثل أي مراجعة أخرى يجريها الجهاز الأعلى للرقابة في مجال محدد .

حافظ على ضيق مجال المراجعة :

قد يكون من الأفيد المحافظة على ضيق مجال المراجعة عند إجراء أول مراجعة بيئية وهذا يعتبر منهجاً مفيداً لأنه يسمح للمراجعين بتجميع المعرفة وتحديد الموضوعات المتشابهة ولكن الأكثر تعقيداً للمراجعات المستقبلية، كما يجب أن نضع في البال النقاط المحددة في السؤال الأول وتوجد مجالات تعتبر امتدادات لمنطقية للعمل الحالي ونبور أهداف المراجعة مبكراً .
التشاور مع الخبراء :

يمكن أن يكون استخدام خبراء البيئة مفيداً عند مراجعة مجال جديد . (المزيد من المعلومات عن استخدام الخبراء راجع السؤال رقم 4) .

التعاون مع جهاز أعلى للرقابة :

يمكن للأجهزة العليا الرقابية اكتساب الخبرة في المراجعة البيئية بالتعاون مع جهاز أعلى آخر للرقابة، وهناك مثال على ذلك في مراجعة النفايات الصلبة التي قامت بها كل من كينيا وأثيوبيا وغانا وموريشيوس وجنوب أفريقيا عام 2005 .
استغلال الموارد في المجتمع الدولي لمراجعي البيئة :

أبدت عدة أجهزة عليا للرقابة ملحوظة أن موارد مجموعة عمل المراجعة البيئية توفر مساعدة قيمة فعلى سبيل المثال الدليل الإرشادي لإجراء مراجعات الأنشطة بمنظور بيئي (2001) يحتوى على ملحق عن تأسيس معايير فنية للمراجعات البيئية .
تحديد أفضل منهج لمراجعة تصرفات الحكومة :

يمكن أن يكون ذلك تحدياً ويعتمد على قدرة وتفويض الجهاز الأعلى للرقابة ويقدم السؤال رقم (6) أمثلة عن كيفية تناول الأجهزة العليا للرقابة نفس الموضوع بصورة مختلفة .

مصادر إضافية :

- * ترتيبات المسائلة فيما يتعلق بالنفايات الصلبة - مراجعة تعاونية استدلالية (كينيا - جنوب أفريقيا) مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة - ورقة الاجتماع العاشر لورشة العمل .
- * مراجعة إدارة النفايات الطبية (جنوب أفريقيا) مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة ورقة الاجتماع الثامن لورشة العمل 2003 .
- * المراجعة البيئية - التجربة الأوغندية (أوغندا) مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة

السؤال الثالث : متى ولماذا تكون المراجعات البيئية التعاونية مناسبة ؟

هناك أنواع مختلفة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة - وصف برنامج مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية بعنوان "كيف يمكن أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية" لعام 1998 ثلاثة أنواع للتعاون :

• **مراجعات مشتركة :**

ينفذها فريق مراجعة واحد يتكون من مراجعين من جهازين أعلى للرقابة أو أكثر يقوم بإعداد تقرير منفرد لنشره في كل الدول المشاركة .

• **مراجعات متناسقة :**

أما مراجعة مشتركة بتقارير منفصلة أو مراجعة متزامنة بتقرير منفرد بالإضافة لتقارير قومية منفصلة .

• **مراجعات متزامنة :**

وتعرف أيضاً بالمراجعات المتوازية ويتم تنفيذها في نفس الوقت من قبل جهازين أعلى للرقابة أو أكثر باستخدام فرق مراجعة منفصلة تقوم بتقديم تقاريرها فقط لجمعياتها العمومية أو حكوماتها وتكون فقط على الملاحظات التي تخص بلادها .

المراجعات التعاونية تكون مناسبة للمواقف التالية :

- قضية بيئية عبر الحدود أو أداة سياسة عبر الحدود :

المناطق المحمية المتجاورة ودروب هجرة الحيوان وملوثات الأداء هي أمثلة للقضايا البيئية عبر الحدود، فالنهر الذي يفصل بلدين غالباً ما يتطلب تعاون البلدين في السيطرة على وسائل المواصلات والزراعة والمصايد وتعتبر بعض المشكلات عبر الحدود مثل ملوثات الهواء والسلالات المعرضة للانقراض مشكلات عالمية وتحتاج في حلها إلى أدوات سياسية دولية يتم الاتفاق عليها من قبل الدول في كل القارات تقريباً، وتسمى المراجعات التعاونية على أدوات السياسة الدولية عادة بالاتفاقيات البيئية الدولية، وتشمل السمات المميزة التي تدعم المراجعات التعاونية على الاتفاقيات البيئية الدولية ما يلي : أهداف الاتفاقيات البيئية الدولية تقوم على قرارات وتعاون الدول المشتركة ومعايير مراجعة متعارف عليها ومناهج مماثلة وجدول

- **مساعدة الأجهزة العليا للرقابة في التعلم من خبرات بعضها البعض :**

زمنية للتنفيذ الداخلي وطبيعة عبر الحدود للمشكلة البيئية .

تستطيع الأجهزة العليا للرقابة عن طريق المشاركة في علم منهج المراجعة ووسائل تناول الموضوع والمهارات بين المراجعين أن تستخدم المراجعات التعاونية لبناء قدرة مراجعة بيئية، وقد ساعد المراجعون البريطانيون المكتب الوطني للمراجعة في بلغاريا بمراجعتهم على تنفيذ أنشطة المحليات في إدارة النفايات الصلبة .

* المشاركة في تمويل البرامج البيئية من قبل دولتين أو أكثر .

مصادر إضافية :

- مراجعة أداء الإدارة منع وتخفيف أثار الفيضانات على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية في حكومة تنزانيا - دراسة حالة - الفيضانات في مقاطعة بابتى (تنزانيا) مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- ترتيبات المساءلة فيما يتعلق بالنفايات الصلبة - مراجعة تعاونية استدلالية - (كينيا / جنوب أفريقيا) مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع العاشر لورشة العمل 2005.
- مراجعة تنفيذ بنود اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق - اتفاقية هلسنكي (الدانمارك) مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع العاشر لورشة العمل 2005 .
- مراجعة نشاط غرفة المحاسبة للإتحاد الروسي في مجال استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة (الإتحاد الروسي) مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- مراجعة الوسائل المساعدة المتعلقة بتشيرنوبل (أوكرانيا) مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .

السؤال الرابع : كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة استخدام خبراء خارجيين

يمكن أن يكون الخبراء الخارجيين ذوى فائدة في مراحل مختلفة من المراجعة البيئية، وتستخدم الأجهزة العليا للرقابة الخبراء الخارجيين للأغراض التالية :

*** تحديد قضايا معينة أو موضوعات مراجعة :**

يمكن للخبراء الخارجيين إساءة النصح بخصوص القضايا الحالية أو المحتملة أو تحديد عمل رئيسي لجهاز أعلى للرقابة، ويمكن للخبراء تحديد قضايا لعرضها على الجمعيات العمومية ويمكنهم أيضاً تحديد قضايا بيئية بارزة وقضايا التنمية المستدامة أمام الأجهزة العليا للرقابة

لوضعها في الاعتبار، وهناك فريق من المستشارين لبعض الأجهزة العليا للرقابة يتكون من كبار مفكري الحوكمة والسياسة في موضوعات تشمل البيئة ويمكن أن يجتمع هذا الفريق بانتظام (لقاءات سنوية أو نصف سنوية) لمناقشة قضايا وموضوعات مراجعة محتملة، ويمكن للخبراء تحديد أهم جوانب موضوع بيئي كبير للمراجعة وفيما يتعلق بالدليل الإرشادي في مراجعة معينة أو موضوع بيئي يستطيع الخبراء الخارجيون مساعدة المراجعين في تحديد نطاق المراجعات في مجال يمكن التعامل معه وتقديم دليل إرشاد لأهداف المراجعة وتحديد المجالات عالية المخاطر أو العوظل أو الأخطار الخبراء للتقارير عنها بأداء الحكومة :

يمكن تجميع آراء الخبراء في موضوع مراجعة محددة وتقييم بيئي محدد أو موضوع بيئي معين ، فقد تم استخدام الخبراء لتقييم الاستخدام المستدام لمصدر طبيعي تم فحصه في مراجعة ما وعادة ما يرتبط الخبراء بالجامعات ويمكن وضع الآراء التي يقدمها الخبراء في ملاحق بتقرير المراجعة .
* التعاون مع من يقوم بالمراجعة أو استكمال عمل معين نيابة عن الجهاز الأعلى للرقابة :

قد يساعد الخبراء بصورة مباشرة في فحص أنواع معينة من أعمال المراجعة فعلى سبيل المثال تلقت محكمة المراجعة بهولندا مساعدة من معهد بحوث بيئية في مراجعة شبكة العمل البيئية الوطنية، فقد قام المعهد بتحليل أنظمة المعلومات الجغرافية لتقييم الأحوال البيئية وترابط شبكة العمل البيئية الوطنية .
* مراجعة ونقل التقارير بعد نشرها :

يمكن استشارة الخبراء بعد نشر التقرير ويمكنهم إهداء النصح بخصوص التفاصيل الفنية عند قياس تأثير أعمال المراجعة الخاصة بهم .

المخاطر المرتبطة باستخدام الخبراء الخارجيين - يظل الجهاز الأعلى للرقابة مسئولاً عن التأكد من تطبيق معايير المراجعة وهذا يعنى أنه لابد أن يحصل المراجع على تأكيد معقول عن سمعة وأهلية الخبير بالإضافة إلى أنه من الضروري التأكد من عدم وجود علاقات حميمة مع الجهات الخاضعة للرقابة، ويمكن أن يكون ذلك موضع تحدى في بلد أصغر .

مصادر إضافية :

- * مراجعة أداء عن التنوع البيئي - بعض الدروس المستفادة (النرويج) مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007.
- * مراجعة اندفاع الطمي الحار فى سيدورجو - شرق جافا (أندونيسيا) مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007.
- * شبكة العمل البيئية الوطنية - تقرير محكمة المراجعة بهولندا 2006 .

السؤال الخامس : ما هي بعض العقبات النمطية التي تواجه الجهاز الأعلى للرقابة عند إجراء المراجعات وكيف يمكن التعامل معها ؟

تشير العديد من نتائج المراجعات البيئية إلى وجود قصور في توافر واستمرارية واعتمادية المعلومات - أن القصور في المعلومات التي تحتفظ بها أو تخرجها الوكالات الحكومية يمكن أن يجعل من عملية جمع أدلة الإثبات عمل أكثر تحدياً، وللمساعدة في تقليل بعض أوجه القصور يمكن للمستندات الإرشادية من مجموعة عمل المراجعة البيئية وموقعها الإلكتروني (التركيز على النفايات والتركيز على المياه) توجيه المراجعين لقواعد البيانات الخارجية الخاصة بالإحصائيات البيئية المختلفة من المنظمات الدولية، وقد استخدمت عمليات المسح الإلكترونية لجمع المعلومات واختبار صلاحية النتائج الرئيسية للمراجعة، وذلك بإرسال النتائج للجهات الخاضعة للمراجعة، ويعتبر إجراء المسح البسيط غير مكلفاً ويمكن أن ينتج عنه أدلة إثبات إضافية مفيدة، كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة - باعتباره ملاذاً أخيراً - إعداد تقرير عن نقص المعلومات كواحدة من نتائج المراجعات. يمكن أن تكون "أهداف متحركة" - قد يكون من الصعب أن نكون محايدين تجاه بعض مجالات الموضوعات البيئية المعقدة في تقرير مراجعة منفرد ويعتبر تغير المناخ مثلاً جيداً للموضوع الرئيسي المعقد ، بالإضافة إلى أنه يمكن

اعتبارهم "أهدافاً متحركة" - بمعنى أن أي مقترحات جديدة تجاه المعايير البيئية أو أي معلومات علمية جديدة قد تنشأ أثناء إجراء عملية المراجعة، وقد تناول المكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة قضية كبرى في إجراء مراجعته للوائح النفايات وذلك بالتركيز على الأدوار التشغيلية الرئيسية لوكالة البيئة والتي يعلمون جيداً أن هناك مشكلة ما بخصوصها أو كان هناك مستوى عال من الاهتمام العام بها، والميزة العامة من هذا الاتجاه هو أن الأمور التشغيلية أقل عرضة للخضوع للتحرك من سياسة البناء الهرمي. قد يخلق تحديات - أحياناً تتم المشاركة في المسؤولية داخل المسؤولية في القضايا البيئية - أحياناً تتم المشاركة في المسؤولية عن القضايا البيئية من قبل مستويات عديدة في الحكومة وربما حتى ممثلي القطاع الخاص، فإذا لم يكن للجهاز الأعلى للرقابة تفويضاً لمراجعة هؤلاء الممثلين المختلفين فقد يكون من الصعب تحديد أسباب الأداء الغير مرضى وعمل توصيات محددة للتحسين، وقد حدث مثلاً لهذا التحدي في مراجعة التنوع البيئي بمكتب المراجع العام الكندي، ففي كندا يكون التنوع البيئي مسؤولية المستويات المتعددة في الحكومة، مع ذلك فقد كان مكتب المراجع العام الكندي مقتصرًا على مراجعة قلمسقلواستمرالغيرالبيئيةللمتراجعية التنوع البيئي الكندي بفحص الجوانب التي تتطلب ترتيبات مع المستويات الدنيا في الحكومة وتشمل : التنسيق الفيدرالي الإقليمي - المحلى وعلم التنوع البيئي والمعلومات وتخطيط الإدارة، وهناك اختيارات أخرى وهي مراجعة ترتيبات المساءلة أو سلامة حقوق الدخول الموجودة في برامج .

مصادر إضافية :

- مراجعة تغير المناخ - التجربة الكندية (كندا) - مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- مراجعة التنوع البيئي : الدليل الإرشادي للأجهزة العليا للرقابة - مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية 2007 .
- تجربة كندا في مراجعة التنوع البيئي (كندا) مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع العاشر لورشة العمل 2005 .
- إدارة النفايات الخطيرة في نيوزيلندا (نيوزيلندا) مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الثامن لورشة العمل 2003 .
- حماية العامة من النفايات (المملكة المتحدة) مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الثامن لورشة العمل 2003 .
- إدارة النفايات الطبية في مستشفيات الطوارئ (بتسوانا) مجموعة عمل الأنتوساى للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007.
- إصدار المشروع التجاري للمملكة المتحدة : وسيلة جديدة لمحاربة تغير الطقس مجموعة

السؤال السادس : ما هي التصرفات الحكومية التي يمكن مراجعتها وما هو المنهج الذي يجب

٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

- هناك عدة وسائل لمراجعة نفس الموضوع اعتماداً على قدرة وتفويض الجهاز الأعلى للرقابة قد يكون واحداً أو أكثر من هذه الاتجاهات كجزء من نقاط الاستفسار للمراجعة - أسئلة قابلة للبحث وأهداف المراجعة مناسباً .
- * محاسبة دقيقة لكل الصناديق البيئية والخصوم .
 - * ثغرات أو عدم تناسق في التشريعات البيئية .
 - * تأثير الأنشطة الحكومية على المخرجات البيئية .
 - * التنسيق أو عدم التنسيق بين أنشطة الوكالة .
 - * جودة مؤشرات الأداء .
 - * جودة إعداد التقارير .
 - * أداء الوكالات والإدارات البيئية .
 - * المساءلة الإدارية .
 - * الالتزام بالقواعد والتشريعات واللوائح والسياسات الداخلية والخارجية .

فحص مسؤوليات جهة معينة في الحكومة :

هذا الاتجاه يعمل بصورة أفضل حينما يتم تحديد دور الإدارة أو الوكالة المعنية لمواجهة تحديات القضايا أو البرامج البيئية الكبيرة والتي هي مسئولية أكثر من جهة حكومية واحدة، يمكن للأجهزة العليا للرقابة البحث عن أدوار محددة كقائد استراتيجي أو ممول أو منسق أو

معاون أو باحث أو منفذ وتستطيع الأجهزة العليا للرقابة فحص دور الجهة الحكومية من منظور مالي والتزامي وأدائي .

التنسيق بين مراجعات قضايا ما :

قد تقرر العديد من الأجهزة العليا للرقابة أنها كلها مهتمة بمراجعة قضية معينة وقد تأتي القضية المشتركة من اتفاقية بيئية دولية تشترك فيها كل الدول، على سبيل المثال بالنسبة لموضوع التلوث بزيت البترول من السفن هناك اتفاقية بيئية دولية (اتفاقية ماربول - الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن) واتفاقية إقليمية (اتفاقية هلسنكي - اتفاقية حماية البيئة البحرية لمنطقة بحر البلطيق) وفيما يلي أربعة اتجاهات لمراجعة التلوث بزيت البترول من السفن :

* **تعاون سبعة أجهزة عليا للرقابة في إجراء مراجعات متوازية عند التلوث البحري من السفن :**

من عام 2002 - 2003 أجرت الأجهزة العليا للرقابة من قبرص واليونان وإيطاليا ومالطا وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة مراجعة متوازية عن التلوث البحري من السفن وكانت معايير المراجعة للدول السبع قائمة على الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن في البحار والمعروفة باتفاقية ماربول 78/73، وهذه الاتفاقية ملزمة لكل الدول المشتركة في المراجعة وكذلك لحوالي 130 دولة أخرى ، وقد وضعت الأجهزة العليا للرقابة مشروع معايير مراجعة يغطي أهم الجوانب لمنع والتعامل مع التلوث الناتج عن السفن ، واتخذ كل جهاز أعلى للرقابة قراره الخاص بشأن الجوانب المزمع مراجعتها وقد تضمن التقرير المشترك النتائج فيما يتعلق بنوعية تفتيش الدول السبع للسفن والتسهيلات التي قدمتها موانئ الوصول للتعامل مع نفايات السفن والاستعداد للحوادث (خطط الطوارئ) ومقاواة المخالفين كما تضمن التقرير المشترك أيضاً جزء منفرد لعرض نتائج مجموعة السبع أجهزة العليا للرقابة ، وقد استخدمنا ماريتوبيا - *** المكتب الوطني للمراجعة في مالطا قام بأداء مراجعة تنفيذ السياسة الوطنية لمنع والتعامل وهي دولة خيالية لتوضيح تطبيق أفضل الممارسات الموجودة في مراجعة الدول السبع .**

مع التلوث (اتفاقية ماربول 78/73) - مراجعة الأداء للحكومة المالطية كان واحداً من السبع مراجعات المتوازية طبقاً لاتفاقية ماربول 78/73 والتي كانت تقيم ما إذا كان تم تنفيذ وسريان السياسة الوطنية فيما يتعلق بمنع والتعامل مع التلوث أم لا وما إذا كانت إجراءات الحكومة لمنع التلوث من السفن فعالة ومؤثرة أو لا وإجراءات الحكومة للتعامل مع التلوث من السفن في حينها وفعالة أو لا، وقد اكتشفت عملية المراجعة أن إجراءات منع والتعامل مع التلوث من السفن كانت بوجه عام في محلها، مع ذلك تم تحديد بعض أوجه القصور - على مستوى الإدارة بصورة أساسية - مما قلل من كفاءتها ، وألقى التقرير بالضوء على

عدد من نقاط الضعف فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الحكومة لمنع التلوث من السفن كما أن بعض السياسات التشغيلية والإجراءات لم يتم توثيقها ومعلومات الإدارة المتاحة لم تكن كافية .

- * **عملية مراجعة دانمركية** تدرس فعالية الإجراءات التي تم اتخاذها لاكتشاف التلوث الناتج عن زيت البترول ولتحديد ومقاضاة الملوثين - قام مكتب المراجعة بتقييم ما إذا كانت جهود المراقبة منظمة أو لا، وما إذا كان تم تحديد مصدر التلوث أو لا وما إذا كان تم معاقبة المخالفين أم لا، وقد كشفت عملية المراجعة أن جهود مكافحة التلوث من زيت البترول في البحر لم تكن مؤثرة بوجه عام وأن جهود المراقبة لم تتمكن من تأكيد اكتشاف بقع زيت البترول ولم يتم تحديد مصدر التلوث إلا في حالات قليلة جداً وأن عدد الذين تم عقابهم من الملوثين لم يزد **عملية مراجعة كندية قامت بفحص "الإدارة الرئيسية"** قام مكتب المراجع العام الكندي بإجراء عملية مراجعة أداء عن الإدارة الرئيسية لاتفاقية ماربول عام 2004 وكان الغرض من ذلك تحديد ما إذا كانت "الإدارة الرئيسية" - وزارة النقل بكندا - تعلم لأي مدى قد تم تحقيق الأهداف الأساسية المحددة لاتفاقية ماربول أو لا، وقد لاحظت عملية المراجعة أنه كان هناك دليل إثبات محدود أن الإدارة قامت بتحليل المشكلة وتقييم فعالية البرامج الموضوعة للوقاية والمراقبة أو حدوث بوضوح ما هي النتائج البيئية التي يمكن توقعها من هذه البرامج، وقد قبلت وزارة النقل بكندا التوصيات لتحديد الأداء البيئي وتوقعات النتائج من أنه يمكن تحقيق برامج مراقبة ومنع تلوث المحيط بزيت البترول بصورة معقولة .

مصادر إضافية :

- أكاج - سباسي - وقائع اجتماع مجموعة العمل الإقليمية للمراجعة البيئية 2002
<http://www.spasai.org/minutes-of-meetings/>
- مراجعة تنفيذ أحكام اتفاقية حماية البيئة البحرية بمنطقة بحر البلطيق - اتفاقية هلسنكي (الدانمارك) - مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع العاشر لورشة العمل 2005 .
- الاتفاقيات البيئية الدولية (كندا) - تقرير المفوض العام للبيئة والتنمية المستدامة 2004 الفصل الأول
[http://www.oag-bvg.gc.ca/domino/reports.nsf/html/c\(2004\)_ce.htm#ch](http://www.oag-bvg.gc.ca/domino/reports.nsf/html/c(2004)_ce.htm#ch)
- التلوث البحري من السفن (تركيا) الحلقة الأساسية للأوساي - ورقة المراجعة البيئية 2005 .
- التلوث البحري من السفن (تقرير مشترك عن المراجعات الوطنية 2002-2003) محكمة المراجعة بهولندا .
- منع والتعامل مع التلوث من السفن في البحر والموانئ (مالطا) تقرير المراجع العام يوليو 2003 .

هذا مجال بارز للأجهزة العليا للرقابة فالبعض لديه الخبرة بينما يحاول البعض الآخر التعلم من الممارسات الحالية . قياس وإعداد التقارير عن قابلية الاستدامة - يصف هذا النوع من التقارير - في أضييق صورة - إطار عمل قياس وإعداد التقارير عن الأداء التنظيمي مقابل المؤشرات الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهناك تعريف أوسع يشمل كل القيم والقضايا والعمليات التي يجب أن تتناولها المنظمات لخلق قيم اقتصادية واجتماعية وبيئية ولتقليل أي أضرار تنشأ عن أنشطتها إلى الحد الأدنى، ويعتمد المنهج الذي ينتهجه الجهاز الأعلى للرقابة

لتنفيذ التحقق من "إعداد التقارير، عن قابلية الاستدامة" على ظروف البلاد .
وقدما يلي بعض الأمثلة لأعمال المراجعة التي تبدأ الأجهزة العليا للرقابة في مواجهتها :

السؤال السابع : كيف تشارك الأجهزة العليا للرقابة في التحقق من الاستعلام عن جوانب

التنمية المستدامة ؟

مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة

مراجعة تقارير "الخط السفلي الثلاثي" :

أجرى المكتب الوطني الإستراتيجي للمراجعة عملية تحقق مستقلة لتقارير "الخط السفلي الثلاثي" لعدة إدارات وتتضمن تقارير "الخط السفلي الثلاثي" إعداد تقارير عن الأداء الإقتصادي والبيئي والإجتماعي، وقد واجه المراجعون بعض التحديات الشائعة عند التحقق من معلومات قابلة للاستدانة تشمل ما يلي :

- نقص معايير التقيؤض ومعايير التقيؤم .
- نقص المعلومات المتاحة لتقيؤم الأداء .
- نقص وضوح المعلومات المعروضة .
- الحاجة لوضع أساس سليم للقرارات المادية .
- الحاجة لحل قضايا المراجعة فيما يتعلق بنشر تقرير قابلية الاستدانة .
- الحاجة لتطوير مهارات الخبراء المطلوبة للتحقق من معلومات قابلية الاستدانة .

مراجعة "الحسابات الخضراء" :

الحسابات الخضراء مطلوبة في الدانمارك في الصناعات شديدة التلويث وهي تحتوي معلومات عما يدخل في منتجات شركة ما مثل المواد الخام والطاقة والمياه ونوع وكمية السموم الملوثة والتي تشكل جزءاً من عملية الإنتاج وكذلك ما يخرج منها في الهواء والمياه والتربة، وبسبب طبيعة بعض الأجهزة العامة تكون الحسابات الخضراء أيضاً جزءاً من متطلباتها، وقد قام مكتب المراجعة الوطني بالدانمارك بمراجعة وتقيؤم شكل ومحتوى الحسابات الخضراء الحكومية، وفحص إلى أي مدى تتضمن عملية الإدارة هذه الحسابات، وقد كشفت عملية المراجعة أن الحسابات الخضراء في الأجهزة العامة تختلف في الشكل والمضمون ولكن غالبية الأجهزة المختارة كانت قادرة على إظهار جهود بيئية إيجابية بسبب الحسابات، وقد اكتشف المراجعون أيضاً الحاجة إلى تدعيم الحسابات الخضراء والإدارة البيئية في الدولة وأن الحسابات الأجهزة العليا للرقابة تفحص محاسبة الموارد الطبيعية : لابد أن تكون قائمة على مفاهيم ومعايير ومنهجية ثابتة وأخيراً كشفت عملية المراجعة أن هناك بناء قدرة الأجهزة العليا للرقابة في محاسبة الموارد الطبيعية : حاجة لتبسيط عملية إعداد التقارير عن المعلومات البيئية .

قامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بفحص كيفية استخدام محاسبة الموارد الطبيعية في إجراء عمليات المراجعة وقد عقد المراقب والمراجع العام في الهند بالاشتراك مع إدارة الإحصائيات الحكومية الهندية ورشة عمل لتعليم المراجعين كيفية تقيؤم الموارد الطبيعية . وقد تضمنت القضايا التي تم مناقشتها إهلاك الموارد الطبيعية وإجمالي الناتج المحلي الأخضر والمؤشرات البيئية والارتباط السوقي وغير السوقي بالموارد الطبيعية، وتعتبر محاسبة

الموارد الطبيعية وسيلة لخلق الارتباط بين البيئة والاقتصاد بجمع البيانات في إطار عمل

محاسبي، ويمكن أن تكون محاسبة الموارد الطبيعية مناسبة لما يلي :

- * إظهار المساءلة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية .
- * تحديد المشاكل البيئية مثل استنزاف الموارد .
- * تحليل سياسة الحكومة .
- * مراقبة التنمية المستدامة .
- * وضع مؤشرات (اقتصادية شاملة) للأداء البيئي أو الرخاء .
- * وضع نقاط إرشادية لقياس الناتج القومي لبلد ما .

* قياس تكلفة الموارد الطبيعية :

قام المراقب العام بكولومبيا بتنفيذ دراسة أرفقت القيمة الاقتصادية بالتربة في حوض نهر ريو بلانكو وقد ساعدت هذه الطريقة في حساب قيمة التربة بخصم المنتجات الزراعية والوسائل الأخرى لفقدان المواد الغذائية، وهذه الطريقة قد ساعدت أيضاً في التنبؤ بالمشاكل البيئية للنهر .

التقييم :

هناك جهد متنامي لقياس المخاطر والتكاليف الناشئة عن الأنشطة الإنسانية على بيئتنا الطبيعية والتقييم هو عملية عرض قيمة لبضاعة أو خدمة معينة في سياق معين يمكن قياسه عادة بما في ذلك الإجراءات البيئية والاجتماعية .

مصادر إضافية :

- التقرير السنوي للتنمية البيئية المستدامة (استراليا) تقرير مراجعة لمكتب المراجعة الوطني باستراليا 2002 - 2003 .
- ورشة عمل موجزة عن محاسبة الموارد الطبيعية (الهند) 2006 .
- الحسابات الخضراء والإدارة البيئية (الدانمارك) تقرير موجز لمكتب المراجعة الوطني بالدانمارك 2002 .
- محاسبة الموارد الطبيعية - مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية 1998 .
- حالة البيئة في بوتان - مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- تقرير عن القابلية للإستدامة - دور المراجعين ، عرض لمراجعي الكومنولث - المؤتمر العام نيوزيلندا 2005 .

السؤال الثامن : كيف تدمج الأجهزة العليا للرقابة المراجعة البيئية في أعمالها ؟

تدعيم المنهج الحالي للمراجعة لان المفتاح إلى النجاح هو البناء على ممارسات المراجعة الحالية وذلك لأن المراجعة البيئية ليست نوعاً جديداً للمراجعة، وقد قامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بوضع مواد إرشادية لكي يستخدمها المراجعون وفي بعض الأجهزة العليا الأخرى للرقابة يتم تدعيم الدليل الإرشادي بموظفين لديهم خبرة في المراجعات البيئية المتخصصة ويشمل بعض الوسائل للوصول للمنهج ما يلي: الأعلى للرقابة يكون مخصصاً لتقييم المخاطر ووضع معيار في كتيب المراجعة للجهاز البيئية داخل المراجعة .

* توفير دليل إرشادي عن تقييم المخاطر البيئية عند تنفيذ ممارسات تخطيط طويلة المدى وكذلك في مراحل تخطيط وإعداد عملية المراجعة وهذه الممارسة تساعد في تخطيط وتحديد مراجعات منفردة .

* عمل دورة تدريبية لمساعدة المراجعين في تطبيق أساليب تدمج البيئة .

* عمل كتيب مراجعة لإرشاد المراجعين عن كيفية مراعاة وفحص قضايا البيئة من خلال مسار التخطيط والفحص وإعداد التقرير كتابة .

* عمل وثيقة إرشادية توفر مادة تاريخية وعلمية عن البيئة متحدة مع أساليب مراجعة بيئية ومشروعات ومراجعات مختلفة ذات صفات بيئية تشمل قوانين وطنية ودولية ذات صلة وأمثلة مراجعة إقليمية ودولية .

تقنيات يمكن استخدامها داخل عملية المراجعة :

* تضيق مجال المراجعة حتى يسهل تدبيره - يمكن أن تكون الموضوعات البيئية متسعة تماماً لذلك لنبدأ بمراجعة على نطاق أصغر ومجال محدود والتعامل مع قضية بيئية أصغر بدلاً من موضوع بيئي أكبر، على سبيل المثال مراجعة إدارة النفايات الطبية بدلاً من محاولة

معالجة موضوع إدارة النفايات بأكمله، مراجعة السلالات العدوانية يندرج تحت الموضوعات الأوسع للتنوع البيولوجي .

* إيجاد مجالات تعتبر امتداداً منطقياً لعمل المراجعة الموجود - قرر مكتب المراجعة التابع لحكومة جزر تركس أند كايكوس التركيز على مجالين، كان الأول متسقاً ومتماشياً مع أجهزة تنظيمية تشمل صناديق الحماية "بينما قاموا في الثاني بفحص كمالية ونوعية البيانات المتاحة لمتخذي القرار وللعمامة في سياق النتائج المالية للتأثير البيئي لقرارات التنمية، وقد وصف مكتب المراجعة كلاً المجالين كامتداد منطقي لعمل المراجعة المالية والتنظيمية الحالي .

بعض الأجهزة العليا للرقابة تجعل من المراجعة البيئية أولوية إستراتيجية - أن تحديد الأهداف البيئية يوضح للأطراف المعنية التزام الأجهزة العليا للرقابة فقد حددت بعض الأجهزة العليا للرقابة اتجاه المراجعة الخاص بها علي المدى المتوسط والطويل . ويوفر هذا الاتجاه التركيز بالنسبة لعمليات المراجعة المستقبلية . ويمكن أن يدعم الاتجاه الرسمي الموضوعات الموجودة مثل الشفافية والمساءلة بينما يدمج الموضوعات التي تحوز علي اهتمام العمامة وتكون مسئولية الحكومة مثل البيئة والصحة وتغير المناخ والتنمية المستدامة .

تكوين فريق متخصص من مراجعي البيئة - قامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بتكوين فرق مراجعة بيئية وفي بعض الحالات يتم ذلك لدعم الأولويات الإستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة. في معظم الحالات يساعد فريق مراجعي البيئة في رأب الصدع في المعرفة البيئية ويمكن أن تتكون فرق المراجعة البيئية من أعضاء فنيين في المراجعة والمحاسبة والقانون والهندسة والتخطيط الحضري والأحياء والطب والاقتصاد من بين آخرين .

بعض الأجهزة العليا للرقابة تعمل بنظام النموذج - لاحظت الأجهزة العليا للرقابة أنها كلما أصبحت أكثر اشتراكاً في المراجعة البيئية يجب رؤيتهم يظهرهم التزاماً لمبادئ التنمية المستدامة وقد قامت بعض الأجهزة العليا للرقابة بمراجعة سياساتها وإجراءاتها وحددت أين تحسن أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي .

مصادر إضافية :

- اتجاهات المراجعة 2005 - مجلس المراجعة والتحقق بكوريا - يناير 2005 .
- الدليل الرابع للممارسة - اعتبارات بيئية متكاملة في عمل مراجعة الأداء - مكتب المراجع العام .
- مراجعة أداء محافظة الأوراق المالية لتدبير احتياجات المكتب الأخضر بالوكالات الحكومية باستراليا (استراليا) بمجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورقة العمل 2007 .
- مراجعة بيئية في نوتشل - دور مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي في المراجعة البيئية - مكتب المراجعة الوطني الأيسلندي - يناير 2004.

[http : // rikisendurskodun. Islindex. php? module = news & action = show & newsid = 13 & highlight = environmental 20% auditing 20% - in 20 o 20% nutshell & language = en](http://rikisendurskodun.is/index.php?module=news&action=show&newsid=13&highlight=environmental%20auditing%20-in%20o%20nutshell&language=en)

- المراجعة البيئية والمراجعة النظامية - مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية - يناير 2004 .
- الدليل الإرشادي لتنفيذ مراجعات الأنشطة من منظور بيئي - مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية 2001.
- منهج كيناو لبناء وإدارة المراجعة البيئية (كينيا) مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- التنمية المستدامة ودور مكتب المراقب والمراجع العام (بنيزولندا) مجموعة عمل الأنتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الثامن لورشة العمل 2003.
- إستراتيجية التنمية المستدامة لمكتب المراجع العام 2003 - 2006 - مكتب المراجع العام

المراجعون في حاجة لمعرفة التأثير المجدي لعمليات مراجعتهم- تقوم المراجعة على نطاق واسع بتقديم تأكيد انه يتم أنفاق المال العام بطريقة سليمة وان النتائج المتوقعة ستتحقق ويمكن ايضاً أن تثير عمليات المراجعة اهتماماً بمجالات تحتاج الحكومة إلى تطويرها . بالإضافة إلى أن عمليات المراجعة لها تأثير وذلك بالمساهمة بأدلة الإثبات وتحليل المناقشات المستمرة . العديد من القضايا البيئية لها ارتباط قوى بالصحة وذكر هذه الارتباطات بوضوح في عملية المراجعة يمكن ان يزيد من التأثير . فإذا كان هناك مخاطر صحية على السكان - مثلاً- نوعية الهواء وارتباطها بالربو وجودة المياه وارتباطها بالإسهال والطفح الجلدي أو المواد الكيماوية السامة وارتباطها بالسرطان فان هذه القضايا في حاجة لإثارتها بطريقة واضحة وهادفة .زيادة التأثيرات فى كل مرحلة من مراحل المراجعة - تبدأ زيادة تأثير المراجعة البيئية بتحديد الموضوعات المناسبة لعملية المراجعة ويمكن أن تشمل العوامل المفروض مراعاتها : مصالح الجمعية العمومية والتأثير المالي ومخاطر القيمة مقابل المال والمادية والتوقيت المناسب .

توصيل تقارير المراجعة بوضوح - يمكن ان تكون عملية المراجعة مليئة بالنتائج والتوصيات ذات المعنى ولكنها ستكون مفيدة فقط اذا تم توصيل رسالتها بوضوح واقناع . وتتخذ الأجهزة العليا للرقابة العديد من الإجراءات لتأكيد أن نتائج عمليات مراجعتها يمكن فهمها بوضوح :

- يقوم محلي الاتصالات بمساعدة فرق المراجعة قبل وبعد مسودات التقارير .
- صفحة إيضاح في بداية كل تقرير تلخص كل النتائج الأساسية والنقاط الرئيسية والتوصيات .
- قسم تمهيدي يقدم المعلومات فيما يتعلق بالموضوعات المعقدة أو الأقل شيوعاً وكذلك يراعى وجود قائمة بشرح المصطلحات الفنية حيثما يكون ذلك مناسباً.
- استخدام الرسوم البيانية لكل عملية مراجعة لتدعيم رسالة التقرير وسهولة قراءته وبالتالي احتمالية تأثيره .

- التوصيات والنتائج الفعالة ستقدم حلاً لبناء التصرفات المستقبلية للحكومة .
- عملية فحص التقارير المبنية على المخاطر تساعد في تأكيد ان كل عملية مراجعة تخضع للقدر المناسب من الفحص لتأكيد أن نتائج المراجعة يمكن تدعيمها وتقديمها باقناع .
- تعليقات الحكومة على كل عمليات المراجعة تساعد في تأكيد العدالة والحيادية وتأكيد انه يمكن تحديد المشكلات المحتملة في التقرير قبل انهاؤه .

عمليات مراجعة المتابعة تقدم تأكيداً انه يتم تناول نتائج المراجعة - بالنسبة لأشكال مراجعة الأداء الأخرى لابد أن يكون لدى الأجهزة العليا للرقابة نظاماً موضوعاً لمتابعة توصياتهم وتسجيل ردود أفعالهم .

وهذه الممارسة ليست فقط تذكر الوكالات التي تخضع للرقابة بأنه يتم اقتفاء آثار جهودها ولكنها أيضاً تساعد الجهاز الأعلى للرقابة لكي يحدد ما إذا كان هناك حاجة لعمل مراجعة إضافية أم لا .

التمتع في الدروس المستفادة - هناك دائماً مساحة لأجراء تحسينات في عمليات مراجعة التنمية البيئية والمستدامة . بالإضافة إلى استفادة الجهاز الأعلى للرقابة من تجربته الخاصة فان تبادل الخبرات مع الأجهزة الأخرى العليا للرقابة يمكن ان يساعد أيضاً في مشاركة الأفكار ومواكبة التطورات الحديثة .

تأثيرات عمليات المراجعة البيئية - قد تكون غالباً صعبة القياس لعدد من الأسباب :

- المراجعون لا يتخذون أى إجراء بعد المراجعة - أن المسئوليات المخولة للمراجعين عادة ما تكون محددة في تقديم نتائج المراجعة بينما تتخذ الحكومات القرار للتصرف بناءً على نتائج المراجعة .
- تأثيرات ذات مدى أطول - قد لا تكون التأثيرات البيئية ملموسة لعدة سنوات أو قد يكون لها تأثير يستمر لعدة سنوات وهذا يمكن أن يطرح مشكلات للحساب والمراقبة .
- القياسات والتقديرات - من الصعب أن تنسب القيم النقدية للتأثيرات البيئية فالكثير من الموارد الطبيعية ستحتاج لتقييم ذو قيمة حقيقية .
- الشكوك الفطرية - قد يكون هناك العديد من الشكوك الفطرية مثل ما الذي سيحدث في المستقبل في الحكومة وفي الطبيعة والأكثر من ذلك فانه من الصعب أثبات ما سيحدث إذا لم تحدث عملية المراجعة أو إذا لم تتم التغييرات المناسبة .

الإدارات الحكومية أكثر استعداداً لقبول عمليات المراجعة عندما :

- * تضيف معرفة جديدة عن مجال ما : على سبيل المثال قد توفر عمليات المراجعة بيانات قائمة على التجربة بطريقة مكتملة أكثر من الدراسات السابقة أو قد تلقى الضوء على سلسلة من الأمور العارضة التي قد لا تكون الإدارة مدركة بها .
- * زيادة التركيز على مجال هام ولكن من المحتمل أن يكون مهملاً : أن الاهتمام بالمجالات فقيرة الاشتغال قد يكون مصدر إحراج لوزارة، مع ذلك تشيد بعض الوزارات أن يكون لديها مراجعة تلقى الضوء على المجالات الصعبة وعلى أي حال فان تغطية وسائل الإعلام تقوم بالدعاية لعمليات المراجعة لكي تجذب الاهتمام العام والسياسي للمجالات البيئية موضع المراجعة .
- * توفير دليل ارشادي عن الإدارة المطورة بالأهداف وإعداد التقارير : تجد الوزارات والإدارات دليل الإرشاد الذي توفره عمليات المراجعة ذا قيمة عندما يتم اكتشاف قصور في ممارسات الإدارة وإعداد التقارير .

وأيضاً، قد يكون للمراجعة بعض الآثار المالية - فبعض الأجهزة العليا للرقابة لها أهداف محددة، وتقوم بقياس الآثار المالية على مراجعاتها . فعلى سبيل المثال، حدد المكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة هدف توفير مبلغ 8 جنيه استرليني على دافعي الضرائب وذلك على كل جنيه استرليني واحد ينفق في إدارة المكتب . ويتحقق هذا الأثر المالي عندما تقوم الإدارة بتخفيض استخدام الموارد، وتعمل على زيادة العائد، أو تعمل على تحسين فاعلية أنشطتها .

مصادر إضافية :

- * مراجعة أداء عن التنوع البيئي - بعض الدروس المستفادة (النرويج) مجموعة عمل الانتوساي وللمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- * هل تعمل تأثير ؟ دليل للتخطيط وقياس وتسجيل التأثير المالي لعمل المراجعة (المملكة المتحدة) مطبوعات المكتب الوطني للمراجعة .
- * تأثير المراجعة البيئية لمكتب المراجعة العامة : السعي نحو الوصول لأعلى عائد على دولار دافعي الضرائب بالولايات المتحدة (الولايات المتحدة) - مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع العاشر لورشة العمل 2005 .
- * التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة - مطبوعات مجموعة الانتوساي للمراجعة

السؤال العاشر : كيف يمكن للأجهزة العليا للرقابة والمنظمات البيئية غير الحكومية العمل معاً:

لدى العديد من المنظمات الغير حكومية تركيزاً بيئياً تجاه عملها ومن المؤلف للأجهزة العليا للرقابة أن تواجههم في مراحل مختلفة من المراجعة البيئية .

تعرف المنظمات غير الحكومية في جدول أعمال الأمم المتحدة رقم (21) بأنهم " شركاء من أجل التنمية المستدامة " وقد أبدى الفصل رقم (27) من جدول الأعمال رقم (21) ملحوظة أن المنظمات غير الحكومية " خبرات راسخة ومتنوعة ومهارة وقدرات في المجالات المختلفة . وهذه المميزات قد تكون ذات أهمية خاصة لتنفيذ ومراجعة التنمية المستدامة المأمونة بيئياً والمسئولة اجتماعياً كما هو موضح في جدول الأعمال رقم(21) . لذلك يطرح مجتمع المنظمات غير الحكومية شبكة عمل كونية يجب أن تكون متاحة وقادرة وقوية دعماً لجهود تنفيذ هذه الأهداف المألوفة " .

التشاور مع المنظمات البيئية غير الحكومية : عند تخطيط موضوع و/ أو منهج مراجعة بيئية فإنه يمكن استشارة المنظمات البيئية غير الحكومية في عدد من الأوضاع . فعلى سبيل المثال يمكنها أن تستطيع مساعدة الجهاز الأعلى للرقابة في تحديد الموضوعات البيئية عالية المخاطر الجديرة بالمراجعة . وبمجرد استهلال عملية المراجعة يمكن للمنظمات البيئية غير الحكومية أن تكون مصدراً قيماً للمعلومات في موضوع يفنقر فيه الجهاز الأعلى للرقابة إلى المعرفة وان تقيس استجابة العامة لنتائج وتوصيات المراجعة . ويمكن أيضا استشارة المنظمات البيئية غير الحكومية خلال فترة المراجعة كأطراف معنية للجهة موضع المراجعة .

يمكن للمنظمات البيئية غير الحكومية أن تستفيد من عمل الأجهزة العليا للرقابة – إذا قام الجهاز الأعلى للرقابة بأداء عملية مراجعة في مجال يهتم منظمة بيئية غير حكومية فإنه من غير المؤلف للمنظمة البيئية غير الحكومية استخدام هذا العمل لأغراضها الخاصة .

حساسيات للأجهزة العليا للرقابة : إذا استخدم بحث أو معلومات من منظمة بيئية غير حكومية كدليل أثبات لعملية مراجعة فانه لابد من ممارسة الاهتمام اللازم بنفس مستوى ممارسته مع الخبراء الخارجيين . ولابد للمراجعين مراعاة خلفية وخبرات وموضوعية المنظمة البيئية غير الحكومية والمخاطر من أن هذا قد يكون مفسداً (راجع السؤال رقم 4 عن كيفية استخدام الخبراء الخارجيين) .

مصادر إضافية :

- مراجعة أداء عن التنوع البيئي - بعض الدروس المستفادة (النرويج) مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- تناول القضايا المتعلقة ببذور نبات اللفت ووقود الديزل الحيوي من قبل الحكومة (استونيا) مجموعة عمل الانتوساي للمراجعة البيئية - ورقة الاجتماع الحادي عشر لورشة العمل 2007 .
- تدبيرات المنظمات الغير حكومية لمكافحة حرم الأسمدة (21) التربة المستدامة

الملحق رقم (2) - مصادر مجموعة عمل مراجعة البيئة للأجهزة العليا للرقابة :

كل المستندات المشار إليها في هذا الملحق متاحة على الموقع
[http: www.environmental . auditing .org](http://www.environmental.auditing.org)

ملخص موضوعات واجتماعات مجموعة عمل المراجعة البيئية :

بالنسبة للعديد من الاجتماعات السابق لمجموعة عمل المراجعة البيئية تم إصدار أوراق لكل الأجهزة العليا للرقابة قبل الاجتماع ومن هذه الأوراق تم عمل موجز وافى لتسهيل المشاركة في المعلومات وتقدم هذه القائمة الموضوعات المدرجة بالأوراق لكل سنة: 29-25 الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل المراجعة البيئية - أروشا - تنزانيا (يونيو 2007) .

- مراجعة القضايا البيئية الدولية والإقليمية .
- مراجعة القضايا البيئية الداخلية .
- الموضوعات المثارة في المراجعة البيئية .
- أساليب الأجهزة العليا للرقابة لبناء وإدارة المراجعة البيئية .

- الاجتماع العاشر لمجموعة عمل المراجعة البيئية - موسكو - الاتحاد الروسي (27 أكتوبر - 1 نوفمبر 2005)

- مراجعة التنوع البيولوجي .
- مراجعة تغير المناخ .
- زيادة تأثير عمليات المراجعة البيئية .
- المراجعة البيئية : مواجهة التحديات .

- الاجتماع التاسع لمجموعة عمل المراجعة البيئية - برازيليا - البرازيل (30 مايو - 2 يونيو 2004)

- المراجعة البيئية والتنوع البيولوجي .
- عمليات المراجعة المتلازمة والمشاركة والمنسقة .
- المراجعة البيئية والمراجعة النظامية .
- المراجعة البيئية : مواجهة تحديات جديدة .
- أساليب الأجهزة العليا للرقابة تجاه المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة .

- الاجتماع الثامن لمجموعة عمل المراجعة البيئية - وارسو- بولندا (24 - 27 يونيو 2003)

- المراجعة البيئية والمراجعة النظامية .
- التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة .
- قضايا المياه وسياسات ودور الأجهزة العليا للرقابة .
- نحو مراجعة إدارة النفايات .

- دراسات وأدلة إرشاد مجموعة عمل المراجعة البيئية :

- مراجعة قضايا المياه : تجارب الأجهزة العليا للرقابة (2004) باللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية والعربية .
- مراجعة التنوع البيئي : دليل ارشادي للأجهزة العليا الرقابية(2007) - باللغة الانجليزية.
- التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة : مقتطفات وأمثلة للمراجعة التعاونية(2007) - باللغة الانجليزية .
- المراجعة البيئية والمراجعة النظامية (2004) باللغات الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والألمانية والعربية .
- تطورات واتجاهات في المراجعة البيئية (2007) باللغة الإنجليزية .
- دليل ارشادي عن تنفيذ مراجعة الأنشطة بمنظور بيئي(2001) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية .
- كيف يمكن أن تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية (1998) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية .
- التنمية المستدامة : دور الأجهزة العليا للرقابة (2004) باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية والعربية .
- دراسة عن محاسبة الموارد الطبيعية (1998) - باللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والألمانية .
- المؤتمر العالمي عن التنمية المستدامة : دليل مراجعة ارشادي للأجهزة العليا للرقابة (2007) باللغة الانجليزية .
- مراجعة الاتفاقيات البيئية الدولية(2001) باللغتين الانجليزية والاسبانية .
- نحو مراجعة إدارة النفايات(2004) - باللغات الانجليزي^ة والفرنسية والألمانية والعربية.

- عمليات مراجعة تتعلق بالبيئة :

- عمليات المراجعة وملخصات المراجعة من الأجهزة العليا للرقابة متاحة على موقع مجموعة عمل المراجعة البيئية (في قسم المراجعة البيئية على مستوى العالم) ومدرجة حسب القضية البيئية وحسب الدولة . والكثير منها متاح فقط باللغات القومية لهذه البلدان . برنامج تدريبي للمراجعة البيئية .

مجموعة عمل المراجعة البيئية - مبادرة تنمية الانتوساي برنامج تدريب المراجعة البيئية، تم ابتكار دورة تدريبية مدتها أسبوعين للأجهزة العليا الرقابية في شراكة مع مبادرة تنمية الانتوساي . قام بتصميم هذه الدورة خبراء التدريب من مبادرة تنمية الانتوساي وهي ذات منهج يقوم على المشاركة .

وتعكس الاحتياجات الإقليمية وتضم تصميم معياري لمواد الدورة وكتيبات تفصيلية للمحاضر .

ملخصات خطة عمل " مجموعة عمل المراجعة البيئية " :

2007-2005

- ركزت الأنشطة والمشروعات على توفير الأدلة الإرشادية وتسهيل تبادل المعلومات وبناء العلاقات وكانت مرتبة تحت الأهداف الستة التالية :
- 1- لتوسيع عدد وعرض أدوات المراجعة البيئية المتاحة للأجهزة العليا للرقابة .
 - 2- لزيادة تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة ولتوسيع تدريبهم على تقنيات المراجعة البيئية .
 - 3- لزيادة عدد عمليات المراجعة والمتزامنة والمشاركة والمنسقة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة .
 - 4- لزيادة الاتصالات لأنشطة مجموعة عمل المراجعة البيئية .
 - 5- لزيادة التعاون بين مجموعة عمل المراجعة البيئية والمنظمات الدولية الأخرى .
 - 6- لاستكشاف احتمال التمويل الخارجي لأنشطة مجموعة عمل المراجعة البيئية .

التنوع البيئي كان هو الموضوع المحوري :

2004 - 2002

تشمل الأنشطة التي تم تنفيذها تطوير مواد التدريب وتوفير دورات تدريبية عن المراجعة البيئية وتنسيق عمليات مراجعة بيئية مع أجهزة عليا أخرى للرقابة تتعلق بالالتزامات تحت سلطة المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة وتبادل المعلومات مع الأجهزة العليا الأخرى للرقابة وإعداد أوراق المراجعة البيئية عن هذه الموضوعات مثل سياسة المياه وإدارة النفايات. كان هو الموضوع المحوري . 1999-2001

ظل موضوع "المياه النظيفة" -الذي تم انتهاجه لأول مرة عام 1995- موضع تركيز مجموعة العمل طوال هذه الفترة وكان تأكيد التعاون مع أقاليم الانتوساى واحداً من الموضوعات الرئيسية لخطة العمل هذه من أجل مواكبة القضايا البيئية عابرة الحدود بطبيعتها . وتشمل الأنشطة الأخرى عمل مراجعة للاتفاقيات البيئية الدولية وزيادة نشر المعلومات .

1996 - 1998 :

تم مخاطبة قضيتين محدودتين : عمليات مراجعة منسقة للاتفاقيات البيئية الدولية ومحاسبة الموارد الطبيعية .

وكان هناك أيضا تركيز على التعلم المؤسس - وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة الرقابية ووضع خطوط إرشادية ووسائل وتقنيات للمراجعة البيئية . وكان أول موضوع يتم اختياره هو "المياه النظيفة " في محاولة لتركيز الأنشطة على قضية تعتبر ذات صلة لكل الدول في كل مراحل التطوير .

الملحق رقم (3) - الدول المساهمة

أفرو آسيا	سريلانكا	أفرو آسيا
المملكة المتحدة *	تايلاند	جنوب افريقيا *
		سوازيلاند
أولاسيفز	سباساء	تنزانيا
بوليفيا	استراليا *	زامبيا
البرازيل	نيوزيلاندا	زيمبابوى *
شيلي *		
كوستاريكا	بوروساء	ارابوساء
باراجواى	النمسا	مصر
بيرو	بلغاريا	ايران
	قبرص	الكويت
دول اخرى	جمهورية التشيك	اليمن
كندا	الدانمارك	
مونتسرات	استونيا	اسوساء
الولايات المتحدة *	المجر	بوتان
	لتوانيا	الصين
	هولندا	الهند
	النرويج	اليابان
	بولندا *	كوريا
	جمهورية سلوفاكيا	ماليزيا
	سلوفينيا	منغوليا
	السويد	باكستان *
	سويسرا	الفلبين

* أعضاء اللجان الفرعية

الملحق رقم (4) : أعمال المراجعة :

استخدمت قائمة المراجعات التالية في إخراج التقرير ويمكن إيجاد بعض المراجعات

على الموقع <http://www.environmental.auditing-org/intosai/wega.nsf/viewAuditIssue>

استراليا (المكتب الوطني للمراجعة بأستراليا) :

- * إدارة البرامج الرئيسية (مكتب الصعوبات الزجاجية بأستراليا) (2004) .
- * التقرير السنوي عن التنمية البيئية المستدامة (2002) .
- * السلطات البحرية الاسترالية : هل استراليا مستعدة للتعامل مع مشكلة سكب زيت البترول ؟ (1996) .
- * الإدارة البيئية لأراضى الكومنولث : تلويث الموقع ومنع التلوث (1996) .

النمسا (محكمة المراجعة بالنمسا) :

- * تنفيذ اتفاقية رامسار فى النمسا العليا (2004) .
- * حماية الطبيعة عند بحيرة نيوسيدل (2003) .
- * تنفيذ اتفاقية رامسار (2003) .

البرازيل (محكمة المراجعة بالبرازيل) :

- * تصرفات الحكومة لحماية التنوع البيئي (2005) .
- * عملية مراجعة لتقييم التأثيرات البيئية لأعمال المياه (2003) .

بلغاريا (مكتب المراجعة الوطني ببلغاريا) :

- * إدارة النفايات الصلبة البلدية (2003) .
- * رسوم النفايات البلدية (2002) .

كندا (مكتب المراجع العام بكندا) :

- * تقرير مفوض التنمية البيئية والمستدامة (2006) .
- * الفصل الأول : إدارة الأسلوب الفيدرالي تجاه تغير المناخ .
- * تقرير مفوض التنمية البيئية والمستدامة (2005) .
- * الفصل الثاني : التكامل البيئي في الحدائق الوطنية بكندا .

- * الفصل السادس : التدبير الأخضر .
- * تقرير مفوض التنمية البيئية والمستدامة (2004) .
- * الفصل الرابع : تقييم التأثير البيئي للسياسات والخطط والبرامج .
- * تقرير مفوض التنمية البيئية والمستدامة (1998) .
- * الفصل الثالث : التعامل مع تغير المناخ - حان الوقت لإعادة التفكير في تنفيذ الإستراتيجية الكندية .
- * الفصل الرابع : دقت ساعة العمل للتنوع البيئي الكندي .

شيلي (المراقب العام بشيلي) :

- * المراجعة البيئية لاتفاقية رامسار ومحمية "إل يالى" الوطنية (2005) .

كوستاريكا (المراقب العام بكوستاريكا) :

قبرص (مكتب المراجعة بجمهورية قبرص) :

- * التلوث من السفن في البحر والمواني (2002) .

جمهورية التشيك (المكتب الأعلى للرقابة بجمهورية التشيك) :

- * البرنامج الوطني للإعداد لانضمام جمهورية التشيك للاتحاد الأوروبي في مجال البيئة (2003) .

الدانمارك (مكتب المراجعة الوطني بالدانمارك) :

- * تقرير مراجعة مشتركة - تنفيذ أحكام اتفاقية هلسنكي (2005) .
- * الحسابات الخضراء والإدارة البيئية (2002) .
- * مراقبة التلوث بزيت البترول في البحر (2001) .

استونيا (مكتب المراجعة الوطني باستونيا) :

- * استغلال مصادر العطن النباتي .
- * إدارة حوادث تلوث البحر والتعافي من التلوث (2004) .
- * منظمة إدارة النفايات من السفن في الموانئ (2004) .

اليونان (محكمة المراجعة في اليونان) :

- * تقرير مراجعة اتفاقية ماربول لمنع والتعامل مع التلوث البحري من السفن (2003) .

إيطاليا (محكمة المحاسبة في إيطاليا) :

* منع ومعالجة تلوث البحر الناشئ عن سكب زيت البترول من السفن (2003) .

اليابان (مكتب المراجعة باليابان) :

* سياج الأمان حول الحداثق العامة باستخدام الأخشاب من تقليم الغابات (2001) .

كوريا (مكتب المراجعة والتفتيش بكوريا) :

* ملخص تقرير المراجعة : حالة إدارة جودة المياه حول الأربعة أشهر الرئيسية (2002) .

مالطا (مكتب المراجعة الوطني في مالطا) :

* منع والتعامل مع التلوث من السفن في البحار والموانئ (2003) .

هولندا (محكمة المراجعة بهولندا) :

* شبكة العمل البيئية الوطنية (2006) .

* التلوث البحري من السفن : تقرير مشترك على أساس مراجعة وطنية 2000 - 2003
(2006) .

* الكهرباء المتجددة (2004) .

* تخفيف الغازات المنبعثة من الصعوبات (2003) .

* فاعلية سياسة توفير الطاقة في صعوبات زراعة الأزهار (2002) .

* التلوث البحري من السفن (2001) .

* الالتزام بالاتفاقيات الدولية في الأراضي الرطبة - ورقة برلمانية رقم 26490 (1999) .

نيوزلندا (مكتب المراقب والمراجع العام بنيوزلندا) :

* وزارة الزراعة والغابات : إدارة مخاطر الأمن الحيوي المقترن بحاويات البحر عالية
المخاطر (2006) .

* إدارة مخاطر الأمن الحيوي - دراسة حالة (2002) .

النرويج (مكتب المراجع العام بالنرويج) :

* مسح عن الاستخدام المستدام لموارد رعى حيوان الرنة في مقاطعة فنكمارك - وثيقة رقم 3
- 12 (2003 - 2004) .

بارجواى (المراقب العام فى بارجواى) :

- * مراجعة خاصة لوزارة البيئة للتحقق من الالتزام بالمعايير البيئية والإدارية والتفويض باستخدام الحياة البرية في 2001 - 2002 وحتى 15 أغسطس 2003 (2004) .
- * مراجعة نهر بيلكومايا (2003) .

بولندا (الجهاز الأعلى للرقابة فى بولندا) :

- * مراجعة تأثير الأنشطة الاقتصادية فى بيئة غاية بيالويزا (1995) .

رومانيا (محكمة المحاسبات برومانيا) :

- * تقرير عن التزام الحكومة الرومانية بأحكام اتفاقية التعاون والاستخدام المستدام لنهر الدانوب (اتفاقية صوفيا) (2001) (2002) .

جنوب أفريقيا (مكتب المراجع العام بجنوب أفريقيا) :

- * تقرير المراجع العام عن مراجعة التنمية المستدامة للتعامل مع وتخزين والتخلص من ونقل النفايات الطبية فى قطاع الصحة بالإدارة الإقليمية لمنطقة إيسترن كيب (2005) .
- * مراجعة النفايات الطبية - اجريت فى أقاليم مثل :
 - 1- إيسترن كيب .
 - 2- فرى ستيت .
 - 3- مومبلانجا (2002) .

تركيا (محكمة المحاسبات بتركيا) :

- * منع والتعامل مع التلوث من السفن (2002) .

المملكة المتحدة (المكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة) :

- * انطلاق المشروع التجاري للمملكة المتحدة : وسيلة جديدة لمحاربة تغير المناخ (2004) .
- * التعامل مع التلوث من السفن (2002) .

الولايات المتحدة (مكتب مساءلة الحكومة) :

- * الإنتاج الزراعي : استعداد وزارة الزراعة بالولايات المتحدة لصدأ فول الصويا الآسيوي - مكتب المحاسبة العامة - 5 - 668 (2005) .

- * قري السكان الأصليين بآلاسكا : تأثر معظمها بالفيضان والتآكل ولكن تأهل معظمها للحصول على المساعدات الفيدرالية - مكتب المحاسبة العامة - 4 - 142 (2003) .
- * التقارير الفيدرالية عن تمويل تغير المناخ لابد أن تكون أوضح وأكثر استكمالاً - مكتب المحاسبة العامة - 5 - 461 (2005) .
- * تقييم تغير المناخ : لم تقم الإدارة بإعداد التقرير في الوقت المحدد له - مكتب المحاسبة العامة - 5 - 338 (2005) .
- * تغير المناخ : ملاحظات أولية عن مبادرة الإدارة الخاصة بالمناخ - فبراير 2002 - مكتب المحاسبة العامة - 4 - 131 ت (2003) .

المسرد

جدول الأعمال 21	أسفرت قمة الأرض عام 1992 في ريودي جانيرو عن جدول الأعمال رقم (21) - وهي خطة عمل تبنتها 178 دولة للمشاركة معاً في مخاطبة قضايا البيئة والتنمية وتحفز هذه الخطة التنمية المستدامة وتتطلب تدفقاً ملموساً من الموارد المالية الجديدة والإضافية للدول النامية . جدول الأعمال (21) جدولاً شاملاً ويغطي عدة جوانب من مجال التنمية
نطاق المراجعة	إطار العمل أو حدود وموضوعات المراجعة .
أهداف المراجعة	قائمة دقيقة عما تتوى عملية المراجعة أن تتجزه و/أو السؤال الذي ستجيب عنه المراجعة . وهذا قد يتضمن قضايا مالية أو نظامية أو أداء .
معايير المراجعة	معايير المراجعة هي النقاط الإرشادية التي يمكن تقييم الموضوع الرئيسي على أساسها . وترتبط المعايير بأهداف المراجعة لأنه عند تطبيقها توفر
لجنة برنولاند	أسساً لتقييم كفاءة تحققة الأهداف .
مراجعة الالتزام	راجع المجلس العالمي للبيئة والتنمية .
المراجعة الشاملة	فيما يتعلق بالقضايا البيئية قد ترتبط مراجعة الالتزام بتقديم تأكيد أن أنشطة الحكومة يتم أداءها طبقاً للقوانين البيئية والمعايير والسياسات ذات الصلة
المراجعة المتوافقة	هي خليط من نوعين أو أكثر من المراجعة المالية أو مراجعة الالتزام أو الأداء عادة ما توصف بالمراجعة الشاملة .
اتفاقية التنوع البيئي	هي مراجعة تتم في وقت أكثر أو أقل تزامنية من قبل جهازين أو أكثر للرقابة ولكن بفريق مراجعة منفصل من كل جهاز أعلى للرقابة يتقدم بتقريره لجمعياته العمومية أو حكومته ويعد فقط تقرير عن الملاحظات تم توقيع اتفاقية في قمة الأرض بريو داجانيرو عام 1992 ومنذ التصديق عليه من قبل 190 دولة اعتباراً من 2007 فإن هذه الاتفاقية تلزم الدول بحماية النبات وسلالات الحيوان من خلال محميات الموطن الاصلى أو
مراجعة منسقة	أي شكل من التعاون من المراجعة المشتركة إلى المراجعة المتوافقة وهذه يمكن أن تكون إما مراجعة مشتركة بتقارير منفصلة أو مراجعة متوافقة

وهي تعرف رسمياً بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وعقد بريودي
جانيرو عام 1992 وهذا المؤتمر كان هو حجر الزاوية الرئيسي في الجهد
العالمي للتعامل مع مشكلات بيئية عالمية وقد صدقت 105 دولة على
تركيبة معتمدة من مجتمعات النبات والحيوان والكائنات الدقيقة وتفاعلها

قمة الأرض

النظام البيئي

النسبة الغد ح، فيما بنما كهحدة هظنفة .
هي مراجعة عن موضوع بيئي - على سبيل المثال سياسات أو برامج
بيئية، جوانب بيئية لأي سياسات حكومية أخرى والمال العام المتعلق
بإجراءات بيئية . ويمكن للمراجعة البيئية أن تتضمن كل أنواع المراجعة :

المراجعة البيئية

المراجعة المالية ومراجعة الالتزام ومراجعة الأداء .
طريقة التحليل تحاول أن تتنبأ بالعواقب المحتملة لموضوع رئيس مقترح

تقييم التأثير البيئي

عل، النسبة الاحتماعه والطبعة للمنطقة المحطة .
هو الجزء من نظام الإدارة الشامل الذي يتضمن هيكلاً تنظيمياً وأنشطة
تخطيط ومسئوليات وممارسات وإجراءات وعمليات وموارد لتطوير

إدارة النظام البيئي

هي مراجعة للقوائم المالية تسمح للمراجع بالتعبير عن رأى عما إذا كان
تم إعداد القوائم المالية - في كل النواحي المادية - طبقاً لإطار عمل
محدد لاعداد التقايد المالية أم لا (راجع أيضاً المراجعة النظامية) .

المراجعة المالية

ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شئون دولة ما
على كل المسئوليات . إنه مفهوم طبيعي مقارناً بالآليات والعمليات
والعلاقات والأجهزة المعقدة التي يرتبط المواطنون والجماعات من خلالها

الحوكمة

الكائنات التي تدخل - من خلال تصرفات بشرية مدروسة أو عفوية -
نظام بيئي المعروف أنه ليس من الطبيعي وجودها فيه وبالتالي تشكل
تهديداً للسلاسل الأصلية . كما تعرف السلاسل العدوانية أيضاً بالغرياء أو
السلاسل الدخلة .

السلاسل العدوانية

مجموعة شاملة من المعايير للإدارة البيئية موضوعة من قبل المنظمة
الدولية للمعايير والتي تغطي معايير الإدارة البيئية والمراجعة وتقييم الأداء

أيزو 14001

تم الموافقة على خطة جوهانسبرج للتنفيذ في قمة العالم للتنمية المستدامة
عام 2002 وهي تحدد الإجراءات المزمع اتخاذها في مجالات محددة

خطة جوهانسبرج

للتنفيذ

هي مراجعة يقوم بها فريق مراجعة واحد مكون من مراجعين من جهازين

المراجعة المشتركة

المشاركة .

بروتوكول كيوتو

هي المعاهدة التي نتجت عن إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة عن تغير المناخ الموقعة من 166 دولة ألزمت نفسها بإعداد برامج وطنية لاحتواء وتقليل انبعاث الغازات من الصوبات ويشترك بروتوكول كيوتو في الأهداف والمبادئ والأجهزة مع إطار اتفاقية الأمم المتحدة عن تغير المناخ ولكنه يدعم الاتفاقية بشكل مهم وذلك بإلزام أطراف الملحق رقم (1) بأهداف خاصة ملزمة قانوناً للحد من أو تقليل انبعاث الغازات من صوباتها . وقد أضافت الاتفاقية خفصاً إجمالياً في انبعاث الغازات من

هو تقييم "متعدد النطاق" يتكون من تقييمات متصلة تمت على مسؤوليات محلية وفواصلية وقومية وإقليمية وعالمية . وقد تم تنفيذها ما بين 2001 - 2004 بهدف استخدام البيانات الموجودة لتقييم عواقب تغير النظام البيئي على الجنس البشرى ولإنشاء أساس علمي للتحرك . وقد تم تنسيق هذا التقييم من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأدار هذه العملية مجموعة من الأطراف المعنية المتعددة من الأجهزة العالمية والحكومات ورجال

تقييم النظام البيئي في الألفية

في سبتمبر عام 2000 تبنت 191 دولة إعلان الأمم المتحدة للألفية والذي أدى إلى إصدار أهداف التنمية في الألفية وهي مجموعة من الأهداف المحددة لتقليل الفقر والصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والشراكة العالمية لتحقيق بحلول عام 2015 وهذه الأهداف الثمانية

أهداف التنمية في الألفية

- 1- استئصال الفقر المدقع والجوع .
- 2- تحقيق التعليم الأولى على مستوى العالم .
- 3- دفع المساواة بين الجنسين ودعم النساء .
- 4- تقليل وفيات الأطفال .
- 5- تحسين صحة الأمومة .
- 6- محاربة فيروس سى والإيدز والملاريا والأمراض الأخرى .
- 7- تأكيد الاستدامة البيئية .
- 8- وضع شراكة عالمية للتنمية .

هي مراجعة اقتصادية وكفاءة وفعالية التي عن طريقها تستخدم الخاضعة للدقانة مهاردها فـ انجاز مسئلهناتها .

مراجعة الأداء

مراجعة القطاع العام

هي نصوص المعلومات والإشعارات والتأكيدات الموضوعية التي تصوغها الجمعيات العمومية في تحققها من الإنفاق والأداء الحكومي . ويحتاج الممثلين المنتخبين إلى هذا التقرير المستقل لكي يمكنهم سؤال أو

المراجعة النظامية

هذا النوع من المراجعة يشمل المصادقة على المساءلة المالية للجهات المسؤولة متضمنة فحص وتقييم السجلات المالية وإبداء الآراء في القوائم المالية والمصادقة على المساءلة المالية للإدارة الحكومية عامة ومراجعة الأنظمة والمعاملات المالية بما في ذلك تقييم للالتزام باللوائح والقواعد المطبقة ومراجعة الرقابة الداخلية واختصاصات الرقابة الداخلية ومراجعة أمانة وملائمة القارات الإدارية التي اتخذتها الجهة الخاضعة للرقابة مجموعة من 27 مبدأ وافقت عليها ووقعتها 105 دولة لازمة لتحقيق التنمية المستدامة . وتم تبني هذا الإعلان في قمة الأرض عام 1992 وينص إعلان "ريو" على أن الوسيلة الوحيدة لإيجاد تقدم اقتصادي طويل الأجل هي ربطة بالحماية البيئية وقد كانت اتفاقية التنوع البيولوجي واحدة من الاتفاقيات الأساسية التي تم إقرارها في "ريو" (راجع أيضاً جدول

إعلان "ريو" عن البيئة والتنمية

التقييم البيئي الاستراتيجي

هي عملية نظامية وسيطة لتقييم النتائج البيئية لاقتراحات سياسة أو خطة أو برنامج للتأكد أنه تم مراعاتها وتناولها تماماً في المرحلة الأولى المناسبة لاتخاذ القرار، وأنه تم تناولها باعتبارات اقتصادية واجتماعية تعرف التنمية المستدامة بشكل عام بأنها التنمية التي تفي بحاجة الحاضر دون الإجحاف بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتهم وتتضمن التنمية المستدامة تنمية اجتماعية وبيئية واقتصادية متشابكة وتؤكد الحاجة المتزامنة لتقليل الفقر وصيانة أو تحسين نوعية الموارد الطبيعية. راجع تشير إلى الاعتبار المتساوي للتأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية .

التنمية المستدامة

الخط الأساسي

تأسس عام 1972 وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هو فرع من الأمم المتحدة مسئول عن السئمة والتنمية المستدامة . أدى إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ إلى بروتوكول كيوتو الذي وضع هدفاً نهائياً لتثبيت انبعاث الغازات من الصعوبات "عند المستوى الذي يمنع التدخل البشري الخطير في تغيير المناخ (محفز بشرياً)".

برنامج الأمم المتحدة للسئمة

إطار عمل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن

تغير المناخ

المجلس العالمي للبيئة والتنمية

تم تكليف المجلس العالمي للبيئة والتنمية من قبل الأمم المتحدة وكان يرأسه رئيس وزراء النرويج في ذلك الوقت "جروهارلم براندلاند" وقد أفرج المجلس العالمي للبيئة والتنمية عن تقرير منقح عام 1987 عن التنمية المستدامة بعنوان "مستقبلنا المشترك" . هذه الوثيقة رسخت تعريفاً للتنمية المستدامة - مازال ستخدم على نطاق واسع اليوم - بأنها "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإجحاف بقدرة أجيال المستقبل على قمة العالم عن التنمية المستدامة أو بالأحرى المعروضة باسم "ريو - 10" هي مؤتمر قمة عالمي عقد عام 2002 وقد كانت هذه القمة هي أكثر الأحداث العالمية من نوعها أهمية منذ قمة الأرض في "ريو" قبل عشر سنوات - كان الغرض من قمة العالم عن التنمية المستدامة هو مراجعة التقدم في تنفيذ مخرجات جدول الأعمال رقم (21) وإعادة دعم الالتزامات العالمية تجاه التنمية المستدامة . وقد أسفرت قمة العالم للتنمية المستدامة عن "خطة التنفيذ الشاملة" بجوها نسبرج والتي أعادت تأكيد جدول الأعمال رقم (21) وأكدت أهداف التنمية في الألفية الجديدة .

قمة العالم عن التنمية المستدامة

مراجع البحث

- مجلس المراجعة والتفتيش لكوريا (2005) 2005 إرشادات المراجعة .
- سينجى إم محمد - كاتيريرى ونكويى، دبليو، الحقوق والإنصاف في القانون البيئية بزيمبابوى . تقرير مقدم لوزارة المناجم والبيئة والسياحة، 1996 . كوجلياندر، جوزيبي (محكمة المراجعين الايطالية) . دور الجهاز الأعلى للرقابة الإيطالي في مكافحة الفساد وسوء الإدارة في "مراجعة الأداء" وفى عملية الخصخصة . اجتماع حول الإدارة المالية والمساءلة، روما، إيطاليا، 2001 .
- وزارة التنمية الدولية، مذكرة إحاطة : خصائص نظم مراجعة خارجية مختلفة . سلسلة معلومات شعبة السياسة، المراجع رقم : 21 . معلومات PD، 2004 .
- الأوروساى مجموعة عمل مراجعة البيئة . المراجعة البيئية في أوروبا، 1999-2005، 2005 .
- مرفق البيئة العالمي . تحسين وحماية المشاعات العالمية، 2006 .
- مرفق البيئة العالمي . ما هو مرفق البيئة العالمية ؟ <http://www.gefweb.org> ، 2006 .
- المكتب الوطني الايسلندى للمراجعة البيئية الأساسية، ودور مكتب المراجعة الوطني الأيسلندى فى المراجعة البيئية، 2004 .
- الانتوساى، حولنا، <http://www.intosai.org/en/portal/about-us> ، 2006 .
- الانتوساى الانتوساى : 50 عاما (1953 - 2003)، 2003 .
- الانتوساى . إعلان ليما، المبادئ التوجيهية لإرشادات المراجعة، 1977 .
- الانتوساى مجموعة عمل مراجعة البيئة، الخطوط الخضراء المجلد 9، العدد 2، 2005 .
- <http://www.environmental-auditing.org/intosai/wgea.nsf/viewGuidelines>
- الانتوساى مجموعة عمل مراجعة البيئة، محضر الاجتماع العاشر للانتوساى مجموعة عمل مراجعة البيئة، موسكو الاتحاد الروسي 2005 .
- لجنة معايير المراجعة للانتوساى، مدونة لقواعد السلوك ومعايير المراجعة، انتوساى 1998 .
- كينلى، ريتشارد، إحداث فرق : المناقشات التفاعلية مع منظمات الأمم المتحدة . الدورة الرابعة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة . نيويورك، 2006 .

- مازور، جاسيك، الوضع القانوني فى الجهاز الأعلى للرقابة : تطبيق المعايير الدولية في مقابل المعايير الوطنية، 2003 تقييم النظام الايكولوجي للألفية . النظم البيئية ورفاهية الإنسان : التجميع، مطبعة الجزيرة، واشنطن العاصمة، 2005
- <http://www.maweb.org/en/synthesis.aspx>
- تقييم النظام الايكولوجي للألفية، النظم البيئية ورفاهية الإنسان، المجلد 1 : الحالة الحالية والاتجاهات، مطبعة الجزيرة، واشنطن العاصمة، 2005 .
- تقييم النظام الايكولوجي للألفية، النظم البيئية ورفاهية الإنسان، المجلد 3 : ردود الفعل السياسة، مطبعة الجزيرة، واشنطن العاصمة، 2005 .
- تقييم النظام الايكولوجي للألفية، كوكبنا الانسانى : ملخص لمتخذي القرارات المجلد 5 (الفصل 2)، مطبعة الجزيرة، واشنطن العاصمة، 2000 .
- مؤمني، حامد . الابتداء : تفويض المراجعة البيئية بإيران، المجلة الدولية للرقابة المالية العامة، 32 (2) : 30 - 31، 2004 .
- المكتب الوطني للمراجعة بالمملكة المتحدة، تقييم الأثر التنظيمي والتنمية المستدامة، إحاطة لجنة المراجعة البيئية، 2006 .
- مكتب المراجع العام لكندا، نبذة - المشورة الخارجية <http://www.oag-bvg.gc.ca> 2006 .
- مكتب المراجع العام لكندا دليل الممارسات للعنصر الرابع أو البيئة - دمج الاعتبارات البيئية في عمل رقابة الأداء، 2005 .
- مكتب المراجع العام لكندا، ما المراجعة التشريعية ؟ <http://www.oag-bvg.gc.ca/domino/other.nsf/html/auqdn-lavg-e.html> 2005 .
- مكتب المراجع العام لكندا، إستراتيجية التنمية لمكتب المراجع العام 2003-2006، 2004 .
- مكتب المراجع العام لكندا (كاريس، نويل وآخرون)، جعل العالم مكانا أفضل للعيش مراجعة واحدة في كل مرة : تحسين الحكم والمساءلة في مجال البيئة، المجلة الدولية للرقابة المالية العامة . 32 (2) : 10-16، 2004 .
- مكتب المراقب والمراجع العام لنيوزيلندا . ACAG/SPASAI مجموعة عمل مراجعة البيئة الإقليمية (<http://www.spasai.org/acg-spasai-r>) مجموعة عمل مراجعة البيئة).
- مكتب المراقب والمراجع العام للحسابات نيوزيلندا . ACAG/SPASAI مجموعة العمل الإقليمية على محضر اجتماع لجنة المراجعة البيئية، 2002 .

- مكتب المراجع العام في نيبال، دليل مراجعة الأداء، 2000 .
- مكتب المراجع العام للنرويج، المبادئ التوجيهية لمراجعة الأداء، 2005 .
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إعلان باريس في فعالية المعونة، 2005 .
- ستيرن، أستير، مراجعة التغيير الاجتماعي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية . المنتدى العالمي السادس بشأن إعادة تحديد دور الحكومة من أجل المشاركة والشفافية، سيول، جمهورية كوريا، 2005 .
- الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن الحادي والعشرين 2 .
<http://www.un.org/esa/sustdev/documents/agenda21/index.htm>
- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، 2002 .
<http://www.un.org/esa/sustdev/publications/publications.htm>
- الأمم المتحدة، ندوة حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة . تقرير ندوة الأمم المتحدة الانتوساي السابعة عشر حول المراجعة الحكومية، فيينا، النمسا، 2004 .
- شعبة الأمم المتحدة للإدارة العامة وإدارة التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، معالجة ملاحظات افتتاحية يلقيها السيد / جيدو بيرتوتشي، المنتدى العالمي السادس لإعادة تحديد دور الحكومة من أجل المشاركة والشفافية، سيول، جمهورية كوريا، 2005 .
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة : الصورة العالمية 2003، 2004 .
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة التنمية المستدامة، خطة جوهانسبرج للتنفيذ، 2002 .
<http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD-POI-PD/English/POIToc.htm>
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إصلاح الأمم المتحدة والبيئة، نشرة مفاوضات الأرض على الجانب، لجنة التنمية المستدامة - أربعة عشر 10 مايو 5 (7)، ص 1، 2006 .
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 3، لندن، إرشكان 2002 .
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2005 <http://www.unfccc.int/2860.php>
- المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الطقس والمناخ والمياه والتنمية المستدامة، مطبوع المنظمة رقم 974، 2004 وورم، بوريس وآخرون، آثار فقدان التنوع البيولوجي .
- على خدمات النظام الايكولوجي للمحيطات علوم 3، المجلد 314، رقم 5800، بي بي 787 - 790، 2006 .